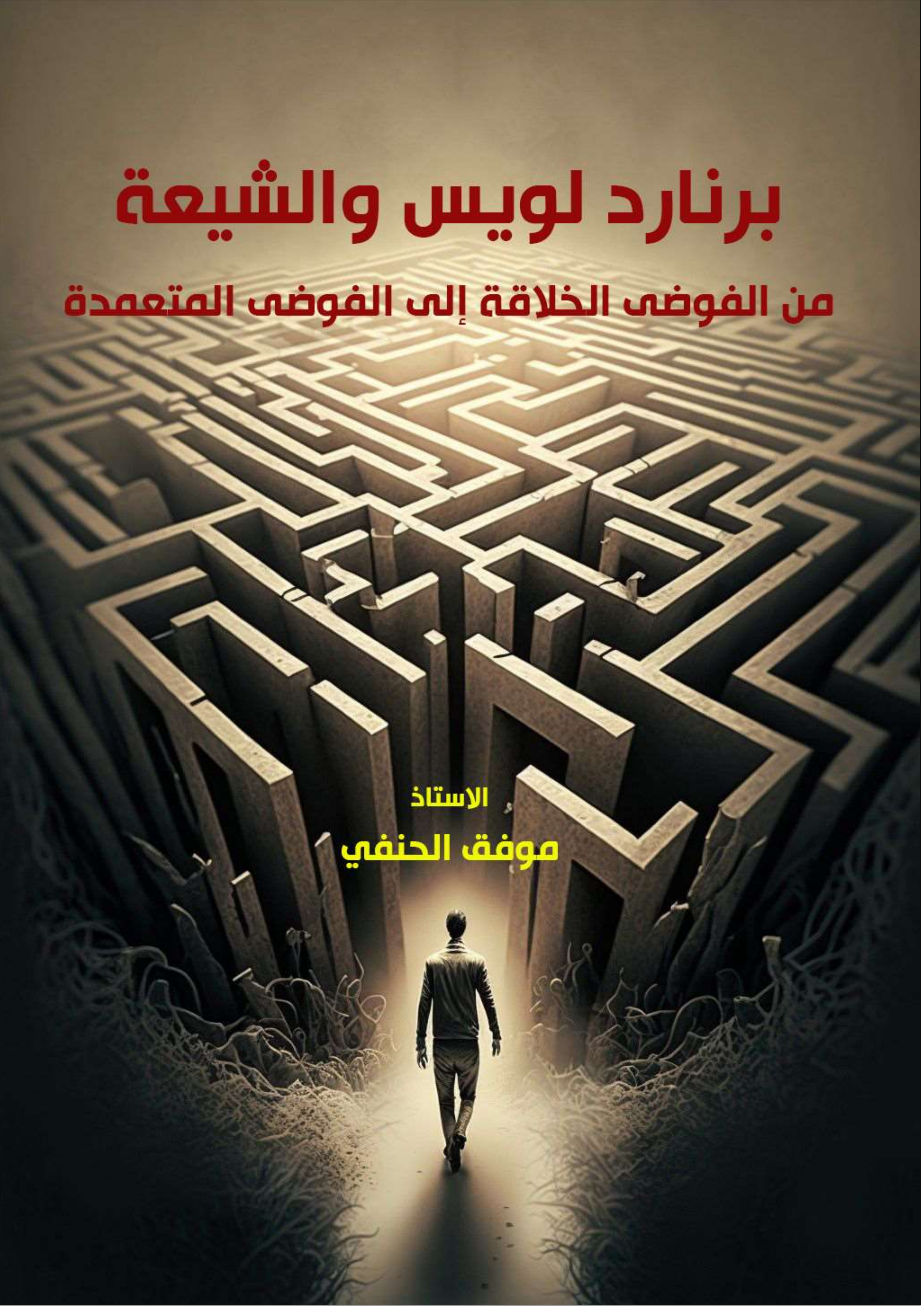
برنارد لويس والشيعة

من الفوضى الخلاقة إلى الفوضى المتعمدة



الاستاذ

موفق الحنفي

برنارد لويس والشيعة

من الفوضى الخلاقة إلى الفوضى المتعمدة

منشورات

الالكترونية

١٤٤٦هـ٢٠٢٥

برنارد لويس والشيعة

من الفوضى الخلاقة إلى الفوضى المتعمدة

الأستاذ

موفق الحنفي

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين :

أما بعد

ففي قلب التحولات الكبرى التي شهدها الشرق الأوسط منذ منتصف القرن العشرين وحتى اليوم، يقف **برنارد لويس** كأحد أكثر المفكرين الغربيين تأثيرًا في تشكيل فهم العالم الإسلامي لدى الغرب. فبرنارد لويس ، المؤرخ البريطاني اليهودي الأصل، لم يكن مجرد أكاديمي مهتم بتاريخ الإسلام، بل كان محللاً استراتيجياً، استطاع من خلال كتاباته ومحاضراته أن يقدّم رؤية تتقاطع فيها السياسة بالدين والتاريخ والثقافة. هذه الرؤية لم تقتصر على الأروقة الأكاديمية، بل امتدت لتصل إلى مراكز صنع القرار في واشنطن ولندن، حيث أصبح اسمه مرادفًا لفهم الشرق الأوسط وأحداثه المعقدة.

إن أحد أهم محاور دراسة برنارد لويس كان **المكوّن الشيعي** في العالم الإسلامي، خصوصًا في العراق وإيران ، ولقد رأى في الشيعة قوة تاريخية ودينية وسياسية لا يمكن تجاهلها، ورأى في دراستهم مفتاحًا لفهم التحولات الطائفية والسياسية التي شهدها الشرق الأوسط المعاصر. وقد تناول في بحوثه طبيعة المرجعيات الدينية الشيعية، وأثرها في السياسة والاجتماع، محاولًا تقديم تفسير تاريخي وديني لتفاعلات القوة والمجتمع والدولة في

مناطق النفوذ الشيعي. إلا أن هذه الدراسات لم تخلُ من جدل واسع، إذ اتهمه بعض النقاد بالتحيز والتفسير الأحادي للطائفية، بينما اعتبره آخرون مرجعًا لا غنى عنه لفهم الدين والسياسة في الشرق الأوسط.

ولم يقتصر تأثير **برنارد لويس** على التحليل التاريخي أو الديني، بل وصل إلى السياسة العملية من خلال مفهومه الشهير المعروف باسم "**الفوضى الخلاقة** ."هذه النظرية، التي صاغها ليصف بها طريقة إعادة بناء الدول الضعيفة والمتأزمة بعد الانهيار أو التدخل الخارجي، ثم أصبحت إطارًا عمليًا لفهم التدخلات الغربية في الشرق الأوسط، خصوصًا في العراق بعد ٢٠٠٣. وقد أسهمت رؤية هذا المفكر اليهودي في تبرير السياسات الغربية التي حاولت إعادة تشكيل المنطقة وفق مصالح استراتيجية وديموغرافية، مع ما صاحب ذلك من تأثيرات عميقة على التوازنات الطائفية، لا سيما على المكوّن الشيعي الذي أصبح محورًا في كثير من الأحداث الكبرى.

إن الفوضى التي وصفها برنارد لويس لم تكن مجرد حالة عابرة، بل عملية ممنهجة وفق تحليل دقيق للتاريخ والثقافة والسياسة، وكان الشيعة فيها عنصرًا محوريًا لفهم هذه العملية. من هنا تأتي أهمية دراسة أفكاره، ليس كمسألة أكاديمية فحسب، بل لفهم كيف صيغت سياسات خارجية مؤثرة، وكيف أثرت هذه السياسات في التحولات الداخلية للعالم الإسلامي، وفي تحديد مسارات الصراع والاستقرار والطائفية.

لقد رأى برنارد لويس في الشيعة قوة تاريخية ودينية وسياسية لا يمكن تجاهلها، بل يمكن اعتبارها أداة مهمة في مواجهة العالم السني ، ورأى في دراستهم مفتاحًا لفهم التحولات الطائفية والسياسية التي شهدها الشرق الأوسط المعاصر. وقد تناول في بحوثه طبيعة المرجعيات الدينية الشيعية، وأثرها في السياسة والاجتماع، محاولًا تقديم تفسير تاريخي وديني لتفاعلات القوة والمجتمع والدولة في مناطق النفوذ الشيعي. إلا أن هذه الدراسات لم تخلُ من جدل واسع، إذ اتهمه بعض النقاد بالتحيز والتفسير الأحادي للطائفية، بينما اعتبره آخرون مرجعًا لا غنى عنه لفهم الدين والسياسة في الشرق الأوسط.

وقد ربط برنارد لويس هذه النظرية بتفكيك الدولة العراقية التقليدية التي كانت تحتكر السلطة منذ عهد صدام حسين، واعتبر أن إعادة تشكيل الدولة على أسس جديدة – بما في ذلك التوازنات الطائفية والمذهبية – هي خطوة حتمية لإحداث استقرار طويل المدى من منظور غربي.

في هذا السياق، أصبح الشيعة في العراق الأداة الأساسية لتطبيق هذه النظرية. فقد نظرت **الفوضى الخلاقة** إلى أن المكوّن الشيعي – الذي كان مهمشًا في عهد النظام السابق باعتقادها – يجب أن يُمنح مساحة سياسية أكبر، مما أدى إلى إعادة توزيع السلطة والموارد وفق تقسيمات طائفية ومذهبية. هذه الخطوة، وفق برنارد لويس ، كانت جزءًا من إعادة هندسة الدولة العراقية لتصبح أكثر توافقًا مع المصالح الغربية، لكنها في الوقت ذاته أثارت صراعات داخلية أعادت رسم الخارطة السياسية والاجتماعية للعراق، وزادت من التوتر الطائفي على المستوى الشعبي والمؤسساتي.

إن الفوضى التي وصفها برنارد لويس لم تكن مجرد حالة عابرة، بل عملية ممنهجة وفق تحليل دقيق للتاريخ والثقافة والسياسة، وكان الشيعة فيها عنصرًا محوريًا لفهم هذه العملية. من هنا تأتي أهمية دراسة أفكاره، ليس كمسألة أكاديمية فحسب، بل لفهم كيف صيغت سياسات خارجية مؤثرة، وكيف أثرت هذه السياسات في التحولات الداخلية للعالم الإسلامي، وفي تحديد مسارات الصراع والاستقرار والطائفية.

هذا الكتاب يهدف إلى تقديم تحليل شامل لأفكار برنارد لويس ، مع التركيز على العلاقة بين دراسته للشيعة، ونظرية الفوضى الخلاقة، وتأثيرها على السياسة الغربية تجاه العراق والمنطقة. كما يسعى الكتاب إلى تقديم رؤية نقدية متوازنة، تجمع بين دراسة دقيقة لمؤلفاته وفهم السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي الذي عاش فيه، مع إبراز الأثر الحقيقي لهذه الأفكار على الأرض.

من خلال هذه المقدمة، ندعو القارئ إلى استكشاف عالم برنارد لويس المعقد، حيث تتقاطع السياسة بالدين والتاريخ، وحيث تتجلى الفوضى الخلاقة كأداة تفسيرية وفعلية لتغيير ملامح الدولة والمجتمع، مع إبراز دور الشيعة كمكوّن أساسي في إعادة تشكيل العراق الحديث. إنه عالم مليء بالأسرار والدلالات، وعلاقة الشيعة بهذه الأحداث ليست مجرد حوادث تاريخية، بل مفتاح لفهم التحولات الكبرى التي شهدها الشرق الأوسط في العصر الحديث.

هذه الرحلة الفكرية ليست مجرد استعراض للسيرة الذاتية أو مؤلفات برنارد لويس ، بل محاولة لرسم خريطة شاملة للأفكار والتحليلات التي

شكلت جزءًا من السياسة العالمية، وأثرت في حياة ملايين المسلمين، وغيّرت مسار المنطقة من الناحية السياسية والدينية والاجتماعية.

الفصل الأول

برناد لويس

التكوين والانتماء

النشأة :

وُلد برنارد لويس في ٣١ مايو ١٩١٦ في لندن، لعائلة يهودية من أصول شرقية، كانت عائلته محافظة إلى حد ما، وذات اهتمام قوي بالثقافة والتعليم، وهو ما وفر له بيئة محفزة على القراءة والاكتشاف منذ طفولته، ونشأ برنارد لويس في حي يهودي وسط لندن، وكان والده، الذي كان يعمل في التجارة، ينتمي إلى مجتمع يهودي ملتزم بالتقاليد الدينية والثقافية، وهو ما وفر بيئة غنية بالثقافة الدينية والمعرفة التاريخية. لم يكن والده معروفًا بنشاط سياسي أو اجتماعي بارز، لكنه كان رجلًا مثقفًا نسبيًا، مهتمًا بتربية أبنائه على التعليم والانفتاح على القراءة والتعلم.

عائلة برنارد لويس ، رغم كونها يهودية محافظة، كانت تشجع على التعليم والثقافة، وهو ما جعل برنارد ينشأ في منزل مليء بالكتب والمناقشات حول التاريخ والأحداث العالمية. كان والده، بحسب بعض المصادر، يشجعه على الاطلاع على مختلف الثقافات واللغات، وهو ما ساهم في نشأته كطفل فضولي وواعٍ بالتحولات العالمية منذ سن مبكرة.

وفي الوقت نفسه لم تكن البيئة اليهودية التي نشأ فيها برنارد لويس منعزلة عن المجتمع البريطاني، بل كانت جزءًا من مدينة لندن متعددة الثقافات، حيث اختلطت التأثيرات الغربية والشرقية. هذا المزج الثقافي شكل وعيه المبكر بأهمية دراسة التاريخ والثقافات الأخرى، وأدى إلى ميله نحو دراسة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي لاحقًا، مع اهتمام خاص بالدين

والمذاهب المختلفة، خصوصًا الشيعة، لفهم ديناميات القوة والمجتمع في المنطقة.

ومنذ صغره، أظهر برنارد لويس فضولًا غير عادي تجاه التاريخ والجغرافيا، وكان يقضي ساعات طويلة في قراءة الكتب التاريخية والجغرافية، خصوصًا تلك التي تتناول الشرق الأوسط والدول الإسلامية. ولقد أثار اهتمامه تاريخ الحضارات الشرقية واللغة العربية والفارسية والتركية منذ سن المراهقة، حتى أنه بدأ بتعلم هذه اللغات بنفسه قبل أن يتخصص أكاديميًا فيها.

وقد تأثرت طفولته أيضًا بالتحولات الكبرى في العالم آنذاك، مثل الحرب العالمية الأولى وما تبعها من تحولات سياسية، إذ شهد كيف يمكن للسياسة والدين أن يشكلا مجتمعات بأكملها، وهو ما غذّى لديه وعيًا مبكرًا بأهمية التاريخ كأداة لفهم الواقع السياسي والاجتماعي.

كانت عائلة برنارد لويس تؤمن بقوة التعليم، وشجعت ابنها على متابعة شغفه باللغات والتاريخ. وقد وفّرت له إمكانية الوصول إلى مكتبات غنية، مما أتاح له الاطلاع على المصادر الأصلية حول الإسلام والشرق الأوسط، وهو ما لم يكن متاحًا للجميع في ذلك الوقت. هذه البيئة المبكرة شكلت الأساس الذي اعتمد عليه لاحقًا في دراساته وأبحاثه، وجعلته يرى العالم الإسلامي ليس ككيان معزول، بل كمجموعة من المجتمعات المتشابكة، التي تتفاعل فيها السياسة والدين والثقافة بطريقة معقدة.

بالإضافة إلى ذلك، كانت طفولته مصحوبة بتجربة العيش في مجتمع متعدد الثقافات والأديان، مما أعطاه قدرة على تحليل الدين والسياسة بموضوعية نسبية، وقدرة على قراءة التفاعلات الاجتماعية بشكل دقيق، وهو ما انعكس لاحقًا في اهتمامه بدراسة الطوائف والمذاهب الإسلامية، وخصوصًا الشيعة في العراق وإيران، وفهم دوره في التاريخ والسياسة.

دراسته وتحصيله العلمي :

، أبدى برنارد لويس منذ سن مبكرة شغفًا باللغات والتاريخ. فالتحق أولًا بمدرسة خاصة صغيرة في لندن تُعرف باسم **(كلية ويلسون)** ، ثم انتقل في سن الرابعة عشرة إلى **(مدرسة بوليتكنك لندن النهارية)** ، حيث واصل دراسته في بيئة أكاديمية صارمة. وكان شغفه بالمعرفة واضحًا، إذ كان يقضي ساعات طويلة في قراءة الكتب التاريخية والجغرافية، وكان يهوى دراسة حضارات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، حتى قبل أن يبدأ تعليمه الجامعي.

خلال سنوات المدرسة، تلقى برنارد لويس دروسًا خاصة في اللغة العبرية استعدادًا (للبار ميتزفاه)، وهو الاحتفال الديني اليهودي. لكن اهتمامه بالعبرية لم يقتصر على الطقوس الدينية حسب؛ فقد اتجه لدراسة قواعد اللغة العبرية وكتب نصوصًا صغيرة بها، معتبرًا أنها بوابة لفهم لغات وثقافات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، بدأ بتعلم اللغة الإيطالية بنفسه، مما يعكس حبه المبكر للغات الأجنبية.

كما درس الفرنسية واللاتينية في المدرسة، وأظهر تفوقًا ملحوظًا في اللاتينية، حتى أصبح قادرًا على كتابة مقاطع شعرية ونصوص أدبية. هذه الخلفية اللغوية والثقافية شكّلت الأساس الذي اعتمد عليه لاحقًا في دراسة العربية والفارسية والتركية، وهي اللغات التي أصبح بارعًا فيها وأساسًا في أبحاثه حول العالم الإسلامي.

عاش برنارد لويس في شبابه مرحلة متوازنة بين الانتماء الديني اليهودي والانفتاح على الثقافة العامة، مما أكسبه قدرة على قراءة المجتمعات المختلفة بموضوعية نسبية، وفهم التفاعلات بين الدين والسياسة والثقافة. وقد مهدت هذه السنوات المبكرة للطفل برنارد لويس الطريق نحو اختياره لمسار أكاديمي عميق ومركّز على العالم الإسلامي والشيعة لاحقًا، مع قدرة على تحليل التاريخ والسياسة بشكل دقيق، وهي السمات التي ميّزت مسيرته العلمية لاحقًا.

التحق برنارد لويس بجامعة لندن في عام ١٩٣٣م، حيث تخصص في التاريخ واللغات الشرقية، مركزًا على العربية والفارسية والتركية .وقد شكلت خلفيته اليهودية جزءًا مهمًا من تكوينه الأكاديمي، إذ منحت له قدرة على التعامل مع النصوص الدينية والثقافية بمنظور يهودي ، وفهم السياقات التاريخية والاجتماعية للمجتمعات المعقدة. كما ساعده ذلك على تطوير حس نقدي تجاه الدين والسياسة، مع القدرة على قراءة النصوص الدينية بشكل موضوعي نسبيًا.

وفي أثناء دراسته الجامعية، بدأ برنارد لويس بالانغماس في الدراسات الإسلامية والتاريخ العثماني، مستفيدًا من المصادر الأصلية والمخطوطات

التي لم تكن متاحة بسهولة للباحثين الغربيين الآخرين. وقد ساعده اهتمامه المبكر باللغات والثقافات على فهم النصوص التاريخية والدينية بشكل أعمق، وبدأ في ملاحظة التفاعلات بين الدين والسياسة والطوائف المختلفة في العالم الإسلامي، وهو ما أصبح لاحقًا محور اهتمامه الأكاديمي الرئيسي.

أثناء دراسته الجامعية، لفت انتباهه كيف أثرت المرجعيات الشيعية على السياسة والاجتماع، وكيف ساهمت في تشكيل الهياكل الاجتماعية للدول الإسلامية. وقد مهد هذا الاهتمام لاحقًا لتحليلاته السياسية وفهمه للفوضى الخلاقة التي طبقها الغرب في العراق، حيث رأى أن التوازنات الطائفية بين الشيعة والسنة كان مفتاحًا لإعادة تشكيل الدولة.

بالإضافة إلى ذلك، انغمس برنارد لويس في دراسة العلاقات التاريخية بين الشرق الأوسط والغرب، ودرس التحديات التي واجهت المجتمعات الإسلامية مع التوسع العثماني، الاستعمار الأوروبي، وتكوين الدول الحديثة. هذا المنهج التاريخي سمح له بربط الأحداث الماضية بالتحولات السياسية المعاصرة، وأعطاه قدرة على صياغة رؤى تحليلية عميقة، جعلته لاحقًا مرجعًا للسياسة الغربية تجاه الشرق الأوسط.

وفي **عام ١٩٧٤** انتقل **برنارد لويس** إلى الولايات المتحدة (أمريكا) ، وقد واصل أبحاثه هناك، حيث شغل مناصب أكاديمية مرموقة، مما أتاح له فرصة توسيع أبحاثه لتشمل الشيعة في العراق وإيران، وتحليل دورهم

في التاريخ والسياسة المعاصرة. وقد مكنه تكوينه اليهودي المبكر من تبني منهجية تحليلية تواكب التوجهات الغربية العامة لدعم الصهيونية، فأوجد طرقاً فكرية مبتكرة ، تربط بين الدين والتاريخ والسياسة، وهو ما جعله قادرًا على صياغة أفكار لاحقًا عن **الفوضى الخلاقة** وإعادة ترتيب التوازنات الطائفية في الشرق الأوسط.

واصل برنارد لويس أبحاثه في الولايات المتحدة، حيث شغل مناصب أكاديمية مرموقة في جامعات مثل جامعة برانديز، وبدأ في نشر أبحاثه المتقدمة عن الشيعة والعراق وإيران .وقد أصبحت خبرته في تحليل الطوائف والمذاهب، إضافة إلى خلفيته الأكاديمية اليهودية المتشددة ، الأساس الذي اعتمد عليه الغرب في فهم السياسة الطائفية في الشرق الأوسط، وخصوصًا أثناء التخطيط لتطبيق الفوضى الخلاقة في العراق بعد ٢٠٠٣.

علاقته بالحركة الصهيونية :

لم تكن علاقة برنارد لويس بالمؤسسات الإسرائيلية مجرد تواصل أكاديمي عابر، ولا يمكن فهمها ببساطة ضمن إطار زيارات محاضرين أو علاقات جامعية طبيعية. بل كانت هذه العلاقة جزءًا من شبكة واسعة ومعقّدة من الارتباطات الفكرية التي ساهمت في تشكيل موقعه العالمي، وفي تعزيز دوره كمُوجِّه خلفي لسياسات الغرب في الشرق الأوسط خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

وبحلول سبعينيات القرن الماضي، كان اسم برنارد لويس قد بدأ يلمع في الأروقة الأكاديمية كمؤرخ متخصص في الحضارة الإسلامية. وفي تلك المرحلة تحديدًا، بدأت الدعوات تتوالى عليه من **جامعة تل أبيب** لإلقاء محاضرات ومشاركات بحثية. وقد وجدت الجامعة في برنارد لويس شخصية مثالية، فهو باحث غربي ذو خلفية يهودية، متخصص في الإسلام، ويحظى بقبول كبير في الأوساط الأكاديمية الأوروبية والأمريكية.

وفي الزيارة الأولى، قدّم محاضرة حول تطور الفكر السياسي في الحضارة الإسلامية. المحاضرة أحدثت صدى كبيرًا داخل الجامعة، وأسهمت في ترسيخ علاقة جديدة بين برنارد لويس والنخبة الأكاديمية الإسرائيلية.

ولم تمض سنوات طويلة حتى أصبح برنارد لويس يُستدعى بشكل دوري إلى الجامعة. ومع نهاية الثمانينات، أصبح اسمه ملازمًا لعدد من البرامج البحثية، حتى خصصت الجامعة برنامجًا يحمل اسمه: **(برنامج برنارد لويس للباحث الزائر)** ، وكان هذا البرنامج يستقدم باحثين من مختلف الدول، ويموّل دراسات في تاريخ الشرق الأوسط وسياساته.

إن هذه الخطوة لم تكن مجرد تكريم علمي؛ بل دلالة على مدى التقدير الاستثنائي الذي ناله برنارد لويس داخل الوسط الأكاديمي الإسرائيلي، وعلى عمق تأثيره في منهجيات فهم الشرق الأوسط.

وقد كان هذا التقدير متبادراً بين الطرفين ، فبينما تحتفظ الجامعات الكبرى عادة بأرشيف العلماء الغربيين، اختار برنارد لويس أن يضع الجزء

الأكبر من إرثه العلمي في جامعة تل أبيب: مراسلاته، ملاحظاته، مخطوطاته النادرة، ومسودات كتبه—كلها سلّمها للجامعة لتتحول إلى ما يُعرف اليوم بـ: **(مجموعة برنارد لويس)** ، هذه المجموعة ليست مجرد كتب؛ بل هي ذاكرة كاملة لمسيرة رجل أثّر بعمق في مسار الدراسات الإسلامية في الغرب. وبذلك أصبحت تل أبيب مركزًا رئيسيًا لدراسة فكر برنارد لويس ، ومكانًا يقصده الباحثون الراغبون في دراسة مصادره وأفكاره.

قد يتساءل البعض: لماذا اختار برنارد لويس أن يمنح هذا الإرث لإسرائيل، رغم أن مسيرته كانت غربية بحتة؟

السبب يعود إلى عاملين:

١. **خلفيته العائلية اليهودية** : برنارد لويس وُلد في عائلة يهودية متمسكة بهويتها، وحتى لو لم يكن ناشطًا سياسيًا، فإن انتماءه الثقافي كان حاضرًا بقوة في نظرته للعالم.

٢. **توافق مصالح أكاديمية وسياسية** : كانت تل أبيب مهتمة بفهم العالم الإسلامي، وبرنارد لويس كان الباحث الأنسب لتزويدها بهذا الفهم، ولم يكن الأمر تنظيمًا سياسيًا صريحًا، لكن تأثيره الفكري دخل تلقائيًا في مسار التحليل الاستراتيجي للدولة الإسرائيلية.

ورغم ترسّخ علاقته بالمؤسسات الإسرائيلية، لم يكن برنارد لويس يومًا عضوًا رسميًا في منظمة سياسية يهودية، ولم يُعرف عنه نشاط حزبي معلن،

لكن هذا لا يمنع من القول بأن تأثيره الفكري:

- وصل إلى صانعي القرار في إسرائيل.
- وفّر مادة تحليلية عميقة للسياسة الإسرائيلية والأمريكية.
- ساهم في تشكيل نظريات التعامل مع الشرق الأوسط، خاصة التفكيك، الفوضى، وإعادة رسم الخرائط

وبالتالي، حتى لو كانت علاقته الجامعية "أكاديمية"، فإن أثرها لم يكن أكاديميًا فقط.

وبالمقابل فقد منحت جامعة تل أبيب الكثير ل برنارد لويس :

- دعمًا أكاديميًا ثابتًا
- منصة لترويج أفكاره
- جمهورًا متخصصًا يتابع إنتاجه
- مكانًا يُخلّد فيه إرثه البحثي

وبدورها، استفادت تل أبيب من:

- خبرته الطويلة في فهم الإسلام
- رؤيته للصراعات الطائفية
- تحليلاته للمجتمعات العربية
- استشارته غير المباشرة عبر صناع السياسات في الغرب

وهو ما جعل العلاقة متبادلة، وليست أحادية.

ويمكن القوم في الختمام : إن علاقة برنارد لويس بالمؤسسات الإسرائيلية، وعلى رأسها جامعة تل أبيب، لم تكن علاقة عابرة أو سطحية،

بل كانت علاقة استراتيجية متبادلة: أكاديمية في الشكل، مؤثرة سياسيًا في العمق ، هذه العلاقة ساعدت في:

- تعزيز مكانة برنارد لويس عالميًا،
- وبناء جسر استراتيجي بين أفكاره وبين السياسات الإسرائيلية والغربية في المنطقة.

ومن خلال جامعة تل أبيب تحديدًا، وجد برنارد لويس المكان الذي يحفظ إرثه ويمد تأثيره إلى أجيال من الباحثين.

علاقته بمنظمة أيباك الصهيونية :

من بين جميع الأسئلة التي أحاطت بشخصية برنارد لويس – المؤرخ اليهودي الذي أثّر في الرؤية الغربية للشرق الأوسط – ظلت علاقته بمنظمات الضغط اليهودية، وعلى رأسها **اللجنة الأميركية–الإسرائيلية للشؤون العامة(AIPAC)** ، واحدة من أكثر الأسئلة حساسية وإثارة للجدل. ليس لأن برنارد لويس كان سياسيًا أو ناشطًا تنظيميًا، بل لأن أفكاره أصبحت، من حيث التأثير العملي، أقرب إلى "الوقود الفكري" الذي اشتغلت عليه مراكز النفوذ في واشنطن، والتي من بينها منظمة (أيباك)، المنظمة الأشد تأثيرًا في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

لم يظهر في أي وثيقة رسمية، أو سجل تنظيمي، أو أرشيف إعلامي موثوق، أن برنارد لويس كان **عضوًا رسميًا** في الأيباك ، ولم يُذكر اسمه بين القيادات، ولا بين المتحدثين السنويين، ولا بين المتبرعين المعروفين.

ولكن: رغم غياب العضوية الرسمية، ظل اسم برنارد لويس يتردد في الأوساط المتصلة بالأيباك ليس كشخصية تنظيمية، بل **كمصدرٍ فكري**. فهو المؤرخ الأمريكي اليهودي الذي:

- قدّم رؤية صدامية بين الإسلام والغرب.
- أيّد التدخل العسكري لإعادة تشكيل الشرق الأوسط.
- قدّم نظرية (تفكيك الدول الكبيرة).
- صاغ مفهوم (العالم الإسلامي الغاضب) [١] .
- رسم خرائط جديدة لمناطق النفوذ.

هذه الأفكار تتقاطع بشدة مع الأجندة التي سعت الأيباك لدفعها خلال بدايات التسعينيات وما بعد ١١ سبتمبر ، لذلك، لم يكن برنارد لويس بحاجة إلى عضوية رسمية؛ وكان تأثيره أسبق من التنظيم وأعمق من العضوية.

---

(١) مفهوم "العالم الإسلامي الغاضب "هو تعبير فكري–سياسي شاع في دراسات المستشرقين وصنّاع القرار الغربيين منذ منتصف القرن العشرين، وخاصة بعد صعود الحركات الإسلامية، والثورات، والصدامات المتكررة بين الشرق والغرب. ويقصد به تصوير المجتمعات الإسلامية وكأنها تعيش حالة دائمة من الاحتقان والرفض والاضطراب تجاه العالم الخارجي، خصوصًا الغرب، نتيجة مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية والثقافية، ووكان لبرنارد لويس دور بارز جدًا في ترويجه وتحليله.

أما فيما يخص اللقاءات غير المباشرة :

فتظهر بعض الشهادات الأمريكية أنّ عدداً من الشخصيات المقربة من AIPAC كانت تعتبر برنارد لويس **(معلّمًا فكريًا)**، أو على الأقل مصدرًا أساسيًا لفهم : العقلية الشرق أوسطية.

ومن بين هذه الشخصيات:

- **هارولد رود**، الباحث في مكتب وزارة الدفاع الأمريكية، الذي ورد اسمه في تحقيقات (قناة PBS التعليمية) كصديق بل وتلميذ فكري ل برنارد لويس .رود كان على صلة بأوساط سياسية يمينية تُعد أيباك جزءًا من محيطها.
- **دوغلاس فيث**، أحد مهندسي غزو العراق، ومن الشخصيات القريبة من دوائر اللوبي اليهودي.فيث استشهد بأفكار برنارد لويس مرارًا في تحليلاته الأمنية.

بهذا المعنى، لم يكن برنارد لويس عضوًا، وإنما كان "**موردًا** "يُستفاد من تحليلاته داخل تلك البيئة السياسية.

ثالثاً: ابن برنارد لويس :

يعد هذا الأبن الخيط الأكثر غموضًا في العلاقة في بعض الوثائق النقاشية على الإنترنت (ليست أكاديمية ولكنها شائعة الاستشهاد)، يرد اسم:

على أنه مرتبط بما يسمى (أبحاث أيباك) أو دوائر مؤيدة للوبي. هذه الإشارات ليست قطعًا دليلاً على موقع تنظيمي رسمي، لكنها تعطي

انطباعًا بأن العائلة لم تكن بعيدة عن البيئة السياسية–الإسرائيلية في الولايات المتحدة.

وحتى إن لم يكن مايكل برنارد لويس شخصية قيادية معروفة في أيباك، فإن مجرد انخراطه في أوساط بحثية قريبة من المنظمة يضيف بُعدًا آخر لفهم تأثير الأسرة على تلك الدوائر.

رابعاً: لماذا يُظنّ أن برنارد لويس مرتبط بيباك رغم غياب الأدلة الرسمية؟

هناك أربعة أسباب تجعل كثيرين يفترضون وجود علاقة من نوع ما:

١. خلفيته اليهودية وثقله الأكاديمي : كونه يهوديًا ذا تأثير عالمي، جعل كثيرين يعتبرون أن آرائه تصب تلقائيًا في البيئة المؤيدة لإسرائيل

٢ .علاقته القديمة بجامعة تل أبيب : تسليم مكتبته ومخطوطاته للجامعة عزز الانطباع بأنه قريب من المؤسسات الإسرائيلية.

٣. .استشهاد الساسة الأمريكيين بأفكاره خاصة المحافظين الجدد الذين ترتبط سياساتهم عادة بمواقف الأيباك .

٤. تطابق أفكاره مع الأجندة الإسرائيلية في المنطقة

مثل:

- تفكيك العراق .
- إضعاف الدول العربية الكبرى.
- تأجيج الانقسامات الطائفية.
- تعزيز فكرة (التهديد الإسلامي).

هذه كلها أفكار وقفت أيباك تاريخيًا خلف ترويجها في واشنطن.

خامساً: العلاقة الحقيقية — تأثير فكري لا عضوية تنظيمية :

الحقيقة التي يمكن تأكيدها بلا مبالغة:

- لم يكن برنارد لويس عضوًا رسميًا في الأيباك .
- ذُكر ابنه في مصادر كونه يعمل أو يتقاطع مع دوائر مرتبطة بالأيباك، لكن دون أدلة تنظيمية مباشرة.
- كان التأثير الفكري لبرنارد لويس أكبر من أي عضوية، وكان يُستدعى ضمنيًا في خطاب الساسة المقربين من الأيباك .

فالعلاقة بينه وبين الأيباك كانت علاقة تقاطع مصالح ورؤى:

- هم يحتاجون أفكاره.
- وأفكاره تجد طريقها طبيعيًا إلى صُنّاع القرار الذين تستهدفهم المنظمة.

وبذلك، كان تأثيره على المنظمة **غير مباشر، لكنه فعّال.**

خلاصة القول : لم يكن برنارد لويس من رجال (الأيباك)، لكنه كان **أحد أهم المفكرين الذين استفادت المنظمة من أعمالهم.** أما ابنه، فهناك إشارات إلى وجوده في بيئات قريبة من الإيباك، لكنها ليست دليلاً على موقع رسمي.

إن العلاقة في مجملها ليست علاقة عضوية، بل علاقة: فكر يتسلل إلى القرار السياسي عبر بوابة لوبي يبحث دائمًا عن رواية تخدم مصالحه.

الفصل الثاني

برنارد لويس

النتاج الفكري والمعرفي

تمهيد :

لا يمكن مقاربة شخصية برنارد لويس أو فهم أثره العميق في الدراسات الشرق أوسطية دون التوقّف مطولًا عند مؤلفاته التي امتدّت لأكثر من سبعة عقود. فهذه الكتب لم تكن مجرد دراسات في التاريخ أو تحليلات سياسية ظرفية، بل شكّلت منظومة فكرية متكاملة ساهمت في رسم صورة "الشرق الأوسط" في الوعي الغربيّ، ووفّرت مادة معرفية اعتمدت عليها مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة وأوروبا خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

كان لويس يرى أنّ التاريخ ليس سردًا للأحداث فحسب، بل خزّان استراتيجيات يمكن للدول الكبرى أن تستلهم منه أدوات الهيمنة وإدارة النفوذ. ولذلك جاءت مؤلفاته لتجمع بين الدقة الأكاديمية والبعد الإيديولوجي الذي يراعي مصالح القوى الغربية. فهو يكتب بصفته مؤرخًا متمكنًا من اللغة والأرشيف العثماني والإسلامي، لكنه في الوقت نفسه يكتب بعين المستشار السياسي الذي يوجّه الرؤية ويصوغ التوقعات ويحذر من "مخاطر" أو "فرص" يراها في المنطقة.

كما أنّ لويس، بخلاف كثير من المستشرقين، لم يكتفِ بتحليل التاريخ، بل أعاد صياغته بطريقة تؤدي إلى نتائج سياسية محدّدة: فهو يحدّد أسباب "تخلّف الشرق"، ويشير إلى مكامن القوة والضعف في المجتمعات الإسلامية، ويتوقع مساراتها المستقبلية، ويعطي تفسيرات ذات بُعد استشرافي غالبًا ما تُستخدم لتبرير التدخل أو التقسيم أو إعادة الهيكلة.

وتتبع أهمية هذا الفصل من أنّ مؤلفات لويس ليست مجرد قائمة كتب، بل خريطة فكرية تشرح كيف تطوّر خطّه التحليلي عبر السنوات، وكيف تحوّلت كتاباته من دراسات أرشيفية كلاسيكية في بداياته إلى نصوص سياسية ذات تأثير مباشر بعد أحداث ١١ سبتمبر. إن تتبّع هذه المؤلفات يكشف تحوّل لويس من باحث أكاديمي إلى عرّاب استراتيجي صاغ جزءًا كبيرًا من رؤية الغرب للمنطقة، ووفّر الفلسفة النظرية وراء عدد من السياسات الأميركية تجاه العراق وإيران وسوريا والعالم العربي عمومًا.

ومن هنا، فإن استعراض مؤلفات برنارد لويس في هذا الفصل ليس غاية معرفية فحسب، بل ضرورة لفهم كيف بُني الخطاب الغربي الحديث عن الإسلام، وكيف تحوّلت أفكار باحث واحد إلى أداة تأثير عالمي. هذا الفصل يمهّد القارئ لقراءة أعمال لويس في سياقها السياسي والفكري، بعيدًا عن الانطباعات السطحية، وبما يسمح بفهم العمق الأيديولوجي الذي حكم مشروعه كلّه.

أولاً : الشيعة في العراق: منظور تاريخي :

قدّم برنارد لويس عبر كتاباته ومحاضراته سلسلة من الآراء والتحليلات التي تناولت تطوّر الطائفة الشيعية في العراق منذ العصور الإسلامية المبكرة وحتى المرحلة الحديثة، وقد أظهر في هذه التحليلات اهتمامًا خاصًا بالبنية الشيعية ودورها في تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي العراقي، مستفيدًا من منهجه الذي يجمع بين القراءة التاريخية والبعد السياسي المقارن. ولهذا أصبحت أفكاره حول العراق والشيعة محلّ اهتمام واسع في

مراكز الأبحاث الأمريكية ودوائر صنع القرار، خاصة في الفترة التي سبقت غزو العراق عام ٢٠٠٣، حيث استُخدمت رؤيته لفهم التوازنات الطائفية وتقدير إمكانات التحوّل السياسي داخل الدولة العراقية..

وفيما يتعلق بهذا المحور: فقد تناول الجذور التاريخية للشيعة في العراق، العلاقة مع السلطة، التحولات الاجتماعية والسياسية، وأثر التفاعلات الطائفية على بنية الدولة العراقية.

١. الجذور التاريخية للشيعة في العراق

- يبدأ برنارد لويس بتتبع وجود الشيعة منذ العصر الأموي والعباسي، مركزًا على مدينة النجف والكوفة كمراكز علمية وروحية.
- يوضح كيف تطورت المرجعيات الدينية، وكيف لعبت دورًا سياسيًا واجتماعيًا في المجتمعات المحلية:
- يسلّط الضوء على العلاقة بين الشيعة والسلطة الحاكمة في العصور المختلفة، حيث كانت السلطة السنية غالبًا تتعامل مع الشيعة كمجتمع هامشي، مع محاولات متكررة للسيطرة على مؤسساتهم الدينية.

٢. التحولات السياسية والاجتماعية:

- يتابع برنارد لويس كيف أثرت الغزوات والتدخلات الأجنبية، مثل العثمانيين والبريطانيين، على بنية المجتمع الشيعي.
- يركز على التغيرات في القرن العشرين، خاصة مع صعود الدولة العراقية الحديثة وصراعها مع القوى الشيعية، مثل حزب الدعوة الإسلامية والحركات الثورية.

- يربط بين هذه التحولات وبين الهوية الشيعية والوعي السياسي **المتنامي** في مواجهة السلطة المركزية.

٣. الشيعة الانقسامات الطائفية:

- هنا يكمن الجانب الذي أغرى صانعي القرار الأمريكيين لاحقًا بغزو العراق : إذ يقدم برنارد لويس قراءة مركّزة على الانقسامات الداخلية داخل العراق، مع تحليل كيف يمكن أن تلعب الطائفية دورًا في إعادة رسم السلطة السياسية.
- يدعي برنارد لويس غالباً في كتبه وأبحاثه : إلى أن الشيعة يشكّلون أغلبية صامتة لكنها محورية، وأن استيعاب هذه الحقيقة أمر أساسي لفهم أي تغييرات سياسية محتملة.

٤. البعد الجيوسياسي:

- يربط برنارد لويس المجتمع الشيعي في العراق بالمحيط الإقليمي: ويعتبر إيران هي مركز الشيعة في المنطقة، ودورها في العلاقات العابرة للحدود وفي تحريك السياسة المحلية.
- يقدم تفسيرًا لكيفية تأثير التحالفات الإقليمية والدولية على تمكين أو إضعاف الدور الشيعي في العراق، وهو ما أصبح لاحقًا أساسًا لتصورات المحافظين الجدد حول استراتيجية ما بعد الغزو.

وعندما بدأ برنارد لويس دراسة الشيعة في العراق، لم يكن هدفه المباشر توجيه السياسة الأمريكية، بل فهم أعمق لبنية مجتمع إسلامي مركب

ومعقد. لكنه – كما كان يحدث غالبًا مع أفكاره – وجد طريقه سريعًا من صفحات الكتب الأكاديمية إلى مراكز القرار في واشنطن.

وفي تناوله للتشيع ، يأخذ برنارد لويس القارئ في رحلة طويلة عبر التاريخ الشيعي في العراق، منذ العصور الإسلامية المبكرة، مرورًا بالعصر العباسي، حتى القرن العشرين والدولة العراقية الحديثة ، ويسلّط الضوء على النجف وكربلاء، ليس كمجرد مدن، بل كمراكز علمية وروحية وسياسية لعبت دورًا مركزيًا في تشكيل الهوية الشيعية ، وبهذا، يصبح القارئ – حتى لو لم يكن متخصصًا – قادرًا على فهم الجذور العميقة للصراعات الطائفية والسياسية في البلاد.

ولا يتوقف برنارد لويس عند التاريخ فحسب؛ بل يمضي إلى تحليل التحولات السياسية والاجتماعية، مسلطًا الضوء على كيفية تعامل الدولة العراقية الحديثة مع الشيعة، وعلى الصراعات المستمرة بين السلطة المركزية والحركات الشيعية المعارضة، مثل حزب الدعوة الإسلامية ، وفي طرحه هذا، يحاول برنارد لويس أن يفرض على من يقرأ إطروحاته : أن الشيعة يشكلون أغلبية صامتة لكنها مركزية، وقوة يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في أي إعادة لترتيب السلطة في العراق.

ومع صعود هذه الأفكار في أروقة واشنطن، أصبح هذا التحليل التاريخي أكثر من مجرد نظرية: لقد تحول إلى خريطة عقلية لمراكز اتخاذ القرار الأمريكية ، فقد اعتمد تشيني ووولفويتز وبيرل، قبل غزو العراق، على ما كتبه برنارد لويس لفهم الانقسامات الطائفية في هذا البلد، ولتقدير

أين يمكن للإدارة الأمريكية أن تجد حلفاء محليين، وكيف يمكن إدارة التحولات السياسية بعد سقوط صدام حسين.

ولكن ما يجعل إطروحاته سردية ومؤثرة ليس مجرد الوقائع التاريخية، بل طريقة تقديمها: إذ يربط برنارد لويس الماضي بالحاضر، والتاريخ بالسياسة، والدين بالقوة ، وفي كل فصل يبيّن كيف تشكلت الهوية الشيعية، وكيف تفاعلت مع السلطة، وكيف يمكن أن تؤثر على المستقبل السياسي للعراق ، إنَّ هذا الربط بين التاريخ والتحليل السياسي هو ما جعله مرجعًا عمليًا لدى صانعي القرار، الذين وجدوا في رؤية برنارد لويس أداة للتخطيط الاستراتيجي، ليس فقط لفهم الواقع، بل لتوجيه السياسات على الأرض.

لكن هذه الأفكار لم تخلُ من الانتقاد ، فقد رأى بعض الأكاديميين والسياسيين لاحقًا أن برنارد لويس بالغ في تصوير الانقسامات الطائفية وكأنها قابلة للتحكم الخارجي بسهولة، متجاهلًا التعقيدات الاجتماعية والسياسية الداخلية ، وقد أدت السياسات المبنية على هذه القراءات، بعد الغزو، إلى حالة من الفوضى والصراع الأهلي، الأمر الذي كشف فجوة كبيرة بين التفسير الأكاديمي والنفوذ العملي على الأرض.

في النهاية، يظل كتاب برنارد لويس جسرًا بين التاريخ والتحليل السياسي، يقدّم فهمًا مركبًا للشيعة في العراق، لكنه أيضًا مثال على كيف يمكن للفكر الأكاديمي أن يتحوّل—دون قصد دائمًا—إلى أداة استراتيجية، عندما يتم تبنيه من قبل صانعي القرار.

وقد لاقت طروحات برنارد لويس وحماسة الإدارة الأمريكية في تبنيها انتقادات واسعة من عدد من الأكاديميين والمحللين الأمريكيين، الذين رأوا

أن تبنّي أفكاره بشكل مباشر قد كان سببًا في سلسلة من الإخفاقات السياسية والعسكرية، خصوصًا في العراق. إليك سردًا مفصّلًا:

وبينما كان برنارد لويس يقدم رؤية مركّزة على الانقسامات الطائفية في العراق، اعتبر بعض المفكرين أن الإدارة الأمريكية بالغت في تبني هذه الطروحات وكأنها خارطة طريق قابلة للتطبيق، متجاهلة التعقيدات الاجتماعية والسياسية والهوية الوطنية العراقية.

ومن هؤلاء نورمان فينكلشتاين[١] : الذي انتقد اعتماد صناع القرار الأمريكيين على تفسير برنارد لويس للأيديولوجية الشيعة والانقسامات الطائفية، معتبرًا أن هذا التفسير مبسّط ومجزّأ، وأدى إلى رؤية أحادية للواقع العراقي ، فقد كانت الإدارة ترى الشيعة كأداة سياسية محتملة، بينما الواقع أثبت أن هذه الجماعات تمتلك مصالحها وولاءاتها المعقدة التي لا يمكن التحكم بها بسهولة.

وكتب تشارلز كيندال : أن الإدارة الأمريكية تبنّت أفكار برنارد لويس دون تقييم نقدي كافٍ، محوّلة تحليلًا تاريخيًا وثقافيًا إلى استراتيجية تنفيذية وقد انعكس هذا بشكل مباشر في السياسات التي أدت لاحقًا إلى الفوضى

---

(١) نورمان فينكلشتاين مفكر وباحث أمريكي يهودي وُلد عام ١٩٥٣، متخصص في الشأن الفلسطيني–الإسرائيلي. اشتهر بكتبه النقدية مثل *صناعة الهولوكوست* ومواقفه الحادة ضد السياسات الإسرائيلية. تعرض لحملات كبيرة بسبب آرائه، ورُفض منحه التثبيت الأكاديمي ومنع من دخول إسرائيل لفترة.

بعد الغزو، حيث تم التركيز على تمكين الشيعة على حساب فهم التوازنات المحلية المتشابكة.

أما برادلي بومان[١] فقد أشار إلى أن الإدارة الأمريكية بالغت في تقدير قدرة الانقسامات الطائفية على إعادة تشكيل العراق وفقًا لأهدافها، دون أخذ الحذر من المقاومة السنية أو ظهور حركات مسلحة جديدة، مما أدى إلى تصاعد العنف الأهلي واستمرار الفوضى.

كما أشار بعض النقاد أيضًا إلى التحيّز الإيديولوجي لبرنارد لويس ، الذي يرى الشرق الأوسط من منظور غربي يركز على تقسيم القوى واستغلال الانقسامات، وهو ما اعتبره النقاد سببًا إضافيًا لنجاح الرواية الفكرية له في النفوذ على صناع القرار، لكنها في الوقت نفسه جعلت السياسات الأمريكية مهيأة للفشل في التطبيق الواقعي.

مثال بارز على ذلك كان تفكيك الجيش العراقي وإزالة البيروقراطية التابعة لصدام حسين، والذي اعتُبر في رؤية برنارد لويس أن الشيعة قادرون على ملء الفراغ سريعًا، ولكن هذا القرار أدى إلى تمكين الميليشيات، مع تصاعد العنف الأهلي، وظهور تنظيمات إرهابية جديدة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

---

(١) برادلي بومان مؤرخ أمريكي متخصص في التاريخ الإسلامي المبكر، ويعمل أستاذًا مساعدًا بجامعة لويفيل. يركز على دراسة المجتمعات المسيحية والرهبنة في ظل الدولة الإسلامية الأولى.

وقد انتقد نورمان فينكلشتاين هذا النهج، معتبرًا أن اعتماد الإدارة على تحليلات برنارد لويس حوّل توصيات تاريخية وثقافية إلى سياسات تنفيذية مباشرة، دون مراعاة الطبيعة المعقدة للمجتمع العراقي. وأضاف تشارلز كيندال أن الانقسامات الطائفية لم تكن أداة يمكن التحكم بها كما افترض برنارد لويس ، وأن الإدارة بالغت في ثقتها بفرضياته، مما أدى إلى نتائج كارثية على الأرض.

وأشار برادلي بومان لاحقًا إلى أن فكرة (الفوضى الخلاقة) التي استُلهِمت جزئيًا من رؤى برنارد لويس حول الانقسامات الطائفية، وأدت إلى فشل الهدف الاستراتيجي الأساسي :إعادة تشكيل العراق بطريقة مستقرة وصديقة للغرب ، فبدلاً من ذلك، شهدت البلاد حربًا أهلية متواصلة، وصعود الإرهاب، واستمرار صراعات العشائر والمكونات الطائفية لسنوات طويلة بعد الغزو.

وهناك أيضًا بُعد آخر للنقد: يتمثل بالتحيّز الإيديولوجي ، فبرنارد لويس بخلفيته اليهودية الغربية، نظر إلى الشرق الأوسط بطريقة تركّز على استغلال الانقسامات وتقسيم القوى، وهو ما اعتبره النقاد سببًا إضافيًا لنجاح أفكاره في التأثير على صانع القرار، لكنه في الوقت نفسه جعل السياسات الأمريكية مهيأة للفشل عندما وُضعت على الأرض دون تعديل أو مراعاة للمصالح المحلية.

باختصار، يرى هؤلاء النقاد أن الإدارة الأمريكية أفرطت في الثقة بأفكار برنارد لويس ، وحولت تحليلًا أكاديميًا إلى سياسة عملية، من دون تعديل أو مراعاة للتعقيدات الواقعية. النتيجة كانت سياسات قائمة على

الانقسامات الطائفية، أدت إلى حروب أهلية طويلة، صعود الإرهاب، واستمرار حالة الفوضى في العراق والمنطقة.

ثانياً : دارساته عن المرجعيات الشيعية:

بعد دراسة تاريخ الشيعة في العراق، اهتم برنارد لويس بتحليل المرجعيات الدينية ودورها في السلطة والمجتمع، وهو محور كتابه الذي ركّز فيه على المرجعيات الشيعية الكبرى مثل النجف والكوفة والعتبات المقدسة. في هذا الكتاب، لم يعد التركيز فقط على المجتمع الشيعي ككل، بل على المؤسسات الدينية والمرجعيات التي تشكّل السلطة الرمزية والروحية للشيعة.

١. **المرجعيات التاريخية**

- يسلّط برنارد لويس الضوء على تطور المدارس الدينية في النجف، وعلى شخصيات بارزة مثل (آية الله الخوئي) والمرجعيات التي سبقت وبعده.
- يشرح كيف أصبحت هذه المرجعيات مركزًا للسلطة الدينية والتعليمية والسياسية، وكيف أنها لعبت دورًا أساسيًا في التفاعل مع الحكومات المختلفة، سواء خلال حكم العثمانيين أو الدولة العراقية الحديثة.

٢. **الشيعة والسياسة العراقية:**

- يوضح برنارد لويس أن المرجعيات لم تكن مجرد سلطة دينية، بل قوة سياسية محورية، قادرة على توجيه الساحة الاجتماعية والسياسية من خلال الفتاوى، الدعم المالي، والشبكات المجتمعية.
- يقدم تحليلاً لكيفية تفاعل هذه المرجعيات مع الأنظمة الحاكمة، وكيف كانت دائمًا توازن بين التحدي والامتثال، وفقًا لمصالحها وحماية الجماعة الشيعية.

٣. الأبعاد الطائفية والجيوسياسية:

- يربط برنارد لويس المرجعيات الشيعية بالعوامل الإقليمية، خصوصًا إيران، موضحًا أن العلاقة بين العراق وإيران كانت دائمًا مؤثرة على ديناميكيات القوة الداخلية.
- يشير إلى أن هذه العلاقات الدولية والتمويل الخارجي تجعل أي تقدير للقوى الشيعية في العراق **مسألة معقدة**، وليست قابلة للاستثمار ببساطة كما تصور بعض صانعي القرار الأمريكيين لاحقًا.

٤. تفسير السياسة الأمريكية عبر مرجعيات برنارد لويس :

- استخدم المسؤولون الأمريكيون قبل الغزو، هذا التحليل لتحديد **الفصائل** الشيعية التي من الممكن التعاون معها، وكيفية التعامل مع المرجعيات الكبرى لضمان استقرار نسبي بعد إسقاط صدام حسين.
- هنا أصبح برنارد لويس ليس فقط مؤرخًا أو محللًا، بل مترجمًا للمعرفة الدينية إلى أدوات سياسية، وهو ما أثار لاحقًا انتقادات بعض

الأكاديميين الذين اعتبروا أن هذه القراءة كانت مبسطة بشكل مفرط ولم تراع التعقيدات المحلية.

إن إطروحات برنارد لويس عن المرجعيات الشيعية في العراق لم تكن مجرد دراسة أكاديمية تقليدية، بل أصبحت مرجعًا فكريًا واستراتيجيًا يجمع بين التاريخ والدين والسياسة ، بطريقة تجعل القارئ يفهم كيف تتشكل السلطة في المجتمع الشيعي، وكيف تتفاعل مع القوى الحاكمة. ومن الناحية الأكاديمية، قدّم برنارد لويس لأول مرة صورة متكاملة عن المرجعيات الكبرى في النجف والكوفة والعتبات المقدسة، عن أدوارها التعليمية، الدينية، والاجتماعية، وعن تأثيرها في توجيه حياة ملايين الشيعة عبر القرون.

لكن الأهمية الحقيقية للكتاب تظهر عند النظر إلى تأثيره على صانعي القرار الأمريكيين قبل غزو العراق **٢٠٠٣**. فقد أصبح هذا الكتاب مرجعًا رئيسيًا لفهم (قوة الشيعة الحقيقية) في العراق. وقد استخدمت الإدارة الأمريكية، بقيادة تشيني ووولفويتز وبيرل، تحليل برنارد لويس لفهم أي الفصائل يمكن التعاون معها، وكيف يمكن للمرجعيات الشيعية أن تشكّل أداة لتحقيق استقرار نسبي أو إعادة ترتيب السلطة بعد إسقاط صدام **حسين** .بهذا الشكل، أصبح الكتاب ليس مجرد تحليل تاريخي، بل خريطة عملية للتخطيط السياسي، حتى وإن كان برنارد لويس نفسه لم يكن يهدف مباشرة إلى تقديم توصيات سياسية عملية.

على صعيد النقد، هذا التحول من المعرفة الأكاديمية إلى السياسة العملية كان محل جدل كبير. فقد رأى بعض الأكاديميين أن برنارد لويس – رغم عمق تحليله – قلّل من التعقيدات الحقيقية للواقع العراقي، حيث لا تُسيطر المرجعيات الشيعية على المجتمع بشكل كامل، وتظل هناك مصالح متداخلة للعشائر، القوى السنية، والجماعات المسلحة. أي محاولة لتطبيق توصيات مستمدة من الكتاب دون مراعاة هذه التعقيدات كانت معرضة للفشل، كما أظهرته الفوضى بعد الغزو.

ومع ذلك، فإن أبحاثه في هذا المجال تبقى نموذجًا بارزًا لكيفية دمج التحليل التاريخي والثقافي بالدين والسياسة، بحيث يمكن للقارئ أو حتى صانع القرار أن يرى التفاعلات المعقدة بين المرجعيات والمجتمع والسلطة. وقد وفّر هذا الكتاب، إلى جانب أعماله الأخرى، أساسًا فكريًا لفكرة أن القوة الطائفية يمكن استثمارها في استراتيجيات سياسية، وهو المفهوم الذي أصبح لاحقًا جزءًا من السياسات الأمريكية تجاه العراق.

باختصار : يمكن القول أن إطروحات برنارد لويس تمثل :

١. **مرجعًا أكاديميًا متكاملًا** عن المرجعيات الشيعية، يربط التاريخ بالدين والسياسة.

٢. **أداة استخدمتها الإدارة الأمريكية** لفهم القوى الشيعية وتخطيط ما بعد الغزو.

٣. **نموذجًا للجدل بين الأكاديميين وصانعي القرار** حول حدود تحويل المعرفة التاريخية إلى سياسة عملية، مع إبراز الفجوة بين النظرية والتطبيق الواقعي.

وبهذا يصبح الكتاب أكثر من مجرد دراسة تاريخية، فهو حلقة وصل بين الفكر الأكاديمي والسياسة الاستراتيجية، ويقدم مثالًا حيًا على التأثير المباشر للأكاديميين في صناعة القرار الدولي.

من بين أبرز النقاط التي ركّز عليها برنارد لويس في كتابه عن المرجعيات الشيعية في العراق، كان دور المرجعية الدينية كقوة محورية في توجيه المجتمع الشيعي ، وبالنسبة له، المرجعيات لم تكن مجرد مؤسسات روحية، بل شبكات قوة معقدة تمتلك تأثيرًا اجتماعيًا وسياسيًا ملموسًا.

ومع ذلك فإن برنارد لويس يرى أن المرجعية الشيعية تتميز بثلاث سمات رئيسية:

- **السلطة الرمزية والدينية** :المرجعيات، خصوصًا في النجف والكوفة، تمتلك القدرة على توجيه الجماهير عبر الفتاوى والخطب الدينية، وهو ما يجعلها مؤثرًا رئيسيًا في تشكيل الرأي العام.
- **الاستقلالية عن الدولة المركزية** :على مر التاريخ، حافظت المرجعيات على درجة كبيرة من الاستقلالية، ما منحها مصداقية أكبر لدى المجتمع، وقدرة على توجيه السلوك الجماعي بعيدًا عن سيطرة السلطة الحاكمة.
- **شبكات اجتماعية واسعة** :تمتد نفوذ المرجعيات إلى التعليم، الخيرات، الجمعيات، والمؤسسات الدينية، ما يمنحها قدرة على تعبئة المجتمع أو تهدئته بحسب المصلحة أو الظروف السياسية.

ويشير برنارد لويس أيضًا إلى أن هذه السلطة المرجعية قابلة للاستثمار استراتيجيًا .من منظور سياسي، أوصى بأن صانعي القرار الذين يسعون لفهم العراق أو التأثير فيه، يمكنهم:

- التعاون مع المرجعيات التي تتوافق مع أهدافهم، لتسهيل إدارة التحولات السياسية بعد أي تغيير في السلطة.
- استغلال النفوذ الرمزي للمرجعيات لتوجيه الجماهير الشيعية نحو قبول الخطط السياسية أو الانتقالية، خصوصًا في فترة ما بعد سقوط الأنظمة القائمة.
- موازنة القوى الطائفية، باستخدام المرجعيات كأداة لإضعاف النفوذ السني أو لتقليص الفوضى عبر إقناع الجماعات الشيعية بالالتزام باستراتيجيات محددة.

يحذر برنارد لويس ، إلى جانب ذلك، بشكل ضمني، من أن المرجعية نفسها ليست موحدة أو خاضعة بالكامل للسيطرة، وبالتالي أي سياسة تهدف إلى (استغلالها) يجب أن تراعي الاختلافات بين المرجعيات، وتكون دقيقة في التقدير السياسي، وإلا فإن النتائج قد تكون عكسية، كما حدث لاحقًا بعد الغزو الأمريكي.

أما بالنسبة لبرنارد لويس، فإن المرجعية الشيعية هي أداة استراتيجية محتملة: لها قوة مركزية داخل المجتمع يمكن توجيهها لصالح سياسات معينة، لكنها تتطلب فهمًا عميقًا للتاريخ، للسلطة الروحية، ولشبكات النفوذ

الاجتماعي، حتى تتحول هذه المعرفة إلى تأثير عملي على الواقع السياسي.

بعد أن قدم برنارد لويس تحليله العميق للمرجعية الشيعية في العراق، أصبح كتابه مرجعًا أساسيًا لصانعي القرار الأمريكيين الذين كانوا يستعدون لغزو العراق وإعادة ترتيب السلطة بعد إسقاط نظام صدام حسين، فقد وفّر برنارد لويس لهم صورة واضحة عن القوة الرمزية والاجتماعية للمرجعيات، خصوصًا في النجف والكوفة، وكيف يمكن أن تؤثر على المجتمع الشيعي بأسره.

لقد رأى كبار المسؤولين – من تشيني ووولفويتز إلى إليوت أبرامز– في هذا الطرح أداة لفهم التوازنات الداخلية للسلطة العراقية، ووفقًا لتحليلاتهم، المرجعيات لم تكن مجرد رموز دينية، بل قوة قادرة على توجيه الجماهير وإدارة السلوك السياسي للمجتمع، وبالتالي يمكن استثمارها لتحقيق استقرار مؤقت وإعادة هيكلة السلطة بعد الغزو.

وقد اعتمد صانعو القرار الأمريكيون على توصيات برنارد لويس لتحديد المرجعيات التي يمكن التعاون معها، ومحاولة كبح تأثير القوى السنية المعارضة، والاستفادة من الانقسامات الطائفية لصالحهم. كما ساعدهم الطرح على تصور كيفية تعزيز دور الشيعة في السلطة دون مواجهة مباشرة مع مكونات أخرى، معتبرين المرجعية مفتاحًا لإدارة الصراع الداخلي والتحولات السياسية.

وعلى أرض الواقع، حاولت الإدارة التواصل مع مراجع النجف، مثل المرجع علي السيستاني لاحقًا، للحصول على دعم رمزي يسهم في تسيير

شؤون العراق بعد الغزو .لكن النتائج أظهرت محدودية هذا الاستغلال؛ فالمرجعيات لم تتحكم بالكامل في الشارع الشيعي، وتفاعلت بحذر مع الضغوط الأمريكية، مما أدى إلى نتائج أقل فاعلية من المتوقع، واستمرار الفوضى والصراعات الطائفية على مدى السنوات التي تلت الغزو.

بهذا الشكل، أصبح طرح برنارد لويس عن المرجعية حلقة وصل بين التحليل الأكاديمي والسياسة العملية، يظهر كيف يمكن لأفكار تاريخية ودينية أن تتحوّل إلى أدوات استراتيجية، وفي الوقت نفسه يبرز حدود قدرة صانعي القرار على التحكم في الواقع الاجتماعي والسياسي المعقد.

المآخذ :

يرى النقاد أن برنارد لويس ركّز بشكل شبه كامل على المرجعيات الكبرى في النجف وكربلاء، وقدمها على أنها القوة الفعلية الوحيدة القادرة على توجيه المجتمع الشيعي ، إن هذا التبسيط لم يأخذ في الحسبان التعددية الداخلية للشيعة، مثل دور العشائر، والفئات الحضرية، والجماعات الشعبية أو المسلحة غير الرسمية، مما جعل تحليله محدودًا عند محاولة تطبيقه على الواقع العراقي المعقد بعد الغزو.

إضافة إلى ذلك، اتُهم برنارد لويس بأنه قدم صورة للمرجعية الشيعية من منظور استراتيجي غربي، حيث صوّرها كأداة يمكن (استغلالها) لتحقيق أهداف سياسية، وهو ما أعطى قراءة تتوافق مع مصالح الإدارة الأمريكية أكثر من كونها تحليلًا دقيقًا للمجتمع، والنقد هنا يشير إلى أن برنارد لويس – رغم كونه مؤرخًا وباحثًا – كان تحليله يحتوي على تلميحات غير مباشرة

لكيفية استخدام المرجعيات لإدارة السلطة بعد سقوط صدام حسين، وهو ما اعتبره بعض النقاد تجاوزًا للدور الأكاديمي التقليدي وتحويلًا للفكر التاريخي إلى أداة سياسية عملية.

كما ركّز برنارد لويس على القوة الرمزية للمرجعيات، معتبرًا أن لديها القدرة على توجيه الجماهير، لكنه قلّل من قدرة الناس على الاستقلالية أو المقاومة .هذا التقدير أدى إلى تصور مبسط في أذهان صانعي القرار الأمريكيين، بأن المرجعيات يمكن أن تتحكم بالمجتمع بسهولة، بينما الواقع كان أكثر تعقيدًا ومرونة. كما تجاهل الكتاب إلى حد ما الديناميكيات الإقليمية والدولية، مثل تأثير إيران والقوى الأخرى على العراق، ما جعل بعض تحليلاته ناقصة عند محاولة الإدارة الأمريكية استثمارها في التخطيط الاستراتيجي.

باختصار، النقد الأساسي لأفكاره تتمثل في أنه جمع بين التاريخ والدين والسياسة بطريقة مفيدة أكاديميًا واستراتيجيًا، لكنه قلّل من التعقيدات الواقعية للمجتمع الشيعي العراقي، وهو ما ساهم لاحقًا في سوء الفهم عند تطبيق توصياته في السياسات الأمريكية تجاه العراق.

ثالثاً : كتاب الشرق الأوسط والغرب :

صدر الكتاب لأول مرة عام **١٩٦٤**، ويُعد أحد أهم أعمال برنارد لويس التي تربط بين التاريخ السياسي والثقافي للشرق الأوسط وتأثيراته على الغرب، والعكس بالعكس .في هذا العمل، لم يركز برنارد لويس على دولة أو طائفة معينة فقط، بل قدم تحليلًا شاملًا للعلاقات بين الشرق الأوسط

والغرب عبر العصور، مع التركيز على التفاعلات التي شملت : الشعوب، الدين، السياسة، والثقافة.

١. التاريخ الطويل للتفاعل بين الشرق الأوسط والغرب:

- يوضح برنارد لويس كيف أن الشرق الأوسط لم يكن منعزلاً عن القوى الغربية، بل كان جزءًا من تفاعل مستمر بسبب : الحروب، والتجارة، والتحالفات السياسية.
- كما يناقش التأثيرات المتبادلة بين الحضارتين، وكيف ساهم الغرب في تشكيل بنية السلطة والسياسة في الشرق الأوسط، وكذلك تأثير الشرق على أوروبا في مجالات الفلسفة والعلم والتجارة.

٢. الانقسامات الطائفية والدينية:

- يعرض برنارد لويس دور الطائفية داخل المجتمعات الإسلامية، مع الإشارة إلى الانقسامات السنية والشيعية في العراق وإيران ولبنان.
- يحلل كيف أن هذه الانقسامات كانت دائمًا عاملًا مهمًا في السياسة الداخلية والخارجية، وكيف استخدمتها القوى الخارجية لتحقيق أهداف استراتيجية.

٣. الشيعة ودور المرجعيات :

- يقدم برنارد لويس أول وصف منهجي للشيعة في العراق ضمن إطار العلاقات الشرق-غرب، موضحًا كيف أن المرجعية الدينية كانت قوة اجتماعية وسياسية محورية، يجب استغلالها لصالح الغرب.

- يربط بين قوة المرجعيات وتأثيرها على المجتمع وبين القدرة الغربية على فهم واستغلال هذه البنية الاجتماعية في سياساتها.

٤. السياسات الغربية تجاه الشرق الأوسط :

- يحلل برنارد لويس كيف تعاملت الدول الغربية مع الشرق الأوسط عبر التاريخ، بما في ذلك سياسات الاستعمار، والنفوذ الاقتصادي، والتحالفات العسكرية.
- يوضح أن فهم الغرب لهذه الانقسامات الطائفية كان جزءًا من الاستراتيجيات العملية التي استخدمت لاحقًا في القرن العشرين، خاصة في العراق وفلسطين.

في المجمل : يُعد هذا الكتاب مرجعًا مهمًا ليس فقط على المستوى الأكاديمي، بل أيضًا على المستوى الاستراتيجي ، فأكاديميًا، قدم برنارد لويس رؤية شاملة للتاريخ السياسي والثقافي للشرق الأوسط، رابطًا بين الدين والسياسة والثقافة بطريقة مكنت الباحثين من فهم التطورات المعقدة في المنطقة عبر الزمن ، أما على المستوى الاستراتيجي، فقد أعطى الكتاب صانعي القرار في الغرب، وخصوصًا في الولايات المتحدة، إطارًا لفهم التوازنات الطائفية والدينية، وبيّن كيف يمكن أن تؤثر الانقسامات التاريخية بين السنة والشيعة في السياسة الداخلية والخارجية للدول، كما ساعد الكتاب على تفسير التطورات الحديثة في الشرق الأوسط ضمن سياق طويل المدى، من الإمبراطوريات الإسلامية القديمة إلى الدولة الحديثة والتحولات التي أعقبت الحروب العالمية، ما جعله أداة مفيدة لفهم سياسات الشرق

الأوسط وتخطيطها، ليس كدراسة نظرية فقط، بل كمرجع عملي لفهم الصراعات والقوى المؤثرة في المنطقة.

والذي يهمنا من هذا الكتاب فصلان :

الفصل الأول :

ويتعلق بالانقسامات الطائفية والدينية ، إذ يرى برنارد لويس أن هذه الانقسامات هي واحدة من السمات الأساسية التي تحدد طبيعة المجتمعات الإسلامية في الشرق الأوسط، خاصة العراق وإيران ولبنان، ويشير إلى أن هذه الانقسامات ليست مجرد نزاعات عقائدية، بل لها أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية تؤثر بشكل مباشر على توزيع السلطة والتحالفات الداخلية والخارجية.

أولاً : الانقسام السني–الشيعي :

- يعتبر برنارد لويس : أن الانقسام بين السنة والشيعة في العراق يمتد عبر قرون، مع جذور تاريخية عميقة تبدأ منذ الخلافة الراشدة والصراعات السياسية في القرون الأولى للإسلام.
- إنَّ هذا الانقسام ليس ثابتًا، بل يتغير بتأثير السلطة الحاكمة، والقوى الإقليمية، والتدخلات الأجنبية.
- يوضح برنارد لويس أن المرجعية الشيعية في النجف والكربلاء كانت دائمًا مركزًا للسلطة الرمزية داخل الطائفة الشيعية، بينما كانت القوى السنية تتحكم بمؤسسات الدولة.

ثانياً : الأبعاد الداخلية للطائفية

• لم يقتصر برنارد لويس على السرد التاريخي، بل حلّل كيفية تأثير هذه الانقسامات على الحياة اليومية للمجتمعات.

• أشار أيضاً إلى أن الطائفية تؤثر على : التعليم، القضاء، التجارة، وتوزيع الموارد، ما يجعل المجتمع شديد التشتت، وسهل التأثير من قبل الأطراف الخارجية التي تفهم هذه الديناميكيات.

ثالثاً: الدين كأداة للسياسة :

• يرى برنارد لويس أن الدين لا يُستخدم فقط كقيمة روحية، بل يمكن استخدامه كأداة سياسية.

• تتمتع المرجعيات الشيعية بالقدرة على توجيه المجتمعات، وإصدار فتوى يمكن أن تغير التوازنات السياسية، وهذا ما لاحظه لاحقًا صانعو القرار الأمريكيون.

• أشار برنارد لويس ضمنيًا إلى أن الانقسامات الطائفية يمكن استغلالها لتحقيق أهداف سياسية محددة، خصوصًا بعد سقوط السلطة المركزية مثل نظام صدام حسين.

رابعاً : الانتقادات لهذه الرؤية :

• يرى بعض الأكاديميين أن برنارد لويس قلّل من دور القوى الاجتماعية الأخرى، مثل العشائر، النخب الحضرية، والجماعات المسلحة غير الرسمية، وركّز بشكل مبالغ فيه على المرجعيات الكبرى.

•كما أن تصوير الطائفية كأداة قابلة للاستثمار السياسي اعتُبر تبسيطًا مفرطًا للواقع المعقد، خصوصًا أن الجماهير ليست دائمًا خاضعة بالكامل لتوجيهات المرجعيات.

الخلاصة بالنسبة لبرنارد لويس ، فإن الانقسامات الطائفية والدينية ليست مجرد اختلافات عقائدية، بل عامل محوري لفهم السياسة الداخلية والخارجية في العراق والشرق الأوسط، هذه الرؤية ساعدت الغرب على تحليل القوى المؤثرة داخليًا، وتقدير كيف يمكن أن تتشكل التحالفات السياسية بعد أي تدخل أجنبي، لكنها في الوقت نفسه لم تعكس كامل التعقيدات الاجتماعية والسياسية للمجتمع الشيعي والعراقي.

الفصل الاخر:

في كتابه هذا اعتبر برنارد لويس أن الشيعة يمثلون جزءًا أساسيًا من التركيبة الطائفية للشرق الأوسط، خاصة في العراق وإيران، لكنه لم يقدّمهم كمجتمع موحد، بل ركّز على المرجعيات الكبرى في النجف والكوفة باعتبارها القوة الأكثر تأثيرًا داخل المجتمع الشيعي، فمن وجهة نظره، هذه المرجعيات تمتلك قدرة رمزية هائلة على توجيه الجماهير، وصياغة الرأي العام، وحتى التأثير على السياسة.

وقد أشار برنارد لويس إلى أن المرجعيات لا تقتصر على الدور الديني والفتاوى، بل تعمل كشبكات اجتماعية وسياسية يمكن أن تتحرك عبرها المجتمعات الشيعية، بما في ذلك التعليم، ونقل الأموال (الخمس)، وتنظيم

المؤسسات الدينية ، وهذه القوة الرمزية والاجتماعية جعلت المرجعيات عنصرًا رئيسيًا يمكن فهمه واستغلاله من قبل القوى الخارجية.

ولم يغفل برنارد لويس في تحليله، الأبعاد التاريخية للمرجعيات، مثل نشأتها، صراعاتها مع السلطات الحاكمة عبر العصور، ودورها في الحفاظ على الهوية الشيعية، لكنه في الوقت نفسه لم يُعطِ مساحة كافية للتعددية داخل المجتمع الشيعي نفسه، مثل دور العشائر، والجماعات الشعبية، والميليشيات المسلحة، وهو ما اعتبره بعض النقاد تبسيطًا للواقع المعقد.

والأهم من ذلك، أن برنارد لويس أشار بشكل ضمني إلى أن استغلال هذه المرجعيات قد يكون أداة استراتيجية، وهو ما لاحظه لاحقًا صانعو القرار الأمريكيون قبل غزو العراق عام ٢٠٠٣، إذ حاولوا استثمار قوة المرجعيات في النجف والكوفة لتوجيه المجتمع الشيعي نحو أهداف سياسية محددة، دون أن يفهموا بالكامل التعقيدات الداخلية والمصالح المتعددة التي تتحرك في هذا المجتمع.

باختصار– في رؤية برنارد لويس – المرجعيات الشيعية هي القوة المركزية في المجتمع الشيعي، وكان قد درسها بمزيج من التاريخ والدين والسياسة، لكنه قلّل من التعددية والقدرة الاستقلالية للجماهير، مما جعل تحليله أداة جذابة لصانعي القرار الأمريكيين، الأمر الذي سينعكس على العراق لاحقاً، خاصة مع الاتكاء على الطائفة الشيعية في قيادة العراق ، وهو الأمر الذي سيشكل تطبيقاً واسع النطاق لنظرية (الفوضى الخلاقة).

وعندما صدر كتاب برنارد لويس ، لاقى اهتمامًا واسعًا من الأكاديميين وصانعي القرار، لكنه لم يخلُ من النقد، خصوصًا فيما يتعلق بتناوله للشيعة والانقسامات الطائفية ، ففي فصل الانقسامات الطائفية والدينية، ركّز برنارد لويس على الانقسام السني– الشيعي باعتباره العامل الأساسي الذي يحدد السياسة في المنطقة، معتبراً أن هذه الانقسامات ليست مجرد اختلافات عقائدية، بل تمتد لتؤثر على توزيع السلطة والتحالفات الداخلية والخارجية ، ومع ذلك، انتقده بعض الأكاديميين على تبسيطه للصراعات التاريخية، حيث تجاهل التعددية والتعقيدات الاجتماعية الأخرى، مثل دور العشائر والجماعات الشعبية، وهو ما خلق تصورًا لدى صانعي القرار بأن الانقسامات الطائفية يمكن التحكم بها بسهولة، بينما الواقع كان أكثر تعقيدًا، كما أشار النقاد إلى أن برنارد لويس بالغ في استخدام الدين كأداة سياسية ضمنية، حيث بدا أن الطائفية يمكن استثمارها لتحقيق أهداف استراتيجية، وهو ما اعتُبر توجهاً منحازًا نحو منظور غربي مبطن بتوجه أيديولوجي مقصود ، أكثر من كونه تحليلاً علميًا محايدًا، كما لم يُعطَ اهتمامًا كافيًا بالديناميكيات الإقليمية والدولية، مثل تأثير إيران والقوى الأخرى على التوازنات الطائفية في العراق.

أما في فصل الشيعة ودور المرجعيات، فقد ركّز برنارد لويس على المرجعية الكبرى في النجف والكوفة باعتبارها القوة المؤثرة في المجتمع الشيعي، وقدمها كشبكة اجتماعية وسياسية تمتلك القدرة على توجيه الجماهير وصياغة الرأي العام وحتى التأثير على السياسة ، لكن النقاد اعتبروا أن برنارد لويس اختزل المجتمع الشيعي في المرجعيات الكبرى،

متجاهلًا دور العشائر والجماعات المحلية، كما بالغ في تقدير قوة المرجعيات مقابل استقلالية الجماهير، وهو ما أدى إلى تصور مبسط لدى صانعي القرار الأمريكيين بأن المرجعيات يمكن أن تُستغل للتحكم السياسي بسهولة بعد الغزو، إضافة إلى ذلك، اعتُبر أن برنارد لويس قدم التاريخ والدين كأدوات للتخطيط الاستراتيجي، متجاوزًا بذلك الدور الأكاديمي التقليدي، وجعل كتابه أداة عملية للاستراتيجيات السياسية أكثر من كونه دراسة محايدة.

باختصار، الانتقادات الأساسية للكتاب تتلخص في تبسيط الانقسامات الطائفية والدينية، التركيز على المرجعيات الكبرى على حساب التعددية داخل المجتمع الشيعي، وتحويل الدين والتاريخ إلى أدوات للتخطيط السياسي، وهو ما جعله مثيرًا للجدل رغم قيمته الأكاديمية والتاريخية.

تأثيره على الإدارة الأمريكية :

صدر كتاب برنارد لويس «**الشرق الأوسط والغرب**» في عام ١٩٦٤، لكنه تأثيره لم يقتصر على الأوساط الأكاديمية، بل وصل لاحقًا إلى صانعي القرار الأمريكيين، خاصة في سياق تشكيل السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين.

وقد عرض برنارد لويس في كتابه الشرق الأوسط كمجموعة من المجتمعات ذات تاريخ طويل من الانقسامات الطائفية والدينية والسياسية، وربط هذه الانقسامات بطريقة مباشرة بالتحولات التي شهدها المجتمع والسياسة في المنطقة. وقد جعلت الإدارة الأمريكية، وخصوصًا بعد أحداث

١١ سبتمبر ٢٠٠١، هذا النمط من التفكير هو المتحكم بتوجهاتها الخارجية ، والذي نتج عنه قرار غزو العراق بعد ذلك وتسليم مقدراته للطائفية الشيعية من .

وقد قدم الكتاب للإدارة الأمريكية خريطة تحليلية للانقسامات الطائفية والدينية، مكنت المسؤولين من فهم كيفية تأثير هذه الانقسامات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، خاصة في العراق وإيران ولبنان ، فمثلاً، تحليل برنارد لويس للانقسام السني – الشيعي، ودوره في تحديد القوة السياسية داخل العراق، أصبح مرجعًا لتقدير القدرة المحتملة للمرجعية الشيعية على توجيه المجتمع بعد سقوط نظام العراقي.

كما أن برنارد لويس أبرز في كتابه هذا القوة الرمزية للمرجعيات الدينية، وقدرتها على توجيه الرأي العام والتأثير في القرارات السياسية، وهو ما انعكس لاحقًا على تقديرات صانعي القرار الأمريكيين حول إمكانية استثمار هذه المرجعيات لتحقيق أهدافهم بعد الغزو .بمعنى آخر، قدم الكتاب نموذجًا نظريًا لكيفية استخدام المعرفة الأكاديمية كأداة استراتيجية، وهو ما استثمرته الإدارة الأمريكية لاحقًا في صياغة سياسات ما بعد ٢٠٠٣.

مع ذلك، يُلاحظ أن الإدارة الأمريكية اعتمدت على بعض التصورات المبسطة للواقع الاجتماعي والسياسي التي قدمها برنارد لويس ، مثل تقديره المفرط لقوة المرجعيات مقابل التعددية داخل المجتمع الشيعي، وهو ما أدى إلى بعض التحديات على الأرض بعد تطبيق السياسات المقتبسة من تحليلاته.

دراسته للشيعة في العراق: التطورات الحديثة:

لقد ركز برنارد لويس في بحوثه هذا على التحولات السياسية والاجتماعية للشيعة في العراق خلال القرن العشرين، مع إبراز صعود المرجعيات الكبرى في النجف والكوفة، وتأثيرها على المجتمع والسياسة العراقية.

أهم الموضوعات الرئيسية للبحث:

١. **التحولات الحديثة للشيعة في العراق:**

- يعرض برنارد لويس كيف تغيرت أوضاع الشيعة بعد الحرب العالمية الأولى، وسقوط الدولة العثمانية، واستمرار النظام الملكي والجمهوري في العراق.
- يوضح كيف أن السياسات الحكومية المتعاقبة تجاه الشيعة، مثل التهميش السياسي والاجتماعي، أسهمت في تقوية دور المرجعيات الدينية كقوة اجتماعية مستقلة.

٢. **المرجعيات الشيعية والدور والسياسي :**

- ركّز برنارد لويس على النجف والكوفة باعتبارهما مراكز القوة الروحية والسياسية للشيعة.
- أوضح أن المرجعيات لم تقتصر على الفتاوى الدينية، بل كانت شبكة اجتماعية واقتصادية تمتد عبر التعليم، والأخماس، والمؤسسات الدينية، ما منحها قدرة على التأثير في المجتمع.

- قدم برنارد لويس تحليلاً عمليًا لكيفية تأثير هذه المرجعيات على السياسة الداخلية والخارجية للعراق، وهو ما لاحظه لاحقًا صانعو القرار الأمريكيون قبل غزو ٢٠٠٣.

٣. التعددية داخل المجتمع الشيعي

- يناقش الكتاب بعض الاختلافات بين المرجعيات، الفئات الاجتماعية، والجماعات المحلية، لكنه في الغالب ركّز على المرجعيات الكبرى، مع إبرازها كأداة مؤثرة ومركزية في توجيه المجتمع.

٤. السياسات الغربية واستثمار الانقسامات الطائفية:

- أشار برنارد لويس ضمنيًا إلى أن الانقسامات الطائفية في العراق يمكن استغلالها لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية.
- قدم تحليله بطريقة جذابة لصانعي القرار الأمريكيين، حيث أصبحوا يرون أن المرجعيات يمكن أن تكون حلقة وصل لإدارة المجتمع الشيعي بعد الغزو.

باختصار، يمثل هذا البحث جسرًا بين التحليل الأكاديمي للتاريخ الشيعي في العراق والفهم الاستراتيجي الذي تبنته الإدارة الأمريكية لاحقًا، مما جعله أداة مهمة في التخطيط السياسي قبل الغزو.

وبقدر تعلق الأمر بموضوع كتابنا هذا ، فإن الذي يهمنا فصل : المرجعيات الكبرى والدور الرمزي والسياسي :

في هذا الفصل، ركّز برنارد لويس على النجف والكوفة باعتبارهما قلب الحياة الدينية والسياسية للشيعة في العراق، موضحًا أن هذه المرجعيات الكبرى تمتلك قوة رمزية واجتماعية تجعلها لاعبًا محوريًا في توجيه المجتمع. فالمرجعية – بحسب برنارد لويس – لا تقتصر سلطتها على إصدار الفتاوى الدينية، بل تمتد لتشمل تنظيم التعليم الديني، وإدارة الحوزات العلمية، والإشراف على المؤسسات الخيرية والخدمات الاجتماعية، وهذا الأمر يجعلها شبكة اجتماعية قوية تمتد عبر المجتمع الشيعي بالكامل.

وعلى المستوى الرمزي، تشكل المرجعيات رمزًا للهوية والانتماء للجماهير، وتوفر قاعدة استقرار يمكن من خلالها توجيه الرأي العام وحتى التأثير على السياسة، رغم عدم مشاركتها المباشرة في الحكومة، وقد قدم برنارد لويس أمثلة تاريخية عن تعامل المرجعيات مع السلطات الحاكمة المختلفة، من النظام الملكي إلى حكم صدام حسين، موضحًا كيف حاولت الحكومات احتواء هذه القوة الرمزية، بينما حافظت المرجعيات على استقلالها ونفوذها الاجتماعي والسياسي.

ومن منظور استراتيجي، أبرز برنارد لويس أن هذه القوة الرمزية والاجتماعية للمرجعيات يمكن أن تُستغل لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية، وهو ما لاحظه لاحقًا صانعو القرار الأمريكيون قبل غزو العراق عام ٢٠٠٣، حيث اعتبروا أن المرجعيات تشكل أداة لإدارة المجتمع الشيعي وتوجيهه دون مواجهة مباشرة مع السلطة المركزية.

ورغم أهمية هذا التحليل، تعرض الفصل لانتقادات؛ فقد بالغ برنارد لويس في تقدير قوة المرجعيات مقارنة باستقلالية الجماهير، وقلّل من دور

العشائر والجماعات المحلية الأخرى، كما أن تقديم التاريخ والدين كأدوات استراتيجية أثار جدلًا بين الأكاديميين الذين رأوا أن هذا يخرج عن الدور الأكاديمي المحايد.

باختصار، في هذا الفصل، قدم برنارد لويس المرجعيات الكبرى ليس فقط كهيئات دينية، بل كقوة اجتماعية وسياسية محورية، مع إبراز إمكانية استغلال نفوذها الرمزي والسياسي، وهو ما جعل هذا الفصل محور اهتمام صانعي القرار الأمريكيين في مرحلة ما قبل غزو العراق.

في بحثه هذا ، قدم برنارد لويس أيضاً رؤية شاملة للمجتمع الشيعي في العراق من خلال رصد الانقسامات الطائفية والدينية وربطها بالمرجعيات الكبرى ودورها الرمزي والسياسي، ووفقا لإطروحاته : المجتمع الشيعي ليس كتلة متجانسة، بل يتكوّن من شبكة معقدة من الجماعات الدينية والاجتماعية والسياسية، حيث تلعب المرجعيات الكبرى في النجف والكوفة دور القلب النابض لهذا المجتمع.

١. الانقسامات الطائفية والدينية:

يرى برنارد لويس أن الانقسامات بين السنة والشيعة ليست مجرد اختلافات عقائدية، بل تمتد لتؤثر على السياسة، وتوزيع السلطة، والتحالفات الداخلية، وهذه الأنقسامات متشعبة داخل المجتمع الشيعي نفسه، مثل الفروق بين المرجعيات الكبرى والجماعات المحلية، والذي يزيد من تعقيد المشهد السياسي والاجتماعي، كما أبرز أن هذه الانقسامات

يمكن أن تتحول إلى أدوات استراتيجية إذا فهمها صانعو القرار، كما حدث لاحقًا مع الإدارة الأمريكية قبل غزو العراق عام ٢٠٠٣.

٢. المرجعيات الكبرى والدور والسياسي:

ركز برنارد لويس في الوقت نفسه، على المرجعيات الكبرى باعتبارها المركز الرمزي والاجتماعي والسياسي للمجتمع الشيعي، فالمرجعية تتحكم في التعليم الديني، وتدير الحوزات العلمية، وتشرف على المؤسسات الخيرية، وتوجه الجماهير من خلال الفتاوى والتوجيه الروحي، وهذا النفوذ الرمزي يجعل المرجعيات أداة قادرة على تشكيل الرأي العام والتأثير على السياسة الداخلية دون تدخل مباشر في الحكومة.

٣. الترابط بين الانقسامات والمرجعيات :

أبرز برنارد لويس أن المرجعيات ليست محايدة تجاه الانقسامات الطائفية، بل يمكنها أن توظف هذه الانقسامات لتثبيت مكانتها ونفوذها، بمعنى آخر، فهم الانقسامات الطائفية والدينية ضروري لاستيعاب دور المرجعيات في المجتمع الشيعي، وكيف يمكن أن تؤثر في التحولات السياسية، سواء داخليًا أو بفعل تدخلات خارجية.

٤. الأثر الاستراتيجي :

إن التحليل الذي قدمه برنارد لويس لم يقتصر على الدراسة الأكاديمية، بل امتد ليصبح أداة لفهم الديناميكيات السياسية قبل الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فقد اعتبرت الإدارة الأمريكية أن المرجعيات الكبرى تشكل

حلقة وصل لإدارة المجتمع الشيعي وتوجيهه بعد سقوط السلطة المركزية، الكتاب قدم إطارًا لفهم القوة الرمزية والاجتماعية للمرجعيات وربطها بالانقسامات الطائفية، ما جعل التحليل الأكاديمي يُستثمر عمليًا في التخطيط السياسي والاستراتيجي.

النقد الموجه لهذه البحوث:

على الرغم من قيمته، تعرض هذا الربط بين الانقسامات والمرجعيات لانتقادات، أبرزها:

- **تبسيط المجتمع الشيعي وتجاهل التعددية الداخلية**، مثل دور العشائر والجماعات المحلية غير التابعة للمرجعيات الكبرى.
- **تضخيم نفوذ المرجعيات مقابل استقلالية الجماهير**، ما خلق تصورًا مبسطًا عن إمكانية السيطرة السياسية عبر المرجعيات.
- **تحويل الدين والتاريخ إلى أدوات استراتيجية**، وهو ما انتقده الأكاديميون بوصفه خروجًا عن الدور العلمي المحايد.

الخلاصة :

في هذا العرض المتكامل، يظهر برنارد لويس المجتمع الشيعي على أنه شبكة معقدة، حيث تتقاطع الانقسامات الطائفية والدينية مع نفوذ المرجعيات الكبرى، هذه الرؤية لم تعزز فقط الفهم الأكاديمي للتاريخ والسياسة العراقية، بل قدمت أيضًا إطارًا عمليًا لصانعي القرار الأمريكيين

لتقدير القوى الداخلية في العراق، وكيفية إدارتها بعد الغزو، رغم الانتقادات المتعلقة بتبسيط الواقع الاجتماعي والسياسي.

وبعد صدور كتاب برنارد لويس ، أصبح مرجعًا أكاديميًا مهمًا لفهم المجتمع الشيعي في العراق، لكن أهميته الحقيقية ظهرت في سياق التخطيط الأمريكي لما بعد أحداث ١١ سبتمبر والتحضير لغزو العراق.

وقد وجدت الإدارة الأمريكية في كتاب برنارد لويس ، ومن خلال كبار صانعي القرار مثل ديك تشيني، بول وولفويتز، ريتشار بيرل، دونالد رامسفيلد، وهارولد رود، وجدت خريطة تحليلية دقيقة للانقسامات الطائفية والدينية، وللدور الرمزي والسياسي للمرجعيات الكبرى في النجف والكوفة.

برنارد لويس وصف المرجعيات بأنها ليست مجرد هيئات دينية، بل شبكات اجتماعية واقتصادية تمتد عبر المجتمع، تتحكم في التعليم، الزكاة، والخدمات الاجتماعية، ولها القدرة على توجيه الرأي العام .هذا الفهم جعل صانعي القرار يعتقدون أن التواصل مع المرجعيات يمكن أن يكون وسيلة لإدارة المجتمع الشيعي وتوجيهه بعد سقوط السلطة المركزية، وأن دعمها بشكل استراتيجي يمكن أن يخفف من المقاومة الشعبية ويسهل السيطرة على العراق.

إضافة إلى ذلك، ركز برنارد لويس على الانقسامات الطائفية بين السنة والشيعة، وكذلك على التباينات داخل المجتمع الشيعي نفسه، مثل الفروق بين المرجعيات الكبرى والجماعات المحلية. وقد استفادت الإدارة الأمريكية من هذا التحليل لتقدير كيفية استغلال هذه الانقسامات داخليًا، وتعزيز دور المرجعيات المعتدلة كآلية لتحقيق الاستقرار النسبي.

وبهذه الطريقة، تحول الكتاب من دراسة أكاديمية إلى أداة عملية للتخطيط الاستراتيجي والسياسي، حيث استخدمه مستشارو الإدارة الأمريكية لتكوين تصور عملي عن القوة الاجتماعية والسياسية في العراق، وكيفية إدارة المجتمع بعد غياب النظام المركزي.

ومع ذلك، هناك جانب نقدي مهم؛ فالتقديرات الأمريكية استندت إلى تبسيط الواقع الاجتماعي والسياسي، مع تضخيم قوة المرجعيات مقابل استقلالية الجماهير، وهو ما أدى لاحقًا إلى صعوبات في إدارة العراق بعد الغزو، إذ لم تكن الانقسامات الطائفية والسياسية قابلة للتحكم الكامل كما توقعت السياسات المبنية على تحليلات برنارد لويس .

الفصل الثالث

برنارد لويس
من النظرية إلى التطبيق

تمهيد :

عندما نتأمل مسيرة برنارد لويس الطويلة، ندرك أننا لا نقف أمام مجرد مؤرخ أو باحث متخصص في الشؤون الإسلامية، بل أمام شخصية شكّلت بعمقٍ خارطة التفكير الغربي حول الشرق الأوسط طوال أكثر من سبعين عامًا، لقد كان برنارد لويس ، دون مبالغة، أحد أبرز العقول التي أسهمت في صياغة (الوعي الاستراتيجي) الأمريكي تجاه العالم العربي والإسلامي، ليس فقط من خلال كتبه وأبحاثه، بل عبر منهج فكري كامل كان يُترجم إلى مفاهيم سياسية جاهزة للاستخدام، وقابلة للتحول إلى خطة عمل داخل غرف صناعة القرار.

ومنذ بداياته في ثلاثينيات القرن العشرين، انشغل برنارد لويس بالسؤال الكبير الذي ظل يلاحقه طوال حياته :لماذا تراجع العالم الإسلامي أمام الغرب؟ هذا السؤال لم يكن أكاديميًا بحتًا، بل كان بالنسبة له نافذة لفهم عمق التحولات السياسية والدينية والاجتماعية في المنطقة، ووسيلة لتحليل اتجاهاتها المستقبلية. وفي محاولته للإجابة عنه، سلك طريقًا مختلفًا عن غيره من المستشرقين؛ فقد جمع بين المعرفة الوثائقية التاريخية، والتحليل السياسي، والنظرة الثقافية، مع انفتاح واسع على مصادر التراث الإسلامي نفسه.

ومع مرور الوقت، لم يعد نتاج برنارد لويس مجرد بحوث متناثرة حول الإسلام أو الدولة العثمانية أو الأقليات الدينية، بل أصبح بناءً معرفيًا متكاملاً، يقوم على عدة ركائز:

- الاستعمال المنهجي للتاريخ في تفسير الظواهر السياسية؛

- دراسة الإسلام كتجربة حضارية متكاملة لا كعقيدة فقط؛
- تحليل الانقسامات الداخلية، خاصة الطائفية، بوصفها مفتاح فهم السياسة الشرق أوسطية؛
- الربط بين الدين والسلطة والهوية؛
- وأخيرًا تقديم رؤية تُظهر كيف يمكن للقوى الكبرى التعامل مع هذه البنية المعقدة.

لقد تميز برنارد لويس بقدرة استثنائية على تحويل المعرفة الأكاديمية إلى تحليل مفهومي يمكن تبنيه من قبل صنّاع القرار، وقد ظهر هذا بوضوح في أعماله المتعلقة بالشيعة والعراق وإيران، والتي لم تكن مجرد دراسات تاريخية، بل كانت تُقرأ داخل واشنطن بوصفها مفاتيح لفهم المشهد الطائفي، وأسسًا لسياسات يمكن تطبيقها على الأرض؛ ولذلك أصبح نتاجه الفكري جزءًا من الأدوات التي اعتمد عليها المحافظون الجدد خلال مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر، حين كانت الولايات المتحدة تبحث عن نموذج معرفي يوضح لها كيف يمكن إعادة تشكيل الشرق الأوسط بما يتوافق مع مصالحها.

وإذا كان الفصلان السابقان قد قدما صورة عن خلفيته، وسيرته، وصلاته السياسية، فإن هذا الفصل يأتي ليدخل مباشرة في عمق مشروعه الفكري: كيف صاغ برنارد لويس أفكاره؟ وكيف قدّم رؤية جديدة للطائفية الشيعية على وجه الخصوص؟ ولماذا أصبحت كتاباته حول الشيعة والعراق مرجعًا أساسيًا داخل الإدارة الأمريكية قبل الغزو وبعده؟

إن النتاج الفكري لبرنارد لويس لم يكن مجرد كتب تملأ رفوف المكتبات، بل كان أدوات تحليل، ونماذج تفسير، ومخططات ذهنية استخدمها السياسيون، والعسكريون، والمحللون الاستخباراتيون. كانت كتبه تُقرأ بوصفها أدلة لفهم الشرق الأوسط، وكانت مقالاته تُتداول في الاجتماعات المغلقة على أنها مرجع استراتيجي، لا مجرد أفكار نظرية.

لقد شكلت رؤية برنارد لويس حول الطائفية، والدولة، والهوية، والإصلاح الديني، الأساس المعرفي الذي بُنيت عليه مقاربات أمريكية عديدة تجاه الشرق الأوسط، من الحرب الباردة حتى غزو العراق. ولذلك فإن فهم نتاجه الفكري هو مفتاح لفهم دور أفكاره في إعادة تشكيل المنطقة، ودوره في رسم ملامح الفوضى الخلاقة التي اجتاحت العالم الإسلامي بعد ٢٠٠٣.

بهذه الخلفية، يدخل هذا الفصل ليفتح ملفات نتاج برنارد لويس العلمي، ويعرض مؤلفاته الأساسية، ويحلل أثرها، ويبين كيف تحولت تلك الكتب والأبحاث إلى قوة مؤثرة في هندسة السياسات الأمريكية تجاه العراق والشيعة تحديدًا.

لكن السؤال الجوهري :

كيف تحوّل النتاج الفكري ل برنارد لويس إلى تطبيقات سياسية؟ ولماذا تبنّاه كبار الساسة الأمريكيين؟

لم يكن برنارد لويس مجرّد باحثٍ أكاديميّ يُدرِّس في الجامعات ويؤلّف الكتب، بل كان حالةً فريدة في الوسط الفكري الغربي؛ حالة تمتزج فيها

القدرة التحليلية الدقيقة بالموهبة السردية الواسعة، إضافةً إلى خلفية تاريخية ويهودية حملته إلى النظر إلى الشرق الأوسط بوصفه ساحة صراع ممتدّ، ومسرحًا لتداخل الهويات الكبرى: الإسلام، واليهودية، والغرب، إن هذا الموقع الفكري الذي شغله برنارد لويس منح أفكاره قدرة على العبور من العالم الثقافي البحت إلى عالم القرار السياسي، فتحوّل تدريجيًا إلى أحد أهم الجسور التي وصلت بين دوائر الدراسات الأكاديمية ودهاليز الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

ووهنكا أسئلة كثيرة تتعلق بهذا الموضوع ، منها :

كيف أصبحت رؤاه وكتاباته عن الإسلام، وعن المجتمعات العربية، وعن الشيعة والسنة، وعن العالم العثماني، أدواتٍ سياسية يجري البناء عليها في البيت الأبيض والبنتاغون ووكالات الاستخبارات؟ .

بل كيف وصل الحال إلى أن يصفَه بعضُ الساسة بأنه "المرشد الفكري" للحرب على العراق؟

لم يكن اقتراب برنارد لويس من واشنطن حدثًا عابرًا، بل كان نتيجة حاجةٍ عميقة وملحّة داخل المؤسسة السياسية الأمريكية، فمنذ منتصف القرن العشرين، وجدت الولايات المتحدة نفسها مسؤولة عن منطقة تمتد من الخليج إلى شمال أفريقيا، مليئة بالصراعات، متشابكة الهويات، غامضة التكوين، ومشحونة بتاريخ طويل لا يشبه أي منطقة أخرى تعامل معها الغرب. ومع توسّع النفوذ الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية، ازدادت الأسئلة ولم تعد المعلومات المتناثرة تكفي.

في تلك الفترة، لم يكن لدى واشنطن من يفهم الشرق الأوسط كما يجب، فمعظم المسؤولين كانوا يقرأون تقارير استخباراتية مباشرة، تعتمد على الأرقام والوقائع، لكنها لا تفسّر (لماذا) يحدث ما يحدث.

لقد كان الشرق بالنسبة لهم أرضًا مليئة بالغرابة: دول تتغير فجأة، انقلابات تظهر من العدم، طوائف تتصارع بلا توقف، حشود تهتف بشعارات دينية، قوى سياسية غير مفهومة، شعوب تتحرك بدوافع لا تشبه دوافع الغرب.

وفي ظل هذا الضباب الكثيف، أصبحت واشنطن بحاجة إلى شخص يستطيع أن يقدّم لها (القصة الكاملة) ، شخص يشرح لها كيف تفكر المجتمعات الإسلامية ؟ وكيف تتحرك الطوائف؟ ولماذا يتكرر العنف؟ ولماذا تتخذ المنطقة شكلها المضطرب؟ لم تكن تريد أكاديميًا محضًا، بل من يستطيع تحويل التاريخ إلى لغة سياسية قابلة للاستخدام.

هنا تحديدًا بدأ نجم برنارد لويس يلمع.

كان الرجل يجلس بين عالمين: عالم التاريخ العميق، وعالم السياسة الحديثة. يتحدّث بثقة المؤرخ، وببلاغة الراوي، وبجرأة المفكر الذي لا يتردد في تقديم فرضيات حادة تفسر النموذج الإسلامي كله، هذا الأسلوب جذَب السياسيين الذين كانوا يبحثون عن من يختصر لهم الشرق في إطار فكري شامل، ويعطيهم خريطة ذهنية تمكّنهم من اتخاذ القرارات.

ثم جاءت اللحظة الفاصلة:عندما حدثت الثورة الإيرانية ١٩٧٩، وقد تزلزل الغرب كله حين اكتشف أن قوة دينية – كانت تُعتبر هامشية –

استطاعت إسقاط واحد من أقوى حلفائه في الشرق الأوسط. بدأت الأسئلة تتدفق داخل الإدارة الأمريكية:

- من هؤلاء الشيعة؟
- كيف يفكرون؟
- ما تاريخهم؟
- لماذا يثورون؟
- هل سيتكرر هذا النموذج؟

في تلك اللحظة، كان برنارد لويس واحدًا من القلائل الذين كتبوا عن الشيعة مبكرًا، ودرسوا تاريخهم، وفهموا هويتهم السياسية والمذهبية. ولهذا تحولت كتاباته بسرعة إلى مراجع ضرورية. أصبحت دراساته تُقرأ في (وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA)، وزارة الدفاع، ومراكز التحليل السياسي ، وكان كل ظهور له في الصحف أو المؤتمرات يُستقبل على أنه (تفسير خبير) ، لما يحدث في المنطقة.

ومع تصاعد الإسلام السياسي في الثمانينيات، ثم انهيار الاتحاد السوفييتي، ثم حرب الخليج الأولى، صارت واشنطن ترى الشرق الأوسط (عالمًا بلا مفاتيح)، لا يمكن التعامل معه دون مستشار فكري قادر على قراءته. وهكذا ارتفع الطلب على برنارد لويس ، ليس فقط لأنه مؤرخ، بل لأنه الشخص الذي يستطيع أن يربط بين أحداث متباعدة، ويقدّم سردية كاملة تشرح لماذا يقف الشرق والغرب على طرفي صراع مستمر.

ومع مرور الوقت، أصبحت مقالاته وخطاباته تُتداول في أروقة السلطة ، وكان المسؤولون – الذين لا يملكون خبرة عميقة بالشرق – يجدون في

برنارد لويس المعلّم الذي يترجم لهم (عقل الشرق) ، وصارت أفكاره مادة جاهزة لتشكيل السياسات، وفي كثير من الأحيان مادة جاهزة لتبرير قرارات كبرى.

وهكذا – بطريقة طبيعية ومدروسة في آن واحد – أصبح برنارد لويس مفسّر واشنطن الأول لشؤون الشرق الأوسط .ليس لأنه الأكثر علمًا فحسب، بل لأنه الشخص الذي منح صانعي القرار "رواية" يطمئنون إليها، وصورة واضحة—حتى لو كانت أحيانًا مبالغًا فيها—تفسّر لهم لماذا المنطقة كما هي، وكيف يجب أن تُدار.

وبعد أن أصبح برنارد لويس المفسّر الأول للشرق الأوسط في أروقة واشنطن، بدأ الانتقال الطبيعي من مجرد تفسير أكاديمي إلى تطبيق عملي لأفكاره داخل مراكز القرار، ولم يعد الأمر يقتصر على تقديم مقالات أو محاضرات، بل أصبح يُنظر إليه كخبير يمكن أن يقدّم خريطة استراتيجية كاملة، تصف بنية المجتمعات الإسلامية، الانقسامات الطائفية، والفرص السياسية التي يمكن استثمارها.

وقد تجسدت هذه المرحلة بشكل واضح بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ، وقد وجدت الإدارة الأمريكية نفسها – فجأة – أمام منطقة متفجرة سياسياً، ومليئة بالمتغيرات، وتحتاج إلى قراءة دقيقة لكل عنصر فيها: الطوائف، الأحزاب، المرجعيات الدينية، ولغة السلطة المحلية ، في هذه اللحظة بالذات، دُعي برنارد لويس شخصياً لعقد جلسات مغلقة في مكتب نائب الرئيس ديك تشيني؛ لتقديم محاضرات أمام كبار المسؤولين في

البنتاغون ووكالات الاستخبارات، موفراً لهم نظرة تاريخية معمقة حول العقائد الدينية والصراعات الطائفية.

كانت هذه اللقاءات أكثر من مجرد تعليم أو تحليل أكاديمي ، كانت نقل مباشر للفكر إلى صانعي القرار .برنارد لويس استطاع شرح كيفية استغلال الانقسامات المذهبية والسياسية لتحقيق أهداف استراتيجية، وكيف يمكن للولايات المتحدة أن تستثمر الاختلافات بين السنة والشيعة في العراق وغيره من مناطق الشرق الأوسط.

من خلال هذه الجلسات، ظهرت أفكار برنارد لويس كما لو أنها خريطة طريق لتغيير التوازنات السياسية:

- يشكل شيعة العراق أغلبية (كذا يؤكد دائماً) صامتة قادرة على ملء الفراغ السياسي بعد سقوط صدام حسين.
- إنَّ الانقسامات الطائفية ليست مجرد خلاف ديني، بل أداة جيوسياسية يمكن استخدامها لتفكيك النفوذ السني التقليدي.
- إنَّ دعم القوى الشيعية وإعطاؤها حرية الحركة سيؤدي إلى إعادة تشكيل العراق بما يخدم الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة.

لم تكن هذه الأفكار نظرية بحتة ، بل أصبحت أدوات عملية تم تطبيقها تدريجيًا، بدايةً من إعداد أوراق تحليلية في وزارة الدفاع، مروراً بتخطيط العمليات العسكرية، وصولاً إلى رسم سياسة ما بعد الغزو، وهكذا تحوّل برنارد لويس من مؤرخ ومحلل أكاديمي إلى مصدر مباشر لتفسير الواقع وتوجيه السياسة الأمريكية.

باختصار : لم تعد أفكار برنارد لويس مجرد كتب تُقرأ في الجامعات، بل أصبحت استراتيجيات يُستند إليها في التخطيط العسكري والسياسي، وأصبحت رؤيته للشيعة والعراق نموذجًا لكيفية تحويل التحليل الأكاديمي إلى أداة تأثير سياسي فعلي، وهو ما يفسّر سبب تبني كبار صانعي القرار الأمريكيين– من تشيني وولفويتز إلى بيرل ورود وكوهين – لأفكاره واعتمادهم عليها كأساس لفهم العراق والمنطقة.

ومع توالي الأحداث، أصبح واضحًا أن أفكار برنارد لويس لم تكن مجرد آراء أو مقالات أكاديمية، بل أصبحت عنصرًا جوهريًا في العقل الاستراتيجي للإدارة الأمريكية، فقد وجدت الشخصيات البارزة، من تشيني وولفويتز إلى رامسفيلد وبيرل، في برنارد لويس مرجعًا لا غنى عنه لفهم المنطقة وإعادة رسم سياساتها.

لكن لماذا تبنوا أفكاره بهذا الشكل العميق؟.

أولًا : لأنه كان يقدم رؤية شاملة ومبسطة للشرق الأوسط ، في عالم السياسة، يحتاج صانع القرار إلى وصفة واضحة، إلى خارطة طريق يمكن الاعتماد عليها ، وقد أعطى برنارد لويس هذه الخريطة: السنة والشيعة، الأقليات والعشائر، إيران والعراق، الصراعات القديمة والمتجددة، كل ذلك في سرد متسق يربط الماضي بالحاضر، ويقدّم لهم صورة قابلة للاستخدام مباشرة. كانت هذه القدرة على تبسيط التعقيد وجعل التاريخ أداة سياسية هي ما جعل أفكاره لا تُقاوم بالنسبة لهم.

ثانيًا : لأنه قدّم تبريرًا فكريًا لتدخلات الولايات المتحدة ، بعد ١١ سبتمبر، ومع تصاعد المخاطر، كان السياسيون بحاجة إلى مبررات قوية للغزو وإعادة الهيكلة في الشرق الأوسط ، وقد وفر برنارد لويس هذا التفسير: الشرق الأوسط متأزم تاريخيًا، وهشٌّ، مليءٌ بالانقسامات المذهبية، وأي ترك له على حاله سيؤدي إلى المزيد من الصراعات والعنف ، وقد أتاح لهم هذا الخطاب رؤية التدخل كخيار ليس فقط ممكنًا، بل ضروريًا.

ثالثًا : لأنه جمع بين السلطة الأكاديمية والخبرة التحليلية العملية، ومن المعلوم أن السياسيين لا يبحثون دائمًا عن الحقيقة المطلقة، بل عن أدوات تساعدهم في صناعة القرار. وقد قدم لهم برنارد لويس مزيجًا من المعرفة التاريخية العميقة والتحليل السياسي الموجز، مما جعله مستشارًا لا يُقدّر بثمن لكل من يريد فهم المنطقة بسرعة وبدقة، وهذا بطبيعة الحال من وجهة نظر السياسيين الأمريكيين.

رابعًا : لأنه انسجم مع التوجهات الأيديولوجية للمحافظين الجدد ، فكرة إعادة تشكيل الشرق الأوسط ، واستخدام الانقسامات الطائفية كأداة استراتيجية، ودعم القوى المعارضة للأنظمة التقليدية، كلها كانت أفكارًا ترافق مشروع المحافظين الجدد ، وهنا وجد السياسيون في برنارد لويس شريكًا فكريًا، شخصًا يوفّر لهم الشرعية العلمية والمعرفية لخططهم.

وأخيرًا : لأن لديه شبكة قوية داخل مراكز القوة. إذ لم يكن برنارد لويس مجرد مفكر يكتب الكتب، بل كان حاضرًا في حلقات النقاش داخل

البنتاغون، مكتب نائب الرئيس، ومراكز الأبحاث الكبرى مثل (**معهد أميركان إنتربرايز**) ، وهذه الشبكة سمحت لأفكاره بأن تنتشر بسرعة، وأن تصبح جزءًا من التخطيط الاستراتيجي الرسمي، بدلًا من أن تبقى تحليلات أكاديمية مغلقة.

باختصار، تبني كبار السياسيين الأمريكيين لأفكار برنارد لويس لم يكن صدفة. لقد كانت نتيجة تلاقي عوامل ثلاثة:

١. قدرة برنارد لويس على تبسيط التاريخ وتحويله إلى أدوات سياسية،
٢. الحاجة الماسة لدى صناع القرار لتفسير الشرق الأوسط بسرعة وفاعلية.
٣. توافق أفكار برنارد لويس مع الاستراتيجية الأيديولوجية للمحافظين الجدد، ما جعل منه المرشد الفكري الذي يبرر ويشكل القرارات الكبرى.

وهكذا، أصبح برنارد لويس ليس فقط مؤرخًا ومحللًا، بل مكوّنًا أساسيًا في العقل الاستراتيجي الأمريكي، أثر في السياسة، التخطيط العسكري، وإعادة رسم موازين القوى في الشرق الأوسط، لا سيما في العراق، حيث تحوّلت أفكاره عن الانقسامات الطائفية إلى استراتيجية تنفيذية على الأرض.

بينما صعد نجم برنارد لويس في أروقة واشنطن ليصبح (المفسّر الأكبر للشرق الأوسط)، كان هناك من المفكرين والمحللين الأمريكيين يرون أن هذه الهيمنة الفكرية على صناع القرار لم تخلو من مخاطر، فقد كان برنارد

لويس يقدم التاريخ بصياغة واضحة، ويحدد الانقسامات المذهبية والطائفية، ويرسم خرائط صراعات الشرق الأوسط بطريقة تجعلها تبدو قابلة للحل عبر تدخل أمريكي مباشر .لكن الواقع على الأرض كان أكثر تعقيدًا، ولم تتوافق الصورة المبسطة مع تعقيدات السياسة المحلية والاجتماعية.

وأحد الأمثلة الأكثر وضوحًا يأتي من الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣، وأصبحت أفكار برنارد لويس عن الانقسامات الطائفية في العراق – حيث رأى أن الشيعة يشكلون أغلبية خاملة – يجب تمكينها بعد سقوط صدام حسين، وأن السنة سيواجهون صعوبات تنظيمية، وأن التفرقة المذهبية يمكن توظيفها لإعادة تشكيل الدولة—تم اعتمادها في الخطط الأمريكية مباشرة ، لكن ما حدث بعد الغزو كشف عن فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق: انطلقت الصراعات الداخلية، وانتشرت الجماعات المسلحة، وفشلت الإدارة الأمريكية في السيطرة على الانقسامات بطريقة منظمة، مما أدّى إلى حالة من الفوضى المستمرة.

وهناك نقد آخر يركز على الإغراق في التعميم الحضاري ، فبعض المفكرين مثل نورمان فينكلشتاين أشار إلى أن برنارد لويس بالغ أحيانًا في تصوير الإسلام والعرب كمجموعة متجانسة تتصرف وفق أنماط ثابتة عبر التاريخ، متجاهلًا التنوع الاجتماعي والسياسي الهائل في المنطقة، وهذه الرؤية أحادية الجانب جعلت بعض السياسات الأمريكية تتعامل مع الشرق الأوسط كلوحة بيضاء جاهزة للرسم، وهو ما أثبتته أحداث ما بعد الغزو

في العراق، حيث ظهرت تحالفات محلية معقدة لم يكن أحد يتوقعها، خاصة التحالف القوي بين الأحزاب الشيعية وإيران .

كما انتقد تشارلز كيندال وغيرهم التحويل المباشر من الأكاديمية إلى السياسة، معتبرين أن ما يقدمه برنارد لويس كباحث تاريخي وثقافي، لم يكن مصممًا أصلاً ليصبح خريطة تنفيذية على الأرض ، وفي حالة العراق، تبنّت إدارة بوش نموذج (الفوضى الخلاقة) جزئيًا على أساس أفكار برنارد لويس ، لكن النتائج العملية كانت عكس ما توقع : بدلاً من تمكين الشيعة وإضعاف النفوذ السني بشكل متدرج ومنظم، شهدت البلاد حربًا أهلية، تصاعد الإرهاب، واستمرار الفوضى السياسية لعقد كامل بعد الغزو.

وكان هناك أيضاً نقد مرتبط بـ تحيّز برنارد لويس الإيديولوجي،. كونه يهوديًا غربيًا، ومرتبطًا فكريًا بالجامعات الإسرائيلية وأوساط الأبحاث الصديقة لإسرائيل، فقد اتهمه البعض بأنه يرى الشرق الأوسط من منظور غربي يركز على تقسيم القوى واستغلال الانقسامات، بدلاً من تقديم صورة موضوعية ومتوازنة ، هذا التحيز، وفق النقاد، انعكس بشكل مباشر على استراتيجيات السياسة الأمريكية التي اعتمدت أفكار برنارد لويس .

باختصار، النقد الموجه إلى برنارد لويس يركّز على ثلاث نقاط رئيسية:

- المبالغة في تبسيط التعقيدات الاجتماعية والسياسية، وتحويل التاريخ إلى خطة سياسية قابلة للتطبيق المباشر.

- إغفال تنوع الواقع المحلي، واعتبار الانقسامات الطائفية دائمًا قابلة للاستثمار بطريقة استراتيجية.
- التحيّز الإيديولوجي، الذي يجعل توصياته تفضّل مصالح الغرب أو إسرائيل على فهم شامل ومتوازن للمنطقة.

وفي النهاية، يمكن القول إن أفكار برنارد لويس ، رغم عمقها التاريخي والأكاديمي، قد أصبحت سلاحًا ذا حدين: سلاح استراتيجي استخدمته الإدارة الأمريكية، لكنه أيضًا أدى إلى نتائج كارثية على الأرض، مما أثار جدلًا واسعًا بين الأكاديميين والسياسيين، وأبرز الحاجة إلى تمييز واضح بين التحليل الأكاديمي وتطبيقه كخطة تنفيذية على الأرض.

حلفاء برنارد لويس

لم يكن برنارد لويس مجرد مؤرخ يدرس المجتمع الإسلامي، بل أصبح مفسرًا استراتيجيًا للشرق الأوسط في نظر الإدارة الأمريكية، خصوصًا بعد أحداث ١١ سبتمبر، نتاجه الفكري، وخاصة كتبه المتعلقة بالشيعة في العراق، شكل خريطة تحليلية اعتمد عليها صانعو القرار الأمريكيون قبل غزو العراق عام ٢٠٠٣.

- قدم تحليلًا تاريخيًا للشيعة في العراق، مع التركيز على المرجعيات الكبرى في النجف والكوفة.
- الإدارة الأمريكية استفادت منه لتقدير التركيبة الطائفية وقدرة المرجعيات على توجيه الجماهير.

- الشخصيات التي تأثرت: ريتشار بيرل، هارولد رود، وديك تشيني، الذين استخدموا هذه المعلومات لفهم القوى الداخلية في العراق.

أما ابرز الشخصيات الرئيسة المتأثرة بأفكار برنارد لويس :

١.ديك تشيني – نائب الرئيس الأمريكي

- حضر جلسات مغلقة مع برنارد لويس بعد ١١ سبتمبر لفهم الانقسامات الطائفية والسيطرة على العراق.
- اعتبر أن المرجعيات الكبرى يمكن توجيهها لتحقيق استقرار ما بعد الغزو.

٢.ريتشارد بيرل – مستشار الأمن القومي

- استخدم تحليلات برنارد لويس حول الانقسامات الطائفية والمرجعيات لتطوير رؤى استراتيجية حول إدارة العراق بعد الاحتلال.

٣.بول وولفويتز – نائب وزير الدفاع

- استفاد من التحليلات الأكاديمية برنارد لويس لوضع خطط لاستراتيجية الاحتلال وإعادة تشكيل السلطة.

٤.دونالد رامسفيلد – وزير الدفاع

- ربط بين نفوذ المرجعيات وتحقيق أهداف سياسية وعسكرية، واعتمد على توصيات برنارد لويس لتقدير القوة الداخلية للشيعة.

٥.هارولد رود – مستشار شؤون الإسلام في البنتاغون

- قام بتحويل التحليل الأكاديمي لبرنارد لويس إلى أوراق استراتيجية عملية، خاصة ما يتعلق بالمرجعيات والانقسامات الطائفية.

٦. **إليوت كوهين – مستشار استراتيجي**

- استخدم تحليلات برنارد لويس ضمن فهم شامل للسياسة الأمريكية في العراق، وربط بين الانقسامات الطائفية وخطط السيطرة الاستراتيجية.

آلية الاستفادة العملية من بحوث برنارد لويس :

- كل كتاب من كتب برنارد لويس لم يكن مجرد دراسة أكاديمية، بل أصبح **أداة عملية لتقدير القوة الداخلية للمجتمع الشيعي.**
- الإدارة الأمريكية استخدمت التحليل لفهم **التركيبة الطائفية، قوة المرجعيات الكبرى، والانقسامات الداخلية**، وبالتالي وضع **استراتيجيات توجيه ودعم بعض المرجعيات** لتحقيق أهدافها السياسية بعد الغزو.
- التحليل الأكاديمي تم تحويله إلى **أوراق عمل استشارية**، وجلسات مغلقة مع كبار المسؤولين، ما أدى إلى تبني السياسات على أساس **مزيج من التاريخ والدين والسياسة.**

لقد كانت شبكة برنارد لويس الفكرية مع صانعي القرار الأمريكيين أظهرت كيف يمكن تحويل النتاج الأكاديمي إلى أدوات استراتيجية مباشرة:

- تشيني وولفويتز وبيرل: صانعو الرؤية الاستراتيجية.
- رامسفيلد: منفذ للتخطيط العسكري.

- رود: مترجم التحليل الأكاديمي إلى أدوات عملية.
- كوهين: مستشار استراتيجي يستخدم هذه التحليلات ضمن فهم شامل للسياسة الأمريكية تجاه العراق.

بهذا الشكل، أصبح نتاج برنارد لويس الفكري حول الشيعة في العراق ليس مجرد دراسة تاريخية، بل مرجعًا عمليًا شكل أساسًا لتخطيط وإدارة السياسات الأمريكية قبل وبعد غزو العراق.

الفصل الرابع

رجالات برنارد لويس

تمهيد :

لم يكن برنارد لويس مجرد مؤرخ أكاديمي يدرس الشرق الأوسط من منظور نظري فحسب، بل تحول – خلال تسعينيات وبدايات الألفية الثالثة – إلى مرجعية فكرية تستخدمها دوائر صنع القرار الأمريكية، وخصوصًا داخل **التوجه المحافظ الجديد**[١] بحسب باحثين، برنارد لويس كان من «المنظرين الفكريين» الذين قدموا ما يشبه الأساس النظري والتاريخي لإعادة تشكيل الشرق الأوسط وفق رؤية غربية.

وكان لدى برنارد لويس علاقات قوية مع عدد من كبار المسؤولين في إدارة جورج دبليو بوش، خصوصًا أولئك من التيار المحافظ الجديد. من أبرز الشخصيات التي تأثرت بأفكار برنارد لويس :

١. ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي (٢٠٠٩ – ٢٠٠١) :

ديك تشيني، أحد أبرز صناع القرار في إدارة جورج بوش الصغير، تأثر بشكل كبير بأفكار برنارد لويس حول الشرق الأوسط والإسلام ، ولم تكن العلاقة عضوية أو رسمية، لكنها كانت علاقة فكرية قوية، حيث كان

---

(١) **نظام المحافظين الجدد** هو منظومة فكرية–سياسية متكاملة تشكلت داخل الولايات المتحدة، تحوّلت من مجرد تيار فكري إلى نظام نفوذ يدير السياسة الأمريكية في لحظات تاريخية مهمة، خصوصًا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وقد رأى أن العراق هو **البوابة الذهبية** لتغيير الشرق الأوسط.

برنارد لويس يقدم لتشيني تحليلات دقيقة حول التاريخ الإسلامي، وطبيعة الأنظمة في المنطقة، وعقلية المجتمعات العربية.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أصبح فهم العالم الإسلامي مسألة محورية لصناع القرار في الإدارة الأمريكية، وكان ديك تشيني، نائب الرئيس، يبحث عن مرجع فكري يقدم رؤية عميقة للتاريخ الإسلامي وطبيعة المجتمعات العربية ، هنا دخل برنارد لويس إلى الحدث، ليس كمستشار رسمي، بل كمفكر ومؤرخ تمت دعوتُه لتقديم تحليلاته بشكل مباشر لكبار المسؤولين في مكتب نائب الرئيس.

وكان برنارد لويس قد حضر سلسلة من الجلسات المغلقة والمحاضرات التي ركّز فيها على تاريخ المنطقة، وطبيعة العقائد الدينية، والصراعات الطائفية ، وكان هدفه تقديم صورة واضحة للعوامل الثقافية والسياسية التي تشكل سلوكيات الأنظمة والمجتمعات العربية، وكانت هذه اللقاءات أكثر من مجرد محاضرات أكاديمية؛ فقد مثلت نقلًا مباشرًا للفكر الأكاديمي إلى صانعي القرار، حيث شرح برنارد لويس كيفية استغلال الاختلافات الطائفية والسياسية لتحقيق أهداف استراتيجية في المنطقة، دون أن يكون ذلك مرتبطًا بأي أجندة عسكرية محددة من جانبه.

لقد تأثر ديك تشيني بشكل واضح بهذه التحليلات، خصوصًا في فهمه لأهمية القوة في التعامل مع الشرق الأوسط ، وقد أعطى برنارد لويس تصورًا مفاده : أن المجتمعات العربية (تحترم القوة) ، وأن الضعف قد يُفسّر على أنه فرصة للاستغلال ، كما ناقش برنارد لويس معه إمكانيات إعادة بناء العراق بعد سقوط صدام حسين، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة

يمكن أن تساعد في تأسيس نظام سياسي جديد يراعي الانقسامات الطائفية والمذهبية.

ومع ذلك، يبقى هناك جدل حول حجم التأثير العملي لهذه اللقاءات، ومدى استخدام تشيني لأفكار برنارد لويس كأداة لتبرير عملية غزو العراق. وتشير بعض المصادر النقدية إلى أن هذه المحاضرات ساعدت على تكوين عقلية الإدارة في التعامل مع الشرق الأوسط بشكل أكثر حزمًا، وقد أدعى برنارد لويس لاحقًا أنه لم يكن داعمًا كاملًا للحرب، وأن دوره كان تقديم تحليل أكاديمي محايد.

باختصار، كانت جلسات برنارد لويس مع تشيني بعد ١١ سبتمبر مثالًا حيًا على تحويل الفكر الأكاديمي إلى أداة تأثير فكري على صانع القرار، حيث امتزج التحليل التاريخي بالسياسة العملية، ما ساهم في تشكيل رؤية الإدارة الأمريكية تجاه العراق والمنطقة بشكل عام قبل عام ٢٠٠٣.

وقد تأثر تشيني بأفكار برنارد لويس في عدة نقاط رئيسية:

- **القوة كوسيلة استراتيجية** :تعلم تشيني من برنارد لويس أن إظهار القوة هو الطريق للحفاظ على المصداقية الأمريكية في الشرق الأوسط.
- **إمكانية إعادة بناء العراق** :اقتنع تشيني بأن غزو العراق يمكن أن يفتح المجال لإعادة هيكلة سياسية شاملة، مع مراعاة الاختلافات الطائفية والمذهبية التي حددها برنارد لويس .

- **تغيير النظرة الأمريكية** :أصبح تشيني يرى أن الرد على الإرهاب يجب أن يتجاوز الجانب الأمني ليشمل مشروعًا سياسيًا أوسع، يتوافق مع الأفكار التي طرحها برنارد لويس عن إعادة تشكيل المنطقة.

يمكن القول إن برنارد لويس استفاد من الثقة التي وضعها فيه ديك تشيني – نائب الرئيس الأمريكي – ليس لصياغة قرارات مباشرة، بل لتوصيل أفكاره بشكل مؤثر إلى صانع القرار، فبرنارد لويس ، بصفته مؤرخًا ومستشرقًا، كان يقدم تحليلات دقيقة للتاريخ الإسلامي، ولطبيعة المجتمعات العربية، وللخلافات الطائفية التي تفكك أنظمة الحكم في المنطقة.

وفي الوقت نفسه كان دك تشيني، يبحث عن إطار فكري لفهم الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر، وقد وجد في هذه التحليلات ما يدعمه في تكوين رؤيته الاستراتيجية ، من خلال شرح برنارد لويس لكيفية استغلال الانقسامات الطائفية والسياسية، وأصبح من الممكن للإدارة الأمريكية تبرير بعض خياراتها السياسية، مثل إعادة هيكلة العراق بعد صدام حسين، على أساس فهم عميق للمجتمع والطائفة والمصالح السياسية.

لكن من المهم التوضيح أن برنارد لويس لم يكن ناشطًا سياسيًا، ولم يكن يخطط لغزو العراق أو تمرير سياسات معينة ؛ دوره كان أكاديميًا تحليليًا بحتًا ، أو على الأقل هكذا كان يقال ، وقد استخدمت أفكاره من

قبل تشيني والإدارة كأداة إثراء فكري تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، دون أن تكون توجيهًا مباشرًا أو خطة تنفيذية.

باختصار، يمكن القول إن العلاقة بين برنارد لويس وتشيني كانت مثالًا على تحويل الفكر الأكاديمي إلى تأثير فكري على صانع القرار :ثقة تشيني في برنارد لويس سمحت لفكره التاريخي والسياسي أن يكون مرجعًا مهمًا، ويمثل إطارًا استراتيجيًا يمكن الاستفادة منه، دون أن يتحول برنارد لويس إلى منفذ سياسي أو مخطط للحرب.

٢. **دونالد رامسفيلد** : وزير الدفاع الأمريكي (٢٠٠١–٢٠٠٦) :

وُلِد دونالد رامسفيلد في ٩ يوليو ١٩٣٢ في شيلبي، إلينوي، لعائلة بروتستانتية أمريكية ، وقد تلقى تعليمه الجامعي في جامعة إلينوي حيث درس الفلسفة السياسية، ثم أكمل دراسته العليا في السياسة والإدارة العامة. لقد منحت خلفيته الأكاديمية والسياسية المبكرة، جنبًا إلى جنب مع خبرته الطويلة في الكونغرس والحكومة، منحت رامسفيلد فهمًا معمقًا للسياسة الداخلية والخارجية الأمريكية، وقدرة على دمج التحليلات الاستراتيجية في صنع القرار السياسي.

وعلى الصعيد الديني، كان رامسفيلد ينتمي إلى البروتستانتية التقليدية، مما وفّر له خلفية ثقافية واضحة لفهم العلاقات الدولية من منظور غربي أيديولوجي ، لكنه لم يكن له تأثير مباشر على طريقة تحليله للشرق الأوسط

مقارنة بالتحليلات الأكاديمية التي استقاها من مستشارين وخبراء مثل برنارد لويس .

وبعد أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ أصبح رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي، بحاجة لفهم شامل ودقيق للشرق الأوسط والعراق ، قبل أي تدخل عسكري ، ورغم أن برنارد لويس لم يكن يقدم محاضرات مباشرة لرامسفيلد بنفسه، إلا أن أفكاره وصلت إليه عبر شبكة المستشارين الرئيسيين المرتبطين بمجلس سياسات الدفاع الأمريكي ودوائر التخطيط الاستراتيجي في البنتاغون ، ويمكن تلخيص ذلك :

١. **الوسط الأكاديمي والاستشاري** : ألقى برنارد لويس محاضرات وجلسات مغلقة أمام كبار المسؤولين، مثل تشيني ووولفويتز وبيرل، الذين كانوا على اتصال مباشر برامسفيلد ،هذه الجلسات ركّزت على التاريخ السياسي للعراق، الطائفية بين الشيعة والسنة، ودور كل طائفة في استقرار أو اضطراب النظام.

٢. **التقارير والأوراق البحثية** : كتب برنارد لويس أوراقًا بحثية وتقارير وزّعت ضمن مجلس سياسات الدفاع الأمريكي ووزارة الدفاع ، وكان رامسفيلد، – كوزير دفاع – يتلقى ملخصات وتقارير من مستشاريه (بيرل ووولفويتز) مستندة إلى تحليلات برنارد لويس ، ما جعله على اطلاع مباشر على أفكاره دون الحاجة لحضور محاضراته.

٣. **النقل عبر صانعي القرار المباشر** : نقل تشيني وولفويتز وبيرل التحليلات التاريخية للطائفية إلى رامسفيلد، موضحين كيف يمكن استخدام هذه الانقسامات داخليًا لتحقيق أهداف الإدارة الأمريكية.

مثال ذلك : التحليل الذي قدمه برنارد لويس حول الأغلبية الشيعية في العراق وكيف كانت مهمشة تحت حكم صدام، وقد أصبح هذا أساسًا لتخطيط رامسفيلد لإعادة الهيكلة السياسية بعد الغزو.

ومع ذلك، من المهم التأكيد أن برنارد لويس لم يكن يقرر السياسات بنفسه؛ وإنما انحصر دوره في تقديم التحليل الأكاديمي العميق ، ومما جعل أفكاره حاسمة بالنسبة لرامسفيلد ، هو قدرة الأخير على دمج هذا التحليل ضمن قرارات تنفيذية حاسمة تتعلق بالغزو وإعادة بناء العراق، مما جعله يعتمد على رؤية برنارد لويس كأساس لفهم التعقيدات الطائفية والسياسية للعراق.

يمكن القول أخيراً إن أفكار برنارد لويس كانت حاسمة لأنها وفرت لرامسفيلد المعرفة الدقيقة التي اعتمد عليها لتقييم الوضع العراقي قبل الغزو، وتصميم الاستراتيجية الأمريكية بعد إسقاط صدام حسين.

٣. **بول وولفويتز** : نائب وزير الدفاع الأمريكي(٢٠٠٥-٢٠٠١) :

وُلِد بول وولفويتز في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٣ في نيويورك لعائلة يهودية أمريكية ، وتلقى تعليمه الجامعي في جامعة كورنيل حيث درس العلوم السياسية، ثم حصل على درجة الدكتوراه من جامعة شيكاغو، متأثرًا بأفكار

السياسة الدولية والنظرية الواقعية في العلاقات الدولية. وقد جعلت خلفيته الأكاديمية القوية في السياسة الخارجية ومؤسسته الفكرية الواقعية ، جعلته من أبرز صناع القرار الذين يمكن أن يستفيدوا من التحليلات التاريخية والثقافية للمناطق الساخنة في العالم، وخاصة الشرق الأوسط.

على الصعيد الديني، لم يكن وولفويتز شخصًا متدينًا بشكل بارز، لكنه كان من عائلة يهودية محافظة ثقافيًا، وقد منحه هذا وعيًا بالسياسة الدولية من منظور تاريخي وأمني مرتبط بالجغرافيا الثقافية اليهودية.

وبعد هجمات ١١ سبتمبر، أصبح وولفويتز واحدًا من أكثر المسؤولين في البنتاغون تأثرًا بأفكار برنارد لويس حول الشرق الأوسط ، ولم يكن برنارد لويس مجرد أكاديمي بالنسبة له ؛ بل كان مرجعًا فكريًا لفهم الانقسامات الطائفية، وطبيعة الأنظمة العربية، وإمكانية استغلال الخلافات الداخلية لتحقيق أهداف استراتيجية.

لقد وصلت أفكار برنارد لويس إلى وولفويتز عبر شبكة متداخلة من القنوات: منها اللقاءات المباشرة التي عقدها ضمن اجتماعات مجلس سياسات الدفاع الأمريكي، والمحاضرات والندوات التي قدمها برنارد لويس أمام كبار المسؤولين، بالإضافة إلى الأوراق البحثية والتقارير الأكاديمية التي كانت توزع بين صانعي القرار في البنتاغون ووزارة الدفاع.

وخلال هذه اللقاءات والتحليلات، ركز برنارد لويس على الطائفية والسياسة الداخلية للعراق، موضحًا أن الشيعة يشكلون أغلبية ديموغرافية تحت سلطة نظام صدام حسين السنّي، مما يجعلهم جهة ضغط محتملة

بعد سقوط النظام ، وقد استوعب ولفويتز هذا التحليل، ورأى في الانقسامات الطائفية فرصة لإعادة تشكيل الدولة العراقية وفق أهداف الإدارة الأمريكية، بما يشمل بناء نظام جديد يراعي الخلافات المذهبية ويعزز النفوذ الأمريكي في المنطقة.

ونجد من المناسب أن نستعرض مظاهر هذا التأثر الشديد :

- حضر وولفويتز العديد من الجلسات التي ألقى فيها برنارد لويس محاضرات أمام كبار المسؤولين، حيث قدّم رؤى حول الطائفية والمذهبية والنزاعات التاريخية في العراق والمنطقة.
- ساعدت هذه التحليلات وولفويتز على تطوير مفهومه الاستراتيجي لإعادة بناء العراق بعد صدام حسين، بما في ذلك فكرة استخدام القوة السياسية والعسكرية لتشكيل نظام ديمقراطي جديد في بلد متعدد الطوائف.
- كانت كثير من أفكار وولفويتز حول (فرص إعادة الهيكلة) في الشرق الأوسط مستوحاة مباشرة من التحليلات التاريخية التي قدمها برنارد لويس ، خاصة فيما يتعلق بالشيعة والسنة والطوائف المختلفة في العراق.
- كان وولفويتز من أكثر الشخصيات حماسة نحو استخدام القوة الأمريكية بشكل استباقي في العراق، مستفيدًا من تحليلات برنارد لويس التي ربطت بين الانقسامات الطائفية والقدرة على إعادة تشكيل الدولة.

- كان وولفويتز جزءًا مما يعرف بالمحافظين الجدد ، وجعل تحليلات برنارد لويس محورًا أساسيًا في صياغة مبررات غزو العراق عام ٢٠٠٣.

وفي الوقت نفسه كان وولفويتز معتادًا على التحليل المنهجي للتاريخ السياسي للمجتمعات، ووجد في أعمال برنارد لويس مصدرًا غنيًا للتفكير الاستراتيجي ، وشكلت كتب برنارد لويس التي تناولت الانقسامات الطائفية في العراق، تاريخ الشيعة والسنة، ودور الطوائف في استقرار أو اضطراب الأنظمة، شكلت أرضية صلبة لفهم وولفويتز لموازين القوى الداخلية في العراق. ومن أبرز هذه الأعمال :(الشيعة من منظور تأريخي) ، حيث قدمت تحليلًا مفصلًا للشيعة في العراق ودورهم التاريخي في السياسة، وهو ما أصبح محور اهتمام وولفويتز عند التفكير في إعادة بناء الدولة بعد صدام حسين.

باختصار، كانت العلاقة بين وولفويتز وبرنارد لويس أشبه بعلاقة أستاذ وفكر يستفيد منه الطالب؛ فكانت أفكار برنارد لويس حول التاريخ العراقي والطائفية والشيعة قد وصلت إلى وولفويتز عبر محاضرات مباشرة وأوراق بحثية وجلسات استشارية، وأصبحت جزءًا من تفكيره الاستراتيجي عند التخطيط لما بعد صدام حسين، ما مهد الطريق لبعض السياسات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية قبل غزو العراق عام ٢٠٠٣.

على الرغم من ذلك، فإن وولفويتز لم ينقل كل أفكار برنارد لويس حرفيًا، بل اختار منها ما يتوافق مع استراتيجيته الواقعية والأيديولوجية في استخدام القوة الأمريكية لتغيير الشرق الأوسط.

٤. **ريتشار بيرل** : رئيس مجلس سياسات الدفاع الأمريكي :

وُلِد ريتشار بيرل في ١٦ سبتمبر ١٩٤١ في نيويورك لعائلة يهودية أمريكية ، وتلقى تعليمه في جامعة هارفارد ، حيث درس العلوم السياسية، ثم تابع دراسته العليا في السياسة الدولية، متأثرًا بالفكر الواقعي والتحليلي في العلاقات الدولية ، وكانت خلفيته الأكاديمية وفهمه العميق للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط ، قد جعلت منه شخصية محورية في صياغة الاستراتيجيات الدفاعية والاستشارية للإدارة الأمريكية، خصوصًا بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

يعد ريتشار بيرل من أكثر الشخصيات تأثراً بأفكار برنارد لويس ، ويعود ذلك لعدة أسباب مرتبطة بطبيعته وخلفيته الأكاديمية، وفهمه العميق للتاريخ السياسي، واهتمامه بالشرق الأوسط ، ولم يقتصر دور بيرل على قراءة أعمال برنارد لويس ، بل استثمر هذه التحليلات لتقديم توصيات سياسية عملية للإدارة الأمريكية.

١. **فهم الانقسامات الطائفية في العراق** : أحد أسباب تأثر بيرل الشديد كان تحليل برنارد لويس العميق للشيعة والسنة في العراق ، وقد حاول برنارد لويس أن يسوق أن الشيعة يشكلون غالبية ديموغرافية، وأنهم ظلوا مهمشين تحت سلطة صدام حسين السنّية. هذه الفكرة كانت محورية بالنسبة لبيرل، لأنها قدمت له إطاراً لفهم القوة والضعف داخل المجتمع العراقي.

وقد استخدم بيرل هذا التحليل لتأكيد أن دعم بعض المجموعات الشيعية بعد سقوط صدام يمكن أن يكون وسيلة لضمان استقرار الدولة الجديدة، بما يخدم المصالح الأمريكية في العراق.

وفي محاضراته أمام مستشاري الدفاع، كان بيرل يشير إلى دراسة برنارد لويس حول (مناطق النفوذ الشيعية في جنوب العراق) ، لتوضيح أين يمكن أن يكون التركيز على إعادة الهيكلة السياسية.

٢. **الربط بين التاريخ والسياسة المعاصرة** : تأثر بيرل بفكرة برنارد لويس القائلة بأن التحليل التاريخي للطوائف والدول يمكن أن يوجه السياسات الحالية ، وما قدمه برنارد لويس ليس مجرد معلومات تاريخية، بل أشار إلى كيفية استثمار هذه المعرفة في صنع السياسات الأمريكية.

وقد استخدم بيرل دراسة برنارد لويس عن دور الشيعة في العراق في القرون الماضية لتقديم توصية للإدارة حول تقسيم المناطق الإدارية الجديدة في العراق بما يوازن بين القوى الطائفية.

كما يمكن الاستفادة من تاريخ النزاعات بين الشيعة والسنة لشرح مخاطر حدوث صدامات طائفية بعد إسقاط النظام، وكيفية إدارتها باستخدام دعم أمريكي مخطط.

٣. **الاستراتيجية الأمريكية لإعادة بناء العراق:** رأى بيرل في أفكار برنارد لويس أداة لفهم كيفية إعادة بناء الدولة العراقية بعد صدام حسين بطريقة تحقق أهداف الأمن القومي الأمريكي.

من ذلك : في الاجتماعات الداخلية لمجلس سياسات الدفاع، كان بيرل يكرر ما تعلمه من برنارد لويس عن (الفرص الطائفية)، مشيرًا إلى أن العراق يمكن إعادة هيكلته ، بحيث تلعب الانقسامات الداخلية دوراً في الحفاظ على نفوذ الولايات المتحدة.

وفي مثال آخر يبين الأثر العميق الذي تركه برنارد لويس في نفس ريتشار بيرل : ذكر في توصياته حول تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة، استند بيرل إلى تحليل برنارد لويس لتحديد أدوار قيادية محتملة للطائفة الشيعية دون إقصاء كامل للسنة، وهو ما يعكس فهمًا استراتيجيًا مستمدًا من التاريخ.

٤. **تبني التفكير الأكاديمي كأساس سياسي :** لم يكتفِ بيرل بالقراءة، بل اعتمد على التحليل الأكاديمي للسياسة كأداة عملية، وقد قدم له برنارد لويس نموذجًا لفهم الصراعات الطائفية والديناميكيات الاجتماعية في الشرق الأوسط، وهو ما مكّنه من تقديم توصيات سياسية مدروسة:

وقد كتب بيرل في أوراقه الاستشارية أن الانقسامات الطائفية ليست مجرد عقبة، بل يمكن أن تكون أداة لإعادة بناء الدولة إذا أحسنت الإدارة الأمريكية استثمارها.

كما استخدام أمثلة تاريخية من تحليلات برنارد لويس عن العراق لتدريب مستشاري الإدارة على فهم (خرائط النفوذ الطائفي)، مما ساعد على رسم استراتيجيات تدخلية دقيقة بعد الغزو.

لقد تأثر بيرل بأفكار برنارد لويس ؛ لأنه وجد فيها مزيجاً من التحليل التاريخي، الفهم الطائفي، والاستراتيجية العملية، وهو ما مكنه من تحويل المعرفة الأكاديمية إلى توصيات سياسية حقيقية للإدارة الأمريكية. ولم تكن أفكار برنارد لويس مجرد كتب ومحاضرات بالنسبة لبيرل، بل كانت خريطة طريق عقلية لفهم العراق بعد صدام حسين، وكيفية استغلال الانقسامات الطائفية لصالح أهداف السياسة الأمريكية.

٥. **هارولد رود** : شغل منصب مستشار شؤون الإسلام في البنتاغون من (١٩٨٢-٢٠١٠) :

وُلِد هارولد رود لعائلة يهودية أمريكية سنة ١٩٣٩م، ونشأ في بيئة أعطته خلفية ثقافية ودينية متينة ساعدته على فهم تعقيدات التاريخ والسياسة في الشرق الأوسط . ومنذ شبابه، أظهر اهتمامًا بالدراسات التاريخية والسياسية، وهو ما دفعه لاحقًا لمتابعة تحصيله الأكاديمي في التاريخ الإسلامي والسياسة الدولية ، إنَّ هذا الجمع بين الخلفية الدينية

والفكر الأكاديمي جعله وسيطًا مهمًا بين التحليل الأكاديمي والفهم الاستراتيجي لصناع القرار الأمريكي.

ولقد لعبت أفكار برنارد لويس دورًا محوريًا في عمل رود، حيث اعتمد عليها في إعداد أوراق استراتيجية تُظهر الانقسامات الطائفية في العراق، وتحلل كيفية استخدام هذه الانقسامات داخليًا بعد سقوط نظام صدام حسين. ولم يكن رود مجرد ناقل معلومات، بل كان مترجمًا للأفكار الأكاديمية إلى أدوات تحليلية عملية، وهو ما جعله شخصية مؤثرة في التخطيط الاستراتيجي لإدارة بوش الابن تجاه العراق.

ولم يكن هارولد رود مجرد مستشار تقليدي في وزارة الدفاع الأمريكية؛ بل كان شخصية محورية استطاعت تحويل التحليل الأكاديمي إلى استراتيجيات عملية قابلة للتنفيذ ، في هذا الإطار، لعبت أفكار برنارد لويس دورًا جوهريًا في عمله، لا سيما فيما يتعلق بالعراق والانقسامات الطائفية بين الشيعة والسنة.

وقد بدأ كل شيء مع التحليل التاريخي للطائفية العراقية الذي قدّمه برنارد لويس في أعماله، مثل كتابه **(نظرة تاريخية إلى الشيعة في العراق)**، حيث أوضح كيف شكلت الأغلبية الشيعية (حسب الدعاية التي تبناها برنارد لويس) جزءًا مهمشًا تحت حكم صدام حسين السنّي، وكيف أن التوترات الطائفية متجذرة في التاريخ السياسي للعراق ، وقد أعطى رود هذا الفهم العميق خريطة دقيقة للنفوذ الطائفي داخل العراق، بما في ذلك المناطق الشيعية والسنية والقبائل والفصائل الدينية التي يمكن أن تلعب دورًا مؤثرًا بعد سقوط النظام.

ولم يتوقف رود عند نقل هذه المعرفة، بل فهم أن الانقسامات الطائفية ليست مجرد عقبة، بل يمكن أن تكون أداة لإعادة الهيكلة السياسية ، وذلك بناءً على تحليلات برنارد لويس ، أعد رود أوراقًا استراتيجية تضمنت توصيات محددة حول كيفية استثمار الانقسامات بين الشيعة والسنة لإعادة بناء العراق بطريقة تحقق استقرارًا نسبيًا وتخدم المصالح الأمريكية، من الأمثلة على ذلك اقتراح دعم قيادات شيعية محددة لخلق توازن سياسي مع السنة، بما يمنح الإدارة الأمريكية قدرة على النفوذ والتحكم في إعادة تشكيل المؤسسات العراقية.

الأهم من ذلك، عمل رود على ترجمة التحليل الأكاديمي إلى أدوات عملية ، تضمنت أوراقه خرائط للمناطق الطائفية، وقوائم بالقيادات المؤثرة، وتقييمات لكيفية استثمار الخلافات الداخلية لتجنب انهيار الدولة بالكامل بعد الغزو ، وقد كانت هذه التحليلات تُعرض في الاجتماعات الاستراتيجية، مما أتاح لصناع القرار فهم السياق المحلي بعمق قبل اتخاذ أي قرار عسكري أو سياسي.

وبفضل هذا العمل، أصبح رود مستشارًا أساسيًا في التخطيط الاستراتيجي لإدارة جورج بوش الابن فيما يتعلق بغزو العراق ، وساهمت رؤيته المستمدة من أفكار برنارد لويس في تحديد أولويات العمليات العسكرية وفق التوزيع الطائفي، وتصميم استراتيجيات إعادة بناء الدولة بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين، مع التركيز تسليم مقاليد الحكم الشيعة لكن دون إقصاء كامل للسنة، بالإضافة إلى تقديم تقييمات دقيقة للمخاطر

المحتملة للنزاعات الطائفية ، وكيفية إدارتها بما يخدم مصالح الولايات المتحدة.

ويمثل هارولد رود حلقة مفصلية بين الفكر الأكاديمي لأفكار برنارد لويس ، وبين التنفيذ الاستراتيجي للسياسات الأمريكية، ومما لا شك فيه أن يهوديته قد أثرت في حماسه هذا ، وما كان يمتلكه من مهارات ، باعتباره خبيرًا أكاديميًا واستشاريًا استراتيجيًا، صحيح أنه لم يكن ناشطًا سياسيًا في أي منظمة مثل إيباك، لكنه استفاد من خبراته وموقعه لتقديم تحليلات حاسمة لصانعي القرار الأمريكيين.

إن أفكار برنارد لويس كانت المرجع الأكاديمي الرئيس لهارولد رود، لكن رود لم يكتفِ بفهمها، بل حوّلها إلى أدوات عملية قادرة على التأثير المباشر في صنع السياسات الأمريكية تجاه العراق، مما جعله شخصية مؤثرة وأساسية في تخطيط الإدارة الأمريكية قبل وبعد الغزو.

٦. **إليوت كوهين** : شغل منصب مستشار خاص في شؤون السياسة والاستراتيجية العسكرية (في وزارة الدفاع الأمريكية خلال إدارة جورج بوش الابن).

وُلِد إليوت كوهين في بيئة أمريكية يهودية، في٣ أبريل ١٩٥٦ في بوسطن وركّز منذ شبابه على دراسة السياسة والاستراتيجية العسكرية، مع اهتمام خاص بالشرق الأوسط والعالم الإسلامي ، ثم أصبح كوهين أحد أبرز الأكاديميين في مجال العلاقات الدولية، وهو معروف بأبحاثه حول

استخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية، واستراتيجيات تغيير الأنظمة، وخصوصًا في الدول العربية والإسلامية.

وخلال إدارة جورج بوش الصغير ، شغل كوهين منصب مستشار خاص في وزارة الدفاع الأمريكية، حيث قدّم تحليلات استراتيجية حول كيفية توظيف القوة الأمريكية لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية، مع التركيز على العراق وإيران ، كما عمل في معاهد بحثية مرموقة، منها **(معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى)** ، وشارك في كتابة أوراق استشارية حول الشرق الأوسط وأدوات إعادة بناء الدولة بعد التغيير السياسي.

أما علاقته ببرنارد لويس ، فقد كانت علاقة فكرية وتحليلية أكثر من كونها علاقة مباشرة أو تبعية أكاديمية، فلم يكن كوهين من تلامذة برنارد لويس بشكل رسمي، لكنه تأثر ببعض أفكار برنارد لويس المتعلقة بالطائفية، والصراعات الدينية والسياسية، وإمكانية استخدام هذه الانقسامات في رسم السياسات الأمريكية. ويعتقد بعض الباحثين أن كوهين كان يرى في تحليلات برنارد لويس إطارًا مفيدًا لفهم العراق وسوريا وإيران، لكن هذا التأثر لم يصل إلى مستوى اعتماد مباشر ، كما هو الحال مع تشيني، وولفويتز، بيرل أو رود.

كان كوهين يمثل الأكاديمي والاستراتيجي الذي جمع بين التحليل العسكري والفهم التاريخي للشرق الأوسط، وتأثر جزئيًا بأفكار برنارد لويس ، لكنه لم يكن ناقلًا مباشرًا لهذه الأفكار لصناع القرار، بل استخدمها كجزء

من منظومة أوسع من التحليلات الاستراتيجية التي ساهمت في قرارات إدارة بوش تجاه العراق ومنطقة الشرق الأوسط.

كيف وصلت إليه أفكار برنارد لويس ؟

رغم أنه لا توجد مصادر تؤكّد أنه درس مباشرة تحت برنارد لويس أو تبنّى أفكاره بالكامل، إلا أنه تأتي ضمن التيار الفكري الذي ينتمي إليه برنارد لويس ، أي تيار (المستشرقين – مفكّري الشرق الأوسط من الغرب) الذي يحلل التاريخ الإسلامي ووفق أتجاه طائفي.

وقد كانت أفكار برنارد لويس حول الطائفية، وتاريخ الشيعة في العراق، والانقسامات السياسية في الشرق الأوسط ، والتي أصبحت جزءًا من البيئة الفكرية التي تحرك الباحثين وصناع القرار وعلى رأسهم : إيليوت كوهين.

فقد كتب كوهين عن (الحرب الرابعة) (١) وعن ضرورة القوة العسكرية والتغيير النظامي، وهي مفاهيم تتجاور مع بعض التأملات التي قدمها برنارد لويس حول : القوة، والاستعمار، والفكر الإسلامي والسياسة.

يمكن القول إن الأفكار التي طرحها برنارد لويس مثل (أهمية الانقسامات الطائفية في العراق) أو (الدور التاريخي للشيعة) كانت ضمن ما درسته نظرية كوهين واستعان بها، ويعني بهذا الدور (الفوضى) التي

---

(١) هو مفهوم ظهر في الدراسات العسكرية الأميركية في نهاية الثمانينيات، ويشير إلى **نوع جديد من الحروب** يختلف عن الحروب التقليدية بين الجيوش. يتميّز بأن طرفًا غير دولتي (تنظيمات، جماعات مسلحة، مليشيات، شبكات إرهابية أو إعلامية) يحارب دولة كبيرة عبر وسائل غير تقليدية.

ستقوم بها هذه الطائفة بالعراق ، لكن ليس هناك تأكيد بأن برنارد لويس هو المصدر الوحيد أو الرئيسي لتلك الأفكار عنده .

وفي كتابات كوهين ومقالاته، تناول الطوائف الشيعية والسنية من منظور استراتيجي وتحليلي، بهدف تقديم توصيات دقيقة لصانعي القرار الأمريكيين ، حول كيفية التعامل مع الانقسامات الطائفية، واستغلالها لإعادة بناء الدولة، أو منع انهيارها بعد الغزو، وكان كوهين دائمًا ما يركز على الجانب العسكري والسياسي والتحليلي، بعيدًا عن أي دعم لطائفة معينة في الظاهر ، ولكنه كان يميل إلى الطائفة الشيعية التي كان يعتقد أنها غير قادة على إدارة بلد مثل العراق ، وهذا يصب في صالح أمريكا وإسرائيل ، وقد جعله هذا الأمر يبدو مستشارًا محايدًا وموثوقًا، قادرًا على دمج أفكار برنارد لويس ضمن رؤية أوسع للسياسة الأمريكية في العراق والمنطقة.

ويمكن القول باختصار : أن إليوت كوهين هو مثال على العالم الاستراتيجي الذي استفاد من التحليلات الأكاديمية للطائفية والسياسة الشرق أوسطية، لكنه حافظ على حياده، ولم يكن مناصرًا للشيعة أو أي مجموعة دينية أخرى، بل وظف هذه المعرفة لتقديم أدوات عملية لصانعي القرار الأمريكيين.

شبكة برنارد لويس :

لقد كان تأثير شبكة برنارد لويس على صانعي القرار الأمريكيين هي مثال واضح لتحول الفكر الأكاديمي من كتب ومقالات إلى أدوات عملية تُستخدم على الأرض لاتخاذ قرارات سياسية وعسكرية مصيرية ، فبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، واجهت الإدارة الأمريكية تحديات هائلة لفهم العالم الإسلامي، وكان لابد من الانتقام من هذا العالم ، وإعادة هيبة الولايات المتحدة التي اهتزت أمام العالم كله ، فكان العراق هو الخيار الأنسب لهذا الانتقام ، خاصة وهو يعاني من عزلة سياسية وحصار خانق منذ أكثر من عشر سنوات ، وبالمقابل فإن العراق يمثل إرث حضاري ورمزية كبيرة في نفوس المسلمين باعتباره موطن الخلافة العباسية ، وقد وجدت الإدارة الأمريكية في إطروحات برنارد لويس وأتباعه ومريديه الغطاء الفكري الذي يبرر غزوها للعراق ، من هنا دخل برنارد لويس على الإدارة الأمريكية، وقد طرح نظرية تفيد : بأن هناك صراعات طائفية معقدة بين الشيعة والسنة يمكن استغلالها ليس لإضعاف العراق – ذلك البلد القوي والمتماسك – وإنما إضاعف العالم الإسلامي برمته ، وهنا يتبين أن برنارد لويس لم يكن مجرد مؤرخ، بل كان **مصدرًا فكريًا موثوقًا** لمن يمكن أن يترجم المعرفة الأكاديمية إلى سياسات عملية.

خلاصة القول : إن هذه الشبكة أظهرت أن الفكر الأكاديمي يمكن أن يصبح أداة مباشرة لتوجيه السياسة الأمريكي، وقد قدم برنارد لويس التحليل والفهم العميق للطائفية والسياسة العراقية، بينما حولت – كل شخصية أمريكية داخل الشبكة – هذا التحليل إلى أفعال: من بناء الرؤية

الاستراتيجية (تشيني ووولفويتز وبيرل)، إلى التنفيذ على الأرض (رامسفيلد)، إلى الترجمة العملية والتحليل المفصل (رود)، وصولًا إلى الاستخدام الاستشاري والاستراتيجي الشامل (كوهين). هكذا، تحولت المعرفة الأكاديمية إلى **خطة عمل حقيقية** أثرت على القرارات العسكرية والسياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ بشكل مباشر.

أما أبرز النقاط التي تأثرت بها شبكة صانعي القرار الأمريكيين بأفكار برنارد لويس :

١. **أهمية الطائفية في السياسة العراقية:**

- ركز برنارد لويس على الانقسامات التاريخية بين الشيعة والسنة في العراق، وأوضح كيف شكلت هذه الطائفية الأساس للصراعات السياسية والاجتماعية.
- تأثير الشبكة: استخدم تشيني، وولفويتز، بيرل، ورود هذه المعرفة لتحديد المناطق ذات النفوذ الطائفي وكيفية التعامل معها بعد سقوط نظام صدام حسين .

٢. **تاريخ الشيعة ودورهم في العراق:**

- أدعى برنارد لويس أن الشيعة يمثلون أغلبية مهمشة تاريخيًا تحت حكم صدام حسين، وأن تحركهم السياسي سيكون محورياً بعد إسقاط النظام.

- تأثير الشبكة: وكان كل من رود وكوهين قد استخدما هذا التحليل لإعداد أوراق استراتيجية، بما في ذلك قوائم القيادات الشيعية المؤثرة وكيفية إشراكهم في الحكم الجديد.

٣. **استغلال الانقسامات الداخلية لتحقيق أهداف استراتيجية:**

- أشار برنارد لويس إلى أن الاختلافات الطائفية والسياسية يمكن أن تُستغل لصالح قوى خارجية لتثبيت النفوذ والسيطرة.
- تأثير الشبكة: بنى كل من تشيني وولفويتز وبيرل رؤيتهم الاستراتيجية على هذا الأساس، بينما رامسفيلد طبق هذه الرؤية على التخطيط العسكري، ووفر (ورود) أدوات عملية لتنفيذها.

٤. **ضرورة الفهم العميق للثقافة والسياسة المحلية:**

- شدد برنارد لويس على أن أي تدخل في العالم الإسلامي يجب أن يستند إلى معرفة دقيقة بالتاريخ والدين والسياسة المحلية.
- تأثير الشبكة: وظف كوهين هذه الفكرة في تحليلاته الاستراتيجية، مع التركيز على الموازنة بين القوة العسكرية والفهم السياسي لضمان نجاح التدخل الأمريكي.

٥. **استخدام التحليل الأكاديمي كأداة صنع القرار:**

- أظهر برنارد لويس أن المعرفة الأكاديمية يمكن أن تُترجم مباشرة إلى سياسات عملية.

- تأثير الشبكة: كل شخص في الشبكة لعب دورًا محددًا لتحويل هذه المعرفة إلى أفعال، من بناء الرؤية (تشيني، وولفويتز، بيرل)، إلى التنفيذ العسكري (رامسفيلد)، إلى الترجمة العملية والتحليل المفصل (رود)، وصولًا إلى التقييم الاستراتيجي الشامل (كوهين).

٦. التخطيط لتنفيذ (الفوضى الخلاقة) بعد الغزو:

- أبرز برنارد لويس أهمية فهم الديناميات (الآليات الداخلية) الطائفية قبل أي تدخل أو تغيير نظامي.
- تأثير الشبكة: استخدمت الإدارة الأمريكية هذه الرؤية لتحديد كيفية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وتوزيع المناصب، واستغلال الانقسامات الداخلية بطريقة تحقق الاستقرار النسبي مع الحفاظ على النفوذ الأمريكي، ولم يكن مثل هذا التوزيع أو التقسيم سوى تنفيذ للخطوة التالية المتمثلة في إخراج العراق كبلد من المعادلة السياسية ، وتفتيت المجتمع العراق بالإداة المناسبة ، والتي كان برنارد لويس يحرص عليها وغالباً ما كان يوصي بها ، وهي (الطائفة الشيعية) .

الفصل الخامس

برنارد لويس والشيعة

تحالف المصالح

تمهيد:

تحالف المصالح بين برنارد لويس والشيعة لم يكن تحالفًا رسميًا أو سياسيًا معلنًا، بل كان تلاقيًا غير مباشر بين التحليل الأكاديمي للشرق الأوسط والنفوذ الرمزي والاجتماعي للمرجعيات الكبرى في العراق ، لقد قدم برنارد لويس ، من خلال سنوات طويلة من البحث والدراسة، فهمًا معمقًا لتاريخ الشيعة، انقساماتهم الداخلية، وأهمية المرجعيات الكبرى في النجف والكوفة كمحاور قوة رمزية تمتد تأثيراتها إلى كل جوانب الحياة الدينية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الشيعي.

هذا التحليل أتاح قراءة دقيقة لكيفية إدارة المجتمع الشيعي بعد انهيار السلطة المركزية، ليس عبر فرض السلطة بالقوة، بل عبر استغلال النفوذ الرمزي للمرجعيات والقدرة على توجيه الجماهير بشكل غير مباشر. وفي هذا السياق، يصبح التحالف بين برنارد لويس والشيعة غير معلن بطبيعته : اللوائح الأكاديمية والاستراتيجيات السياسية تصطدم مع النفوذ الرمزي للمرجعيات، فتتلاقى لتحقيق أهداف متوازنة.

إن مفهوم القيادة من الخلف، الذي يشكّل حجر الزاوية في هذه العلاقة، يوضح كيف يمكن للمرجعيات أن تُمارس نفوذها على المجتمع دون الانخراط المباشر في السلطة السياسية، بينما يستخدم صانعو القرار الأمريكي هذه النفوذ لتطبيق ما يصفه برنارد لويس بـ (الفوضى الخلاقة) إعادة تشكيل النظام السياسي على أساس الانقسامات الطائفية والدينية دون

مواجهة مباشرة مع الجماهير، والحفاظ على الاستقرار النسبي من خلال التأثير الرمزي للمرجعيات.

من خلال هذا الفصل، سنستعرض كيف تحوّلت الأفكار الأكاديمية لبرنارد لويس إلى أدوات عملية لصانعي القرار الأمريكيين، وكيف أصبح النفوذ الرمزي للمرجعيات الكبرى محورًا استراتيجيًا يمكن استخدامه لإدارة العراق بعد سقوط النظام المركزي .سنكشف كذلك عن دور الانقسامات الداخلية داخل المجتمع الشيعي في تسهيل تطبيق هذه الاستراتيجية، وكيف أصبح تحالف المصالح غير المعلن هذا نقطة التقاء بين التحليل الأكاديمي والسياسة العملية على أرض الواقع.

أولا: المرجعيات الشيعية: القوة الخفية:

إن المرجعيات الكبرى في العراق، وبخاصة تلك الموجودة في النجف والكوفة، تمثل أعمدة القوة الرمزية داخل المجتمع الشيعي ، ولا تقتصر هذه المراكز الدينية على كونها مؤسسات تعليمية أو عبادية فحسب، بل تمتلك نفوذًا اجتماعيًا وسياسيًا واسعًا يمتد إلى الجماهير، والمجتمع المدني، والعشائر، وحتى إلى المجال السياسي ، وقد رأى برنارد لويس أن القوة الحقيقية لهذه المرجعيات لا تكمن في السلطة التنفيذية المباشرة أو القوة العسكرية، بل في نفوذها الرمزي والديني، وبالمقبال فإن الجماهير الشيعية تنظر إليها كمرجع روحي وديني، وكمصدر أساسي للتوجيه الاجتماعي والسياسي، وهو ما يمنحها القدرة على توجيه المجتمع والتأثير في السلوك العام وإدارة النزاعات الداخلية دون الحاجة إلى فرض السلطة بالقوة.

وترتكز قدرتها على التأثير على عدة عناصر رئيسية، منها السمعة التاريخية التي أكسبتها مكانة متوارثة عبر الأجيال، والتراث الديني والفكري الذي يشكل مرجعًا دائمًا للتوجيه، إضافةً إلى الخطاب الديني المستمر من خلال العظات والخطب والفتاوى التي تعزز حضورها في حياة الشيعة اليومية. من هذا المنطلق، اعتبر برنارد لويس أن المرجعيات تعمل كـ قادة من الخلف، توجه المجتمع ضمن إطار محدد من التأثير الرمزي دون الانخراط المباشر في السياسة أو السلطة التنفيذية. وقد جعلت هذه الرؤية المرجعيات الكبرى عنصرًا استراتيجيًا يمكن استثماره في إدارة المجتمع داخليًا أو في التخطيط السياسي، بما يتوافق مع الاستراتيجيات التي تعتمد على النفوذ الرمزي والتحكم غير المباشر.

وقد أشار برنارد لويس إلى أن هذه المرجعيات تمثل شبكة قوة غير مباشرة يمكن استثمارها في إدارة الانقسامات الداخلية، خاصة بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع الشيعي ، فالمرجعيات الكبرى قادرة على تحقيق التوازن بين الجماعات المتصارعة، وفرض نوع من الانضباط الاجتماعي الرمزي، وتحويل الولاءات المحلية إلى قوة موحدة نسبياً، دون الحاجة إلى السيطرة بالقوة العسكرية أو الإكراه السياسي.

لقد لقي هذا الفهم صدىً كبيرًا لدى صانعي القرار الأمريكيين قبل وبعد غزو العراق عام ٢٠٠٣. وأدركت الإدارة الأمريكية – مستفيدة من تحليل برنارد لويس – أن التعامل مع المرجعيات يمكن أن يكون سبيلًا لإدارة العراق بشكل غير مباشر، بحيث يتم تعزيز الاستقرار النسبي من خلال النفوذ الرمزي، بدلًا من فرض السلطة بالقوة ، وقد أصبح هذا النهج جزءًا

من نظرية الفوضى الخلاقة، التي تهدف إلى إعادة تشكيل النظام السياسي عن طريق استغلال الانقسامات الداخلية، مع الحفاظ على قدر من الاستقرار من خلال القوى الرمزية التي يمثلها المرجعيات.

في هذا السياق، يمكن القول إن المرجعيات الكبرى تحولت من مجرد قوى دينية إلى أدوات استراتيجية حقيقية، فقد تمكنت من توجيه الجماهير، والمشاركة في توجيه السياسة بشكل غير مباشر، والمساهمة في رسم خارطة القوة بعد انهيار الدولة ، وبالنسبة لبرنارد لويس ، كان هذا نموذجًا لكيفية تحويل التحليل الأكاديمي والتاريخي إلى أدوات عملية يمكن استخدامها في إدارة المجتمعات المعقدة، وهو ما تجسد لاحقًا في السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد الاحتلال.

من خلال هذا التلاقي غير الرسمي، تمكنت الإدارة الأمريكية من **إدارة** الانقسامات، توجيه السياسات، وتعزيز الاستقرار النسبي في العراق بعد الغزو. كما ساعد النفوذ الرمزي للمرجعيات في تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى، مثل دعم المرجعيات المعتدلة وتوجيه المجتمع نحو نموذج القيادة من الخلف، في الوقت ذاته، استفادت المرجعيات من الوضع لتعزيز نفوذها الرمزي والسياسي، مما جعلها شريكًا غير معلن ولكنه فعال في إدارة الديناميكيات الاجتماعية والسياسية للعراق.

ترويض المرجعية :

بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، واجهت الإدارة الأمريكية تحديًا كبيرًا في إدارة المجتمع الشيعي وتحقيق استقرار نسبي دون الانخراط المباشر في

السلطة، من هنا برزت أهمية أفكار برنارد لويس حول المرجعيات الكبرى، وخاصة المرجعية في النجف، التي تمثل قوة رمزية هائلة تمتد تأثيرها إلى كل طبقات المجتمع الشيعي.

أوضح برنارد لويس أن المرجعية يمكن أن تكون أداة لإدارة المجتمع من الخلف :فهي قادرة على توجيه الجماهير، التحكم في الانقسامات الداخلية، وتعزيز قيادة معتدلة دون اللجوء إلى القوة العسكرية أو السلطة التنفيذية المباشرة، الإدارة الأمريكية تبنت هذا التحليل، وعملت على ترويض المرجعية وتعزيز نفوذها الرمزي في إطار استراتيجي يخدم أهدافها السياسية.

لم يكن هذا الترويض من خلال فرض قرارات أو السيطرة المباشرة، بل عبر التواصل غير المباشر، وتقديم الدعم المالي، والمساعدة في المشاريع الاجتماعية والتعليمية التي تعزز مكانة المرجعية باعتبارها مرجعية معتدلة وقادرة على توجيه المجتمع. فمثلاً، تم تقديم تمويلات مالية كبيرة لدعم مراكز دينية وتعليمية مرتبطة بالمرجعية، ما أعطاها القدرة على التأثير على الجماهير، وفي الوقت نفسه جعلها شريكًا غير معلن للإدارة الأمريكية في تطبيق استراتيجياتها.

كما استخدمت الإدارة الأمريكية التقديرات والتحليلات التي قدمها برنارد لويس حول الانقسامات الطائفية داخل المجتمع الشيعي لتحديد أي القنوات الرمزية يمكن الاستفادة منها. فالمرجعية في النجف كانت محورًا محوريًا، حيث أن دعمها وتوجيهها بطريقة محسوبة مكن الإدارة من توجيه المجتمع

نحو الاستقرار النسبي، التحكم في النزاعات المحلية، وتعزيز المرجعيات المعتدلة التي تتوافق مع أهداف السياسة الأمريكية.

بهذه الطريقة، أصبح النفوذ الرمزي للمرجعية في النجف أداة استراتيجية لتطبيق نظرية الفوضى الخلاقة، بحيث يمكن الإدارة الأمريكية من إعادة تشكيل السياسة العراقية دون مواجهة مباشرة مع الجماهير، واستثمار الانقسامات الطائفية لتحقيق أهداف بعيدة المدى.

هل أن اطروحات برنارد لويس لدعم المرجعية كانت تعني بالمقابل تحجيم النفوذ السني وضرب مؤسساته..؟

يمكن النظر إلى أطروحات برنارد لويس حول دعم المرجعيات الكبرى في العراق على أنها تقديم قراءة استراتيجية للنفوذ الرمزي والسياسي داخل المجتمع الشيعي، وليس دعوة مباشرة لاستهداف المحيط السني أو ضرب مؤسساته. فقد ركّز برنارد لويس في تحليلاته على القوة الرمزية للمرجعيات الكبرى، الانقسامات الداخلية، وأدوات الإدارة من الخلف، موضحًا كيف يمكن الاستفادة من هذه الديناميكيات لإدارة المجتمع العراقي بعد انهيار الدولة المركزية.

مع ذلك، فإن تطبيق الإدارة الأمريكية لهذه الأطروحات بعد الغزو أدى عمليًا إلى تعزيز المرجعيات الشيعية وتقوية نفوذها على حساب بعض القوى والمؤسسات السنية، هذا لم يكن توصية مباشرة من برنارد لويس نفسه بضرب السُنة أو مؤسساتهم، بل كان نتيجة غير مقصودة لتحليل

القوى الطائفية واستغلال النفوذ الرمزي للمرجعية في سياق استراتيجيات السيطرة وإعادة تشكيل الدولة العراقية وفق نظرية الفوضى الخلاقة.

بعبارة أخرى، أطروحات برنارد لويس كانت أكاديمية وتحليلية في جوهرها، لكنها أُسيء فهمها أو أُعيد توظيفها من قبل صانعي القرار الأمريكيين لتحقيق أهداف استراتيجية تشمل تغيير موازين القوى الطائفية . وبالتالي، يمكن القول إن دعم المرجعية لم يكن مصحوبًا بتحريض مباشر ضد المحيط السني، لكنه كان جزءًا من منظومة إعادة التوازن السياسي التي أفضت إلى إضعاف نفوذ بعض المؤسسات السنية على الأرض.

ركّزت أطروحات برنارد لويس حول المرجعيات الكبرى في العراق بشكل أساسي على القوة الرمزية للمرجعيات، والانقسامات الداخلية في المجتمع الشيعي، وأهمية القيادة من الخلف ، ولم يكن برنارد لويس يهدف إلى استهداف المحيط السني أو ضرب مؤسساته، بل كان يقدم تحليلاً أكاديميًا واستراتيجيًا لكيفية عمل المجتمع الشيعي، ودور المرجعيات في توجيه الجماهير والسياسة الرمزية.

مع ذلك، بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، قامت الإدارة الأمريكية باستخدام هذه الأطروحات بشكل عملي ضمن استراتيجيتها لإدارة المجتمع العراقي. فقد تم تعزيز المرجعيات الكبرى، وخاصة المرجعية في النجف، لتصبح مركزًا للنفوذ الرمزي والسياسي، وهو ما منحها القدرة على توجيه المجتمع الشيعي، إدارة الانقسامات الداخلية، وتعزيز المرجعيات المعتدلة.

هذا التمكين الرمزي للمرجعية الشيعية أدى عمليًا إلى تحجيم بعض القوى والمؤسسات السنية، ليس بسبب توصية مباشرة من برنارد لويس ،

بل نتيجة استثمار الإدارة الأمريكية لتحليل الانقسامات الطائفية وفق نظرية الفوضى الخلاقة، و من خلال هذا الأسلوب، استطاعت الإدارة الأمريكية إعادة تشكيل التوازنات السياسية في العراق، وتعزيز النفوذ الشيعي على حساب بعض المؤسسات السنية التقليدية، مع الحفاظ على نوع من الاستقرار الرمزي عبر المرجعيات.

بهذا الشكل، يمكن القول إن أطروحات برنارد لويس كانت أدوات تحليلية وأكاديمية، لكنها تحولت إلى أداة استراتيجية على أرض الواقع، حيث أدت تطبيقاتها العملية إلى تعزيز المرجعيات الكبرى، توجيه المجتمع، وإضعاف نفوذ بعض القوى السنية .التحليل الرمزي للمجتمع الشيعي الذي قدمه برنارد لويس أصبح، إذن، جسرًا بين الفهم الأكاديمي والسياسة العملية الأمريكية، وهو ما جعل المرجعيات الكبرى شريكًا غير معلن في إدارة العراق بعد الغزو، بينما استفادت الإدارة من قدرات هذه المرجعيات على تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى دون مواجهة مباشرة مع الجماهير.

هذا التحليل جعل السنة مكونًا ثانويًا في استراتيجيات برنارد لويس ، إذ ركّز على ما يمكن أن يُستغل عمليًا في إعادة تشكيل المجتمع والسياسة العراقية، وكان هدفه تقديم أداة عملية لصانعي القرار الأمريكيين، بحيث يمكن استخدام نفوذ المرجعيات الكبرى لتوجيه المجتمع الشيعي، تعزيز المرجعيات المعتدلة، وإدارة الانقسامات الداخلية بطريقة غير مباشرة، وهو ما يتوافق مع ما أصبح يُعرف لاحقًا بـ نظرية الفوضى الخلاقة.

وقد استخدمت الإدارة الأمريكية – مستفيدة من هذه الرؤية – القوة الرمزية للمرجعية الشيعية لتطبيق استراتيجياتها على الأرض .تم تقديم دعم

مالي ومعنوي للمرجعيات الكبرى، وتنفيذ مشاريع تعليمية ودينية اجتماعية لتعزيز نفوذها، بينما بقيت المؤسسات السنية غير مستغلة بنفس الطريقة بسبب غياب مركزية القوة الرمزية المماثلة. هذا الأسلوب أدى عمليًا إلى إضعاف بعض القوى والمؤسسات السنية، وتغيير توازن النفوذ السياسي والطائفي لصالح الشيعة، دون مواجهة مباشرة أو صدام علني.

وبذلك، يمكن القول إن إهمال برنارد لويس للسنة كان منهجيًا وتحليليًا، لكنه تحوّل إلى أداة عملية في يد الإدارة الأمريكية، حيث ساهم في إعادة رسم الخريطة الطائفية في العراق، وتعزيز النفوذ الشيعي مقابل ضعف تأثير المؤسسات السنية .النتيجة كانت أن أطروحات برنارد لويس ، رغم كونها أكاديمية في جوهرها، أصبحت جزءًا من استراتيجية إعادة التوازن الطائفي والسياسي بعد الغزو الأمريكي، ووضعت المرجعيات الكبرى في قلب اللعبة الاستراتيجية على حساب المكونات السنية.

الأهداف الخفية لأطروحات برنارد لويس :

ركّزت أطروحات برنارد لويس على الانقسامات الطائفية، والنفوذ الرمزي للمرجعيات، وإدارة المجتمع من الخلف، وهي مواضيع تناولها من منظور أكاديمي وتحليلي تاريخي وسياسي. صحيح أن برنارد لويس لم يقدم أي دليل مباشر على أن هدفه كان إضعاف العراق لصالح إسرائيل . إلا أن بعض النقاد والمراقبين السياسيين ربطوا بين تطبيق أطروحاته من قبل الإدارة الأمريكية ونتائجها الاستراتيجية على المنطقة:

١. **تجزئة القوة العراقية:** إن أطروحات برنارد لويس حول استغلال الانقسامات الطائفية والاستخدام الاستراتيجي للمرجعيات الشيعية أعطت الإدارة الأمريكية أدوات لإعادة تشكيل العراق بطريقة تضعف الدولة المركزية، وكانت النتيجة تجزئة النفوذ السياسي والاجتماعي بين مختلف المكونات، مما جعل العراق أقل قدرة على مواجهة الضغوط الخارجية.

٢. **تعزيز النفوذ الشيعي مقابل ضعف السنة** :أضعف هذا التوازن الطائفي الجديد بعض القوى السنية التقليدية، وأحدث تغييرات في المشهد السياسي العراقي، مما جعل الدولة العراقية أقل تماسكًا ووحدة.

٣. **المصلحة الاستراتيجية لإسرائيل** :على الرغم من أن برنارد لويس لم يعلن أي توجه صريح لدعم إسرائيل أو إضعاف العراق لصالحها، فإن النتائج العملية لأطروحاته، عند تطبيقها من قبل الإدارة الأمريكية، ساهمت في خلق بيئة سياسية عراقية أقل تهديدًا لإسرائيل، وذلك من خلال إضعاف الدولة المركزية، وتوجيه الصراعات الداخلية بين المكونات الطائفية.

باختصار، يمكن القول إن أهداف برنارد لويس كانت في الأصل أكاديمية واستراتيجية تحليلية، لكنها عند نقلها إلى السياسة الأمريكية وتحويلها إلى أدوات عملية، أفضت إلى نتائج كانت تصب ضمن المصلحة الإسرائيلية بشكل غير مباشر .أي أن ما تحقق على أرض الواقع كان نتيجة إعادة توظيف أطروحاته من قبل صانعي القرار الأمريكيين، وليس هدفًا معلنًا أو مقصودًا من برنارد لويس نفسه.

ثانيا : كيف نظر برنارد لويس إلى المرجعية :

اعتبر برنارد لويس المرجعيات الكبرى في العراق – وخاصة تلك الموجودة في النجف والكوفة – مراكز قوة استراتيجية بالغة الأهمية، تتجاوز دورها الديني التقليدي لتصبح أدوات يمكن توظيفها في فهم وإدارة المجتمع العراقي ، في تحليله، لم تكن هذه المرجعيات مجرد مؤسسات دينية أو تعليمية، بل شبكات نفوذ رمزي واجتماعي تمتد إلى كل طبقات المجتمع الشيعي، بما في ذلك الجماهير، العشائر، والسياسيون.

لقد رأى برنارد لويس أن القوة الحقيقية للمرجعية تكمن في نفوذها الرمزي والمصداقية الاجتماعية، إذ يستطيع الشعب الشيعي أن يتبع توجيهاتها دون الحاجة إلى فرض السلطة المباشرة. من هذا المنطلق، وصفها كـ (قادة من الخلف)، حيث تعمل على توجيه المجتمع ضمن إطار محدد دون التدخل المباشر في الحكم أو السياسة الرسمية.

وقد شدد برنارد لويس في كتبه وأبحاثه، على أن المرجعيات الكبرى تمتلك القدرة على:

- توجيه التعليم والخدمات الاجتماعية داخل المجتمع الشيعي.
- إدارة الحج والمراسم الدينية، وهو ما يعزز حضورها الرمزي.
- الإشراف على المؤسسات الدينية والمراكز العلمية، ما يمنحها نفوذًا على النخب الدينية والسياسية.

من وجهة نظر برنارد لويس ، هذا النفوذ الرمزي يجعل المرجعيات شريكًا طبيعيًا في تطبيق الاستراتيجيات السياسية غير المباشرة، حيث يمكن استثمارها لإدارة الانقسامات الطائفية، توجيه السياسات الداخلية، وتحقيق استقرار نسبي بعد انهيار الدولة المركزية. هذا الفهم ساعد لاحقًا صانعي القرار الأمريكيين على التواصل غير المباشر مع المجتمع الشيعي عبر المرجعيات، والاستفادة من نفوذها الرمزي لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى، وهو ما أصبح جزءًا من نظرية الفوضى الخلاقة التي تم تطبيقها بعد الغزو.

توجيه التعليم والخدمات الاجتماعية وفق رؤية برنارد لويس

رأى برنارد لويس أن المرجعيات الكبرى في العراق ليست مجرد قوى دينية، بل مراكز نفوذ اجتماعي يمكن أن تؤثر على شكل الحياة اليومية للمجتمع الشيعي. و من أهم أدوات هذا النفوذ – وفق برنارد لويس – كان توجيه التعليم والخدمات الاجتماعية، حيث تلعب المرجعيات دورًا مزدوجًا: تعليمًا دينيًا ومراقبة اجتماعية تؤثر على القيم والسلوكيات الجماعية.

وقد رأى برنارد لويس أن المرجعيات الكبرى في العراق ليست مجرد قوى دينية تقليدية، بل تمثل مراكز نفوذ اجتماعي قوية قادرة على التأثير في الحياة اليومية للمجتمع الشيعي .من أبرز أدوات هذا النفوذ، وفق برنارد لويس ، كان توجيه التعليم والخدمات الاجتماعية، حيث تلعب المرجعيات دورًا مزدوجًا يجمع بين التعليم الديني والمراقبة الاجتماعية التي تشكل القيم والسلوكيات الجماعية.

أما فيما يخص التعليم الديني والعلمي، فقد لاحظ برنارد لويس أن المرجعيات الكبرى، مثل الحوزة في النجف، تشرف على المدارس والحوزات العلمية، وهي المراكز الرئيسة لتعليم الفقه والعقائد الشيعية ، وهذا التحكم في التعليم يمكن المرجعيات من نقل القيم الدينية والفقهية المتوافقة مع رؤيتها، وتوجيه الأجيال الشابة ضمن إطار فكري واجتماعي محدد يعزز قدرتها على تشكيل الرأي العام والولاءات الاجتماعية .كما يمنحها السيطرة على إنتاج المعرفة الدينية والفكرية، مما يجعلها مصدرًا للشرعية الرمزية داخل المجتمع الشيعي.

أما في مجال الخدمات الاجتماعية، فقد أشار برنارد لويس إلى أن المرجعيات الكبرى تتحكم في المشاريع الخيرية والخدمات الاجتماعية مثل المستشفيات والملاجئ وجمعيات الدعم الاجتماعي. وتمنحها هذه السيطرة القدرة على تعزيز نفوذها على الجماهير، والتحكم في شبكات الولاء والارتباط الاجتماعي، وتقديم نموذج للقيادة الاجتماعية يقوم على الرمزية والبرامج الخدمية بدلاً من القوة المباشرة.

ومن منظور برنارد لويس ، يجعل هذا الدور المرجعيات شريكًا محتملاً في استراتيجيات الإدارة غير المباشرة .فالتعليم والخدمات الاجتماعية يمكن استغلالهما لتحقيق استقرار نسبي، توجيه الانقسامات الداخلية، وتعزيز المرجعيات المعتدلة. هذا التحليل أصبح لاحقًا أساسًا لفهم صانعي القرار الأمريكيين لكيفية التواصل غير المباشر مع المجتمع الشيعي بعد الغزو، واستغلال هذه الشبكات الرمزية والاجتماعية كجزء من تطبيق نظرية الفوضى الخلاقة

وفي بعض الحالات، أدى استثمار المرجعيات لنفوذها الرمزي إلى تحجيم القوى والمؤسسات السنية التقليدية، ليس بشكل مباشر، بل عبر توجيه الولاءات الاجتماعية والسياسية لصالح مكونات شيعية محددة، ما خلق نوعًا من التوازن الطائفي الجديد غير المتوازن.

مع ذلك، يجب التنويه إلى أن المرجعية الكبرى لم تتحول إلى أداة هجومية ضد السنة بالمعنى العسكري المباشر، بل كانت تحركاتها غالبًا ضمن أطر رمزية وسياسية غير مباشرة، مستفيدة من الفراغ الأمني والسياسي بعد الغزو.

باختصار، يمكن القول إن استثمار الإدارة الأمريكية لنفوذ المرجعيات منحها قدرة غير مسبوقة على التأثير السياسي والاجتماعي، وأدى أحيانًا إلى تجاوز الخطوط التقليدية للحياد الرمزي للدين، لكنه لم يصل إلى حد الهجوم المباشر على المكونات الأخرى، بل كان جزءًا من إعادة ترتيب النفوذ الطائفي والسياسي داخل العراق.

ثالثاً : المرجعيات والقوة الاجتماعية:

اعتبر برنارد لويس المرجعيات الكبرى في العراق، وخاصة تلك الموجودة في النجف والكوفة، مراكز قوة اجتماعية رمزية بالغة التأثير داخل المجتمع الشيعي .من وجهة نظره، هذه المرجعيات لا تقتصر على الدور الديني التقليدي، بل تمتلك قدرة على تشكيل السلوكيات والقيم الاجتماعية والسياسية للأفراد والجماعات.

برنارد لويس شدد على أن القوة الاجتماعية للمرجعية تنبع من عدة عناصر:

١. **السمعة والمصداقية الدينية** : المرجعيات الكبرى تتمتع بمصداقية واسعة بين الجماهير، حيث يُنظر إليها على أنها مصدر للشرعية الروحية والقيمية، هذه السمعة تجعل المجتمع أكثر انصياعًا لتوجيهاتها، سواء في التعليم، الممارسات الدينية، أو المسائل الاجتماعية.

٢. **التعليم والتنشئة الفكرية** : المرجعيات تشرف على الحوزات العلمية والمدارس الدينية، وتوجه المناهج التعليمية لتكوين أجيال ملتزمة بالقيم الفقهية والدينية التي تحددها المرجعية، هذا التحكم في التعليم يجعلها قوة اجتماعية قادرة على تشكيل الوعي الجمعي وتوجيه الولاءات.

٣. **الخدمات الاجتماعية والمشاريع الخيرية:** من خلال المستشفيات والملاجئ وجمعيات الدعم الاجتماعي، توفر المرجعيات خدمات يومية تجعلها جزءًا لا يتجزأ من حياة الناس، وتعزز شبكة الولاءات الاجتماعية والارتباط بالمؤسسة الدينية.

٤. **القيادة من الخلف برنارد لويس** : رأى أن المرجعيات تعمل كـ قادة من الخلف، توجه المجتمع دون استخدام السلطة المباشرة. هذا الأسلوب يمنحها القدرة على إدارة الانقسامات الداخلية والتأثير على التوازن الاجتماعي والسياسي بشكل غير مباشر، وهو ما يجعلها شريكًا استراتيجيًا محتملًا لأي قوة خارجية تسعى لفهم أو إدارة المجتمع.

٥. **القوة الرمزية والتحكم بالسياسة** : من منظور برنارد لويس ، القوة الاجتماعية للمرجعية تمنحها قدرة على التأثير في السياسة من خلال نفوذها الرمزي، حيث يمكن استخدام شبكة التعليم والخدمات الاجتماعية لتوجيه سلوك الجماهير، تعزيز الاستقرار، أو تطبيق استراتيجيات معينة دون مواجهة مباشرة.

باختصار، بالنسبة لبرنارد لويس ، تمثل المرجعيات الكبرى قوة اجتماعية استراتيجية، لا تقل أهمية عن القوة العسكرية أو السياسية، لأنها تستند إلى النفوذ الرمزي والاجتماعي، وتستطيع تشكيل المجتمع من الداخل بطريقة مستمرة ومستقرة .هذا الفهم أصبح لاحقًا حجر الزاوية في استراتيجيات صانعي القرار الأمريكيين بعد الغزو، حيث استُخدمت المرجعيات لتعزيز النفوذ الأمريكي غير المباشر عبر المجتمع الشيعي.

على الرغم من تقدير برنارد لويس للقوة الرمزية والاجتماعية للمرجعية الكبرى في العراق، فقد أشار أيضًا إلى مخاطر وسلبيات هذا النفوذ، خاصة فيما يتعلق بإدارة الأموال والموارد. برنارد لويس لاحظ أن بعض المرجعيات كانت تتحكم في موارد ضخمة من تبرعات المؤمنين، وصناديق الحج، والمؤسسات الخيرية، وهو ما قد يؤدي أحيانًا إلى استغلال الأموال بشكل غير شفاف أو توجيهها لخدمة مصالح محددة بدل المشاريع العامة التي تخدم المجتمع بأكمله.

كما أشار إلى أن القوة الرمزية والاجتماعية قد تتحول إلى احتكار للسلطة داخل المجتمع الشيعي، مما يقلل من قدرة القوى الأخرى، بما في

ذلك المكونات الطائفية والسياسية، على المشاركة الفعالة في صنع القرار. كذلك يمكن للمرجعية استخدام نفوذها الاجتماعي للتأثير على السياسة أو دعم فصائل محددة، وهو ما قد يعمّق الانقسامات الداخلية ويعزز مصالح محددة على حساب المصلحة العامة.

علاوة على ذلك، رأى برنارد لويس أن الاعتماد الكبير على السلطة الرمزية للمرجعية يجعلها قوة موازية للدولة، مما يخلق أحيانًا تعقيدات في إدارة المجتمع والسياسة، ويزيد احتمالية استغلال النفوذ المالي والاجتماعي لمصالح ذاتية.

مع ذلك، كان برنارد لويس يرى أن هذه السلبيات يمكن إدارتها أو توظيفها بشكل استراتيجي .ففي حالة صانع القرار الخارجي، مثل الإدارة الأمريكية بعد ٢٠٠٣، أصبح هذا النفوذ المالي والاجتماعي أداة يمكن استخدامها للتأثير على المجتمع الشيعي بشكل غير مباشر، وتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية دون مواجهة مباشرة.

وتكمن قوة هذه المرجعيات – بحسب برنارد لويس – في نفوذها الرمزي والديني؛ إذ يُنظر إليها كمصدر للشرعية الروحية والأخلاقية، مما يجعل المجتمع أكثر انصياعًا لتوجيهاتها دون الحاجة إلى استخدام السلطة المباشرة.

إضافة إلى ذلك، تمتلك المرجعيات قدرة هائلة على توجيه التعليم والخدمات الاجتماعية، من خلال الحوزات العلمية والمدارس الدينية والمشاريع الخيرية، وهو ما يعزز حضورها في الحياة اليومية للأفراد،

ويشكل شبكة ولاءات اجتماعية تجعل المجتمع قابلًا لتأثيرها على المدى الطويل.

من منظور برنارد لويس ، المرجعيات تعمل كـ قادة من الخلف، توجه السياسة والمجتمع عبر نفوذها الرمزي والاجتماعي دون التدخل المباشر في السلطة التنفيذية أو العسكرية. هذا الأسلوب يجعلها أداة استراتيجية يمكن استثمارها لإدارة الانقسامات الداخلية وتحقيق استقرار نسبي بعد انهيار الدولة المركزية.

ورغم تقديره لهذه القوة، أشار برنارد لويس أيضًا إلى المخاطر المحتملة المرتبطة بالسلطة المالية والاجتماعية للمرجعية، مثل احتكار الموارد أو توجيه النفوذ لخدمة مصالح محددة. لكنه رأى أن هذه القوة، إذا أُديرت بشكل استراتيجي، تتحول إلى أداة فعالة لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية واسعة.

باختصار، إن تقييم برنارد لويس للمرجعية الكبرى كان تقديرًا لقدرتها على التأثير من الداخل مع وعي دقيق بمخاطر استغلال نفوذها، وهو الفهم الذي استند إليه صانعو القرار الأمريكيون لاحقًا في توظيف المرجعيات كأداة لإدارة المجتمع الشيعي بشكل غير مباشر بعد الغزو.

رابعا : دور المرجعيات في التأثير على صانعي القرار :

برنارد لويس رأى أن المرجعيات الكبرى في العراق ليست فقط قوة دينية واجتماعية داخلية، بل أداة يمكن من خلالها التأثير على صانعي القرار السياسي، سواء على المستوى المحلي أو الدولي .برنارد لويس درس

هذا الدور من زاويتين متكاملتين: النفوذ الرمزي الداخلي للمرجعية، وكيف يمكن أن يُترجم هذا النفوذ إلى أدوات سياسية قابلة للاستثمار من قبل الأطراف الخارجية.

اعتبر برنارد لويس النفوذ الرمزي كمفتاح للسياسة أن المرجعيات الكبرى، بفضل مكانتها الروحية والاجتماعية، تمتلك القدرة على توجيه الرأي العام والجماعات السياسية داخل المجتمع الشيعي .هذا النفوذ الرمزي يجعل المرجعية قادرة على فرض تأثير غير مباشر على صانعي القرار المحليين من خلال تحريك الولاءات، تشكيل التحالفات، أو دعم قيادات معينة.

من جهة أخرى فإن شبكات التعليم والخدمات الاجتماعية يمكن أن استغلال تأثيرها من خلال الحوزات العلمية والمدارس الدينية والمشاريع الخيرية، تستطيع المرجعية بناء شبكة واسعة من الولاءات الاجتماعية . وقد رأى برنارد لويس أن هذه الشبكات يمكن أن تُستغل ليس فقط داخل المجتمع الشيعي، بل أيضًا كوسيط غير مباشر لتوجيه السياسات لصالح أهداف استراتيجية أكبر، بما في ذلك التوازن الطائفي وإدارة الانقسامات بعد سقوط الدولة المركزية.

رصد برنارد لويس شكلًا من أشكال التأثير غير المباشر في السياسة الخارجية، يتمثّل في قدرة القوى الدولية – وعلى رأسها الإدارة الأمريكية – على الوصول إلى المجتمع الشيعي عبر المرجعيات الدينية، من غير حاجة إلى ممارسة سلطة مباشرة أو تدخل صريح. بمعنى آخر، يمكن أن تصبح المرجعيات حلقة وصل بين صانع القرار الخارجي والجماهير

المحلية، ما يتيح توجيه المجتمع نحو أهداف محددة دون مواجهة مباشرة أو تدخل عنيف.

يرى برنارد لويس، في تحليله الاستراتيجي للانقسامات الطائفية، أن المرجعيات الشيعية الكبرى تمتلك معرفة دقيقة بالبنى الداخلية للمجتمع الشيعي، وبمناطقه الحسّاسة ونقاط توتّره، إنَّ هذه المعرفة تجعلها أداة استراتيجية لفهم المجتمع والتأثير على صانعي القرار المحليين والدوليين، بحيث يمكن استخدام توجيه التعليم والخدمات الاجتماعية كوسائل لإدارة الانقسامات وتحقيق الاستقرار النسبي.

وقد رأى برنارد لويس المرجعيات الكبرى في العراق على أنها جسر بين القوة الرمزية الداخلية والتأثير السياسي الخارجي، بمعنى أن المرجعيات لا تقتصر على كونها قوى دينية واجتماعية فقط، بل تمتلك قدرة مزدوجة على التأثير داخل المجتمع الشيعي وخارجه.

ومن حيث القوة الرمزية الداخلية، تحظى المرجعيات بمكانة راسخة ومصداقية واسعة لدى الجمهور، إذ تُعد مصدراً للشرعية الدينية والقيم الأخلاقية، وتمارس تأثيراً مباشراً عبر إشرافها على التعليم الديني وإدارتها للخدمات الاجتماعية. وهذا ما يمكّنها من توجيه السلوكيات وصياغة الولاءات وبناء التحالفات داخل المجتمع. وبهذا النفوذ العميق، تصبح المرجعية قوة فاعلة لا يمكن تجاهلها، فهي قادرة على التأثير في الجماهير دون الاعتماد على سلطة الدولة أو أدوات القوة المباشرة.

ومن جهة التأثير السياسي الخارجي، يرى برنارد لويس أن هذه القوة الرمزية يمكن أن تُترجم إلى أداة استراتيجية بالنسبة للجهات الخارجية، مثل

صانعي القرار الأمريكيين بعد ٢٠٠٣. فالمرجعية يمكن أن تعمل كحلقة وصل أو وسيط غير مباشر، حيث يُمكن توجيه المجتمع أو إدارة الانقسامات الداخلية عبر شبكات التعليم والخدمات الاجتماعية، بما يخدم الأهداف الاستراتيجية لتلك الجهات.

بمعنى آخر، المرجعيات تشكل جسرًا يربط بين الداخل والخارج :من الداخل، هي تحافظ على النفوذ الاجتماعي والروحي؛ ومن الخارج، تُستثمر هذه النفوذ لإحداث تأثير سياسي وتشكيل الواقع الاجتماعي بطريقة مدروسة، دون مواجهة مباشرة مع الجماهير أو الأطراف الأخرى. هذه الرؤية حول المرجعية كجسر كانت محور تحليلات برنارد لويس ، وأساسًا لفهم صانعي القرار الأمريكيين لكيفية إدارة المجتمع الشيعي بعد الغزو، باستخدام النفوذ الرمزي والاجتماعي كأداة غير مباشرة لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية.

باختصار، برنارد لويس اعتبر المرجعيات الكبرى جسرًا بين القوة الرمزية الداخلية والتأثير السياسي الخارجي .هذه الرؤية كانت أساسًا لفهم صانعي القرار الأمريكيين لكيفية استخدام المرجعيات كأداة لإدارة المجتمع الشيعي بطريقة غير مباشرة، وتعزيز أهدافهم الاستراتيجية بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣.

رغم أن برنارد لويس رأى أن المرجعيات الكبرى في العراق تشكل جسرًا بين القوة الرمزية الداخلية والتأثير السياسي الخارجي، لكن هذا الجسر لم يكن خاليًا من المخاطر أو السلبيات. فمن الداخل، قوة المرجعيات الرمزية

والاجتماعية مكّنتها من السيطرة على التعليم الديني والحوزات العلمية، وإدارة المشاريع الخيرية والخدمات الاجتماعية. هذه السيطرة أعطتها القدرة على تشكيل القيم والسلوكيات، توجيه الولاءات، وبناء تحالفات ضمن المجتمع الشيعي، لكنها في الوقت نفسه جعلتها قوة غير قابلة للرقابة بشكل كامل، مع إمكانية احتكار الموارد المالية واستغلالها لمصالح محددة.

لقد لاحظ برنارد لويس أن المرجعيات، بسبب نفوذها الرمزي، قد تتحكم في شبكات الولاء والارتباط الاجتماعي بشكل يزيد من اعتماد المجتمع عليها، وهو ما خلق فرصة أحيانًا لاستغلال الأموال والتبرعات والخدمات الاجتماعية لدعم أجندات داخلية أو خارجية معينة .هذه الجوانب السلبية لم تمنع برنارد لويس من تقدير القوة الاستراتيجية للمرجعية، لكنه كان واعيًا بأن هذه القوة يمكن أن تُستغل أيضًا بشكل يؤدي إلى تعميق الانقسامات الطائفية أو ترسيخ مصالح ضيقة على حساب المصلحة العامة.

لقد استغلت الإدارة الأمريكية – بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ – هذا النفوذ الرمزي والاجتماعي وفق ما وصفه برنارد لويس المرجعيات الكبرى أصبحت أداة غير مباشرة لتطبيق الاستراتيجيات الأمريكية داخل المجتمع الشيعي، عبر التعليم والخدمات الاجتماعية، وتوجيه الانقسامات الداخلية، وتعزيز المرجعيات المعتدلة التي تتوافق مع أهداف الإدارة. هذا التطبيق العملي لقوة المرجعيات حولها من مجرد نفوذ ديني واجتماعي إلى أداة سياسية واستراتيجية قابلة للاستخدام في إعادة تشكيل المشهد العراقي بعد انهيار الدولة المركزية.

بالتالي، فإن الجسر الذي شكّلته المرجعيات بين الداخل والخارج لم يكن مجرد وسيلة للتأثير الرمزي، بل أصبح أداة مزدوجة القوة :قوة داخلية للتحكم بالمجتمع، وقوة خارجية لإدارة السياسة والتوازن الطائفي، مع إدراك كامل للمخاطر المالية والاجتماعية والانقسامات المحتملة التي قد تنشأ من استغلال هذا النفوذ. هذا الفهم الشامل لنفوذ المرجعيات، واستثمارها من قبل الإدارة الأمريكية، يمثل تطبيقًا عمليًا لرؤية برنارد لويس حول كيفية تحويل القوة الرمزية إلى أدوات استراتيجية في السياسة الدولية.

خلاصة هذا الفصل :

برنارد لويس رأى المرجعيات الكبرى في العراق، وخصوصًا في النجف والكوفة، كجسر بين القوة الرمزية الداخلية والتأثير السياسي الخارجي . فالمرجعية لم تكن مجرد مؤسسة دينية، بل مركز قوة مزدوج :داخليًا تؤثر على المجتمع الشيعي عبر التعليم والخدمات الاجتماعية والولاءات الجماعية، وخارجيًا يمكن استثمار هذا النفوذ لتحقيق أهداف استراتيجية من قبل القوى الأجنبية، كما حدث بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣.

من الداخل، القوة الرمزية للمرجعية تمنحها القدرة على تشكيل القيم والسلوكيات، بناء الولاءات، وتحريك التحالفات داخل المجتمع، ما يجعلها قوة ناعمة قادرة على التأثير دون تدخل مباشر، وهو ما وصفه برنارد لويس بـ(القيادة من الخلف) .

مع ذلك، أشار برنارد لويس إلى المخاطر: المرجعيات قد تحتكر الموارد المالية وتستغلها لمصالح محددة، كما أن نفوذها على التعليم

والخدمات الاجتماعية قد يعزز الانقسامات الطائفية أو يرسخ مصالح ضيقة على حساب المصلحة العامة.

فمن الخارج، استثمرت الإدارة الأمريكية هذا النفوذ الرمزي والاجتماعي للتواصل غير المباشر مع المجتمع الشيعي، توجيه الانقسامات الداخلية، وتعزيز المرجعيات المعتدلة. وهكذا تحولت قوة المرجعيات من نفوذ ديني واجتماعي إلى أداة استراتيجية لإعادة تشكيل المشهد العراقي بعد انهيار الدولة المركزية.

وأخيراً فإن المرجعيات الكبرى كانت جسرًا فعالًا بين الداخل والخارج، وقوة اجتماعية وروحية يمكن توظيفها سياسيًا واستراتيجيًا، وقد شكل هذا الفهم الأساس لتطبيق ما عرف لاحقًا بنظرية الفوضى الخلاقة في العراق.

الفصل السادس

برنارد لويس

ونظرية الفوضى الخلاقة

تمهيد :

نظرية الفوضى الخلاقة – كما برزت في التحليلات الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١– تمثل مفهومًا استراتيجيًا يقوم على فكرة أن تفكيك الأنظمة القائمة ، وإحداث حالة من الفوضى المنظمة ، يمكن أن يولد فرصًا لإعادة البناء وفق مصالح محددة، هذه النظرية لم تكن مجرد أداة تحليلية للمستقبل، بل تحولت إلى خطة عملية اعتمدت على فهم شامل للتوازنات الاجتماعية والسياسية في المنطقة، وخاصة في العراق بعد سقوط صدام حسين.

وقد لعب برنارد لويس دورًا محوريًا في صياغة الإطار الفكري لهذه النظرية، ليس بوصفه صانع سياسة مباشرة، بل كـ مفسّر تاريخي وعالم يهودي الأصل ، يمتلك رؤية دقيقة للانقسامات الطائفية والدينية في الشرق الأوسط، كما أن رؤيته لمجتمع العراق – خصوصًا الطائفية الشيعية والسنية – لم تكن مجرد وصف تاريخي، بل تحليل استراتيجي لكيفية استغلال هذه الانقسامات ؛ لإعادة تشكيل السلطة والسيطرة على المجتمعات من الداخل.

وتمثل المرجعية الشيعية الكبرى – وفق برنارد لويس – أحد الأعمدة الأساسية لتطبيق هذه النظرية، فهي قوة رمزية واجتماعية يمكن استثمارها لتوجيه المجتمع بطريقة غير مباشرة، ما يتيح لصانعي القرار الأمريكيين تحقيق أهدافهم الاستراتيجية ، دون المواجهة المباشرة مع الجماهير أو القوى المحلية، و بالمقابل، فإن الانقسامات الطائفية بين الشيعة والسنة

يمكن أن تُستغل لتعميق حالة الفوضى، وبالتالي تسهيل فرض الهياكل الجديدة للسلطة بما يتوافق مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

الفوضى الخلاقة – من منظور برنارد لويس – ليست مجرد فوضى عشوائية، بل عملية مدروسة لإعادة تشكيل المجتمعات، واستثمار الانقسامات، وتوظيف القوى الرمزية مثل : المرجعيات الكبرى ؛ لتحقيق الاستقرار النسبي الذي يخدم أهداف الهيمنة، وهذا ما جعل أفكاره محط اهتمام كبار صانعي القرار في إدارة بوش الابن، الذين رأوا فيها خارطة طريق لتطبيق الاستراتيجية الأمريكية في العراق بعد ٢٠٠٣.

أولاً : أصل النظرية :

إنَّ نظرية **الفوضى الخلاقة** (Creative Chaos) لم تكن من اختراع شخص واحد بعينه، لكنها ظهرت كمفهوم استراتيجي في أوساط المخططين الأمريكيين قبل وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وأول من صاغها بشكل واضح يمكن نسبه إلى : **بول وولفويتز** و**دونالد رامسفيلد** ضمن إطار التخطيط العسكري والسياسي الأمريكي، اعتمادًا على دراسات أكاديمية حول الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص : أفكار برنارد لويس حول الانقسامات الطائفية والدينية في العراق.

إن الأصل التاريخي لنظرية الفوضى الخلاقة – كما يمكن تتبعه في فكر برنارد لويس – ينبع من دراساته المتعمقة للتاريخ الإسلامي والسياسة في الشرق الأوسط، وخصوصًا تحليل المجتمعات الطائفية ، فقد اعتبر برنارد لويس أن الانقسامات الدينية والطائفية ليست عشوائية، بل متجذرة

في تاريخ طويل من الصراعات الاجتماعية والسياسية، حيث لعبت المرجعيات الكبرى والأقاليم الدينية دورًا مركزيًا في توجيه ولاءات الجماهير وتنظيم النفوذ السياسي والاجتماعي.

وقد لاحظ برنارد لويس أن المرجعيات الكبرى – خصوصًا في النجف – لعبت دائمًا دورًا مزدوجًا: قوة رمزية داخل المجتمع ، وقدرة على التأثير السياسي بشكل غير مباشر . وقد قادته هذه الملاحظة التاريخية إلى استنتاج أن الفوضى الداخلية المنظمة – الناتجة عن استغلال الانقسامات الاجتماعية والدينية – يمكن أن تُحوّل إلى أداة لإعادة تشكيل السلطة وإعادة ترتيب المجتمع.

بمعنى آخر، استند برنارد لويس إلى دروس التاريخ الإسلامي في إدارة المجتمعات الطائفية، وصعود الدول وسقوطها، وتوظيف المرجعيات الدينية والاجتماعية، ليبني عليها الفكرة الأساسية التي صارت لاحقًا جزءًا من ما عرف بنظرية (الفوضى الخلاقة) :إذ أن الانقسامات التاريخية داخل المجتمع يمكن استثمارها بطريقة مدروسة لتحقيق أهداف استراتيجية، خاصة بعد انهيار الدولة المركزية أو الأزمات الكبرى.

إن هذا الأصل التاريخي أعطى النظرية بعدًا علميًا وتحليليًا قويًا، بحيث لم تعد مجرد فكرة سياسية عابرة، بل أداة مستمدة من دراسة التاريخ الاجتماعي والسياسي للمنطقة، يمكن تطبيقها عمليًا على العراق وما بعده.

وفي تحليله لتاريخ العراق، أشار برنارد لويس إلى أن الشيعة والسنة عاشوا في شبكات معقدة من الولاءات المحلية والدينية والعشائرية، وأن هذه الانقسامات شكلت دوائر قوة غير رسمية يمكن أن تُستثمر استراتيجيًا.

لقد درس برنارد لويس كيف أدت هذه الانقسامات التاريخية إلى صعود ونزول القوى السياسية، وكيف يمكن للمرجعية الدينية أن تعمل كوسيط بين الجماهير والسلطة المركزية.

كما ركّز برنارد لويس على أن الانقسامات الطائفية ليست مجرد فوارق دينية، بل شبكات معقدة من الولاءات الاجتماعية، النفوذ الرمزي، والتعليم والخدمات الاجتماعية، وقد قدّمت هذه الرؤية الأكاديمية إطارًا لفهم كيفية توظيف الانقسامات والتوازنات الداخلية لإعادة تشكيل السلطة والمجتمع، وهو ما اعتُمد لاحقًا كأساس نظري لتطوير ما أصبح يعرف فيما بعد بـ (نظرية الفوضى الخلاقة) .

لقد قدم برنارد لويس بذلك إطارًا تاريخيًا لفهم الفوضى المنظمة داخل المجتمعات، واستثمار الانقسامات الطائفية لتحقيق أهداف سياسية، وهو ما اعتُمد لاحقًا كأساس فكري لتطوير نظرية الفوضى الخلاقة لدى المخططين الأمريكيين، الذين ربطوا بين تحليله الأكاديمي وبين إعادة تشكيل السلطة بعد انهيار الدولة المركزية في العراق.

ثانياً : أسس النظرية :

قبل الغوص في أسس نظرية الفوضى الخلاقة، من الضروري إدراك السياق الفكري والتاريخي الذي نشأت فيه هذه النظرية، وكيف أصبح التحليل الأكاديمي للشرق الأوسط أداة عملية لتوجيه السياسة الأمريكية.

لم يقدم برنارد لويس – من خلال أبحاثه حول الانقسامات الطائفية في العراق ودور المرجعيات الكبرى – لم يقدم مجرد وصف للتاريخ أو المجتمع، بل قدم إطارًا لفهم ديناميات القوة غير المباشرة داخل المجتمعات.

لقد رأى برنارد لويس أن المجتمع الشيعي في العراق يمتلك طبقات من النفوذ الرمزي والاجتماعي تتداخل مع الانقسامات الطائفية والسياسية، وهذه الطبقات لا تتحكم في الدولة رسميًا، لكنها تشكل شبكة تأثير واسعة يمكن استثمارها في إدارة المجتمع، توجيه التعليم والخدمات الاجتماعية، وبناء الولاءات الجماعية.

من هذا المنطلق، صاغت الفوضى الخلاقة كمفهوم يفترض أن الانقسامات الاجتماعية والطائفية والفوضى الناتجة عن انهيار الدولة المركزية يمكن أن تتحول إلى أدوات لإعادة بناء السلطة وفق مصالح محددة، إن النظرية هنا لا تتعامل مع الفوضى كخطر فقط، بل كفرصة استراتيجية، حيث يتم تحويل الانقسامات التاريخية والاختلافات الاجتماعية إلى آلية لإعادة تشكيل المجتمع والهياكل السياسية بطريقة مدروسة.

بهذا المنظور، لا تُعد الفوضى الخلّاقة حالةً من الاضطراب العشوائي، بل مشروعاً مُحكماً يقوم على قراءة دقيقة للتاريخ والثقافة والبُنى الاجتماعية في المجتمعات المستهدفة ؛ ولذلك فهي تتحول إلى أداة فكرية وعملية تُستخدم بوعي وتخطيط، لا إلى مجرد فوضى غير منضبطة

ونجد من الضروري أن نستعرض هذه الأسس :

١. استثمار الانقسامات الداخلية :

إنَّ الانقسامات الداخلية داخل أي مجتمع أو دولة تُعد من أكثر نقاط الضعف التي يمكن أن تستغلها القوى الخارجية لتحقيق مصالحها ، وهذه الانقسامات قد تكون اجتماعية، أو سياسية، أو طائفية، أو عرقية، أو حتى اقتصادية، وكلما زادت درجة الاستقطاب الداخلي، كلما أصبح المجتمع أكثر هشاشة أمام النفوذ الخارجي.

في هذا السياق، يشير التحليل التاريخي والسياسي إلى أن القوى الاستعمارية أو التدخلات الخارجية غالبًا ما تتخذ أسلوب (فرق تسد) كآلية أساسية للسيطرة ، فبدلاً من مواجهة المجتمع ككتلة واحدة متماسكة، يتم التركيز على الفجوات والصراعات الداخلية، ما يؤدي إلى:

- **إضعاف قدرة الدولة على اتخاذ القرار:** تجعل الانقسامات الداخلية الحكومة أو القيادة السياسية أقل قدرة على اتخاذ قرارات موحدة، بينما يسهل على الأطراف الخارجية فرض أجندتها.
- **تفكيك النسيج الاجتماعي** :استثمار الانقسامات الطائفية أو العرقية يزيد من التوترات ويؤدي إلى صراعات داخلية، ما يشتت جهود المجتمع في التنمية أو الدفاع عن مصالحه.
- **خلق بيئة للصراعات المسلحة والسياسية** :في كثير من الحالات، يُستغل الصراع الداخلي ليظهر على شكل أزمة عنيفة، ما يبرر التدخل الخارجي باسم "الحماية" أو "استعادة الاستقرار."

- **تحويل المجتمع إلى أداة لتحقيق أهداف خارجية :**تُستغل الانقسامات لتشكيل جماعات متحالفة مع مصالح معينة، سواء كانت سياسية، اقتصادية، أو عسكرية، على حساب وحدة المجتمع ومصلحته العامة.

وفي حالة الدول ذات التركيبة المجتمعية المعقدة، تصبح هذه الانقسامات أرضًا خصبة لاستثمار النفوذ الخارجي ، كما أن وسائل الإعلام والتأثير الثقافي تُستخدم لتعميق هذه الانقسامات، سواء بنشر الخطاب الطائفي أو خلق صور نمطية عن أطراف معينة داخل المجتمع.

باختصار: استثمار الانقسامات الداخلية هو استراتيجية دقيقة ، تقوم على توظيف الخلافات القائمة لتفكيك قوة الدولة والمجتمع، وتحويل هذه الانقسامات إلى أداة للتحكم والسيطرة من الخارج، دون أن يكون هناك مواجهة مباشرة مع المجتمع كوحدة متماسكة.

٢. القوة الخفية للمرجعية الشيعية:

تمتلك المرجعية الدينية الشيعية قوة خفية هائلة، تتجاوز السلطة السياسية أو العسكرية التقليدية، لأنها تعتمد على الشرعية الروحية والمعنوية التي يمنحها لها المؤمنون والمتبعون ، وتجعل هذه القوة الرمزية للمرجع الديني القدرة على التأثير في المجتمع والسياسة بطرق غير مباشرة، حيث يُنظر إليه كـ"ضابط للقيم" أو "حارس للضمير الجماعي."

مظاهر القوة الرمزية:

- **القدرة على التأثير الاجتماعي:** يمكن المرجع الديني توجيه المجتمع نحو دعم قضايا معينة أو رفض أخرى، عبر الفتاوى والخطاب الديني والمواقف الرمزية.
- **القدرة على التأثير السياسي:** رغم أن المرجع الديني لا يملك سلطة تنفيذية، إلا أن تصرفاته أو مواقفه يمكن أن توجه صناع القرار السياسي أو حتى تغيير سياسات الدولة، خصوصًا في المجتمعات التي ترتبط بالمرجعية ارتباطًا روحيًا وثقافيًا عميقًا.
- **التأثير في الصراعات الداخلية:** يمكن أن تُستخدم المرجعية لتعزيز وحدة طرف داخلي ضد آخر، أو لتخفيف التوترات عبر مواقف وسيطة ، قوتها الرمزية تجعل من تصنيف الأمور أخلاقيًا ودينيًا عامل ضغط على الأطراف المختلفة.

وقد برزت المرجعية الدينية الشيعية في النجف بعد عام ٢٠٠٣، كمركز للقرار الرمزي والمعنوي، حيث كانت فتاواهم وآراؤهم تحدد مسار مشاركة الشيعة في العملية السياسية، خصوصًا في الانتخابات وتشكيل الأحزاب.

وعلى الرغم من أن الخطاب الرسمي للمرجعيات الشيعية كان يركّز في كثير من الأحيان على الدعوة إلى التهدئة وضبط النفس، فإن تأثيرها العملي على الأرض بدا أكثر تعقيدًا. فبعض المرجعيات، من خلال مواقف غير مباشرة أو إشارات خطابية مبطّنة، أو حتى عبر الصمت في لحظات كان يُنتظر منها موقف حاسم، أسهمت بصورة ضمنية في ترسيخ الانقسام

الطائفي. وقد فهمت شريحة من الجمهور هذه المواقف على أنها تفويض غير معلن يسمح باستمرار التعبئة الطائفية أو يبرّرها. وهكذا، بدلاً من أن تكون المرجعية عاملًا كابحًا للتوترات، تحولت في بعض السياقات إلى عنصر يعزز المزاج الطائفي، سواء عن قصد أو بحكم الطبيعة التأثيرية الواسعة التي تمتلكها في المجتمع.

وبالمقابل، فإن المرجعية – في كثير من المواقف – شجّعت أتباعها بشكل مباشر أو غير مباشر على التعاون مع القوات الأميركية، سواء من خلال خطاب يركّز على ضرورة تجنب الصدام معها أو عبر تبرير التعامل معها باعتباره خيارًا واقعياً يحقق مصلحة المجتمع ويحفظ استقراره. وقد أسهم هذا التوجّه في خلق حالة من القبول العملي للتنسيق مع الوجود الأميركي داخل الوسط الشيعي، بما يعكس قدرة المرجعية على توجيه سلوك جمهورها حتى في القضايا ذات الحساسية السياسية العالية.

إن القوة الرمزية للمرجعية الدينية تكمن في قدرتها على التأثير الاجتماعي والسياسي من خلال الشرعية المعنوية والروحية، دون الحاجة للسيطرة المباشرة، وتصبح أداة فاعلة في صياغة القرارات الداخلية والموازين السياسية، كما يظهر بوضوح في تجربة العراق بعد ٢٠٠٣.

٣. التفكيك التدريجي للدولة المركزية :

- التفكيك التدريجي للدولة المركزية هو عملية منظمة تستهدف إضعاف قدرة الدولة على ممارسة سلطتها بشكل موحد وفعال، ويعتمد هذا المفهوم على استغلال نقاط الضعف الداخلية للدولة، سواء كانت

سياسية أو إدارية أو اجتماعية، بهدف تحويل الدولة من كيان متماسك إلى شبكة من سلطات متفرقة غير قادرة على السيطرة بشكل كامل على أراضيها ومواطنيها ، أما آليات التفكيك التدريجي:

- **استهداف المؤسسات الحكومية:** يتم تقويض كفاءة المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية عبر محاولات الفساد، الفوضى الإدارية، أو فرض ضغوط اقتصادية وسياسية تجعلها عاجزة عن أداء مهامها.
- **تشجيع الانقسامات الإقليمية والمحلية:** دعم الجماعات المحلية أو المناطق ذات الهويات المميزة لتطالب بحكم ذاتي أو استقلال، ما يؤدي إلى تراجع السلطة المركزية على الأرض.
- **استغلال الانقسامات الطائفية أو العرقية:** تُستغل التوترات الداخلية بين المكونات المختلفة للدولة لإضعاف الدولة المركزية، وجعلها تتشتت بين التعامل مع صراعات متعددة بدلًا من إدارة الدولة بشكل موحد.
- **خلق كيانات موازية للسلطة:** دعم الجماعات المسلحة، المليشيات، أو الأحزاب الدينية لتؤسس سلطات محلية أو شبكات نفوذ موازية، ما يقلل من سلطة الدولة المركزية ويجعل قراراتها أقل تأثيرًا على الواقع الفعلي.

ومن أمثلة على ذلك :

بعد عام ٢٠٠٣، شهد العراق تفكيكًا تدريجيًا للدولة المركزية نتيجة انهيار البنية الحكومية السابقة، وظهور كيانات سياسية وطائفية تتحكم بمناطق محددة.

وبالموازاة مع ذلك، عملت المرجعية على توجيه المليشيات الشيعية والعشائر المرتبطة بها نحو أشكال من التعاون الميداني والتنظيمي، سواء عبر الإيحاء بضرورة تنسيق المواقف أو من خلال ترك مساحة واسعة لهذه القوى للتحرك تحت مظلتها المعنوية ، وقد أسهم هذا التوجه في خلق شبكة متداخلة من العلاقات بين المليشيات والعشائر تعمل ضمن نطاق النفوذ المرجعي، وتستمد منه شرعية دينية واجتماعية تعزز قدرتها على إدارة شؤون مناطقها بقدر واضح من الاستقلالية. وهذا بالتحديد ما نعنيه بـ(الفوضى الخلّاقة): إضعاف السلطة المركزية مقابل تشجيع ضمني لتنامي قوة هذه الفواعل المحلية وقدرتها على ملء الفراغ السياسي والأمني، مع بقاء الولاء للمرجعية هو العامل الناظم لهذا المشهد.

وخاتمة القول : إن التفكيك التدريجي للدولة المركزية يعتمد على استغلال الانقسامات الداخلية، ضعف المؤسسات، وظهور كيانات موازية للسلطة، مما يؤدي إلى تحويل الدولة إلى شبكة غير متماسكة من القوى المتعددة .في العراق، أظهر الواقع بعد ٢٠٠٣ كيف ساهم هذا التفكيك في ظهور قوى محلية وطائفية ومليشياتية كانت لها القدرة على تحدي الدولة المركزية مباشرة.

٤. التوظيف الاستراتيجي للشبكات الاجتماعية :

إن الشبكات الاجتماعية، سواء كانت تقليدية مثل الروابط العشائرية والطائفية والدينية، أو حديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي، تمثل اليوم أداة أساسية في الصراع السياسي والاجتماعي. هذه الشبكات ليست مجرد

وسيلة للتواصل، بل هي **أدوات نفوذ** يمكن توظيفها لتشكيل الرأي العام، حشد الجماهير، توجيه السلوك، وحتى لإضعاف الدولة المركزية أو تعزيز نفوذ قوى محددة.

أولًا: الشبكات التقليدية:

في العراق، تُعتبر الشبكات التقليدية، مثل العشائر والطوائف والمراجع الدينية، من أهم الوسائل للتأثير الاجتماعي والسياسي ، وتمتاز هذه الشبكات بالتماسك والولاء العميق، ما يجعل أي رسالة أو توجيه يصل بسرعة وبدون وسائط كثيرة:

- **العشائر** :توجد بالفعل أمثلة موثّقة على تعاون مباشر بين المرجعية الشيعية وغالب العشائر الشيعية في المحافظات الجنوبية، وهو تعاون مكّن هذه العشائر، في حالات معينة، من ممارسة نفوذ محلي واسع يشبه الإدارة غير الرسمية للمناطق، وبشكل يتقاطع مع نشاط فصائل مسلّحة تمتلك ارتباطات دينية أو سياسية بالمرجعية، وتُظهر هذه الحالات مزيجاً واضحاً من التأثير العشائري–الميليشياوي الذي سمح لهذه القوى المحلية بلعب أدوار سياسية وأمنية فعلية تتجاوز حدود السلطة المركزية، وتخلق بنية نفوذ موازية داخل تلك المحافظات.
- **الروابط الدينية** :المراجع الدينية، في النجف وكربلاء، تمتلك القدرة على توجيه السلوك الجماهيري من خلال فتاوى وخطب الجمعة ، وتجعل هذه القوة الرمزية المجتمع يستجيب بسرعة للخطاب السياسي أو الاجتماعي الذي تصدره المرجعية.

ثانيًا: الشبكات الحديثة :

مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، توسع دور الشبكات الاجتماعية لتصبح أداة استراتيجية للتأثير الجماهيري على نطاق واسع وسريع:

- **الحشد والتنظيم** :استخدمت الحركات الاحتجاجية مواقع التواصل الاجتماعي في تنظيم التظاهرات، نشر المعلومات، وتحريك الشارع بسرعة فائقة.
- **تشكيل الرأي العام** :عبر نشر مقاطع فيديو، صور، ورسائل موجهة، يمكن توجيه الجماهير لتأييد أو رفض سياسات معينة، أو لتعميق الانقسامات الطائفية أو السياسية.
- **إعادة إنتاج الهويات الجماعية** :الشبكات الحديثة سمحت بتكريس الهوية الطائفية أو العشائرية كأداة ضغط أو كعنصر حشد في صراعات السلطة.

ثالثًا: آليات التوظيف الاستراتيجي :

١. **صياغة الرواية الإعلامية:** تعمل القوى المؤثرة على تحديد (القصة) التي يتلقاها الجمهور، في العراق، يمكن أن تكون هذه الرواية على شكل خطاب عن المظلومية الطائفية، أو تصوير طرف معين كعدو داخلي أو خارجي.

٢. **استخدام الرموز الاجتماعية:** يوظف شيوخ العشائر، والمراجع الدينية، والمثقفون المحليون، يُوظفون كوسطاء للتأثير على الرأي

العام. كذلك يستخدم المؤثرون الرقميون لتوجيه الشباب ونشر المعلومات الموجهة.

٣. **إشعال أو تهدئة الجماهير:** المعلومات في الشبكات يمكن أن تُستغل لإشعال الشارع أو تهدئته. مثلاً، فيديو واحد أو بيان ديني يمكن أن يثير احتجاجًا واسعًا، بينما فتوى أو بيان آخر يمكن أن يوقف التوتر ويعيد الاستقرار.

رابعًا: أمثلة على العراق :

- **دور المرجعية الدينية بعد ٢٠٠٣:** أصبحت خطب الجمعة في النجف وكربلاء قناة أساسية لتوجيه الموقف الشعبي والسياسي للشيعة، سواء في الانتخابات أو في المسائل الطائفية والاجتماعية.
- **السوشيال ميديا وحركات الاحتجاج:** بعد ٢٠١١ وخصوصًا في ٢٠١٩، استخدمت الشبكات الحديثة في تنظيم الاحتجاجات في بغداد والمحافظات الجنوبية، حيث لعبت دورًا في الحشد السريع ونقل الرسائل بين المواطنين.
- **العشائر والسيطرة المحلية:** دعمت بعض القوى السياسية عشائر معينة لتكون أدوات نفوذ محلية، مثل مناطق الأنبار والبصرة، ما أتاح لها التحكم في مجريات الأحداث وتوجيه السكان حسب المصالح السياسية للطرف الداعم.
- **المليشيات والشبكات الطائفية:** استخدمت بعض المليشيات روابط الولاء الطائفي والعشائري لبناء قاعدة اجتماعية قوية، مما ساعدها على

توسيع نفوذها السياسي وممارسة سلطة فعلية خارج إطار الدولة المركزية.

خلاصة القول : مثلت الشبكات الاجتماعية، بكلا نوعيها التقليدي والحديث، أصبحت أداة استراتيجية لإعادة تشكيل الوعي العام وتوجيه السلوك الجماهيري. في العراق، أظهر الواقع كيف يمكن لهذه الشبكات أن تتحول من مجرد وسائل تواصل إلى **آليات نفوذ سياسي واجتماعي قوية**، قادرة على الحشد، التحكم، وإعادة توزيع السلطة ضمن المجتمع.

رابعاً : **التأثير غير المباشر على السياسة :**

إن التأثير غير المباشر على السياسة يعني قدرة الفاعلين — سواء كانوا مرجعيات دينية، شبكات اجتماعية، أو جماعات ضغط — على توجيه قرارات صناع القرار السياسي دون امتلاك سلطة تنفيذية مباشرة . هذه القدرة تستند إلى عوامل مثل : الشرعية الرمزية، والتأثير المجتمعي، والنفوذ الاقتصادي، والتحكم بالمعلومات، فتصبح السياسة أداة يُعاد تشكيلها وفق مصالح هذه القوى غير الرسمية.

أولًا: آليات التأثير غير المباشر :

- **الضغط الاجتماعي والثقافي** القوى المجتمعية أو الدينية تخلق رأيًا عامًا يفرض على صناع القرار السياسي اتخاذ مواقف معينة، مثل دعم أو

رفض قانون أو سياسة معينة. في هذه الحالة، السياسيون يميلون إلى التوافق مع المجتمع لتجنب فقدان الشرعية أو قاعدة الدعم الشعبي.

- **توجيه النقاش العام** : عبر وسائل الإعلام، وسائل التواصل الاجتماعي، أو المنابر الدينية، يمكن صياغة النقاش السياسي بطريقة تجعل بعض الخيارات مرغوبة أو غير مقبولة لدى الجماهير، وبالتالي تضطر الحكومة أو البرلمان للتماشي مع هذه الضغوط.
- **إعادة تشكيل الأولويات السياسية** : حتى دون تدخل مباشر، تستطيع القوى الرمزية أو الجماعات المؤثرة أن تحوّل اهتمام الدولة نحو قضايا محددة، مثل الأمن، الطائفية، الاقتصاد، أو الإصلاحات، بما يتوافق مع مصالحها.
- **التحكم في الحشد أو المقاومة الشعبية** : القدرة على حشد الجماهير ضد أو مع السياسات الحكومية تجعل من الصعب على السياسيين تجاهل هذه القوى. الحشد الشعبي يصبح وسيلة ضغط قوية، تضطر السلطات إلى التكيف مع مطالبها أو تفادي المواجهة.

وفي العراق، لعبت العشائر الشيعية في المحافظات الجنوبية مثل البصرة، ذي قار، النجف، وكربلاء دورًا محوريًا في التأثير غير المباشر على السياسة:

١. **الضغط على الأحزاب السياسية الشيعية** : لقد كانت لدى العشائر القدرة على حشد السكان للتصويت أو الامتناع عن التصويت، ما

يجبر الأحزاب السياسية على التشاور معهم قبل اتخاذ قرارات كبرى، مثل تشكيل الحكومة أو اختيار الوزراء.

٢. **الحشد الشعبي والتأثير على الأمن المحلي** : كانت بعض العشائر الشيعية قادرة على تعبئة سكان مناطقها للمشاركة في احتجاجات أو مقاومة إجراءات حكومية، ما أجبر السلطات على التكيف مع مطالبها لتجنب الفوضى.

٣. الارتباط بالمرجعية الدينية : غالبًا ما تعمل العشائر بالتوافق مع مواقف المرجعية الشيعية في النجف، مما يضاعف تأثيرها الاجتماعي والسياسي، فتصبح قوة ضغط مزدوجة: (شرعية دينية + قوة عشائرية) .

خلاصة القول : إن التأثير غير المباشر على السياسة يعتمد على القدرة الرمزية، القوة الاجتماعية، والتحكم بالمعلومات، دون الحاجة إلى سلطة تنفيذية مباشرة. في العراق، ظهر هذا بوضوح بعد ٢٠٠٣ من خلال المرجعيات الدينية، العشائر، والشبكات الاجتماعية، حيث تمكنت هذه القوى من توجيه السياسات، تعديل القرارات، وإعادة ترتيب الأولويات السياسية، كلها **بطرق غير مباشرة لكن مؤثرة للغاية.**

خامساً : الفوضى كفرصة لإعادة البناء:

يفهم الغرب الفوضى على أنها ليست مجرد غياب للاستقرار، بل تُنظر إليها أحيانًا كفرصة استراتيجية لإعادة ترتيب القوى السياسية والاجتماعية

وإعادة بناء هياكل السلطة ، كذا هي النظرية عند هؤلاء المنظرين ، وفي البلدان التي تعاني من انقسامات داخلية وضعف الدولة المركزية، يُعتبر من الممكن استغلال الفوضى لتمرير مشاريع إعادة الهيكلة أو خلق توازنات جديدة للسلطة. ومع ذلك، يظل هذا المفهوم نظريًا أكثر منه عمليًا، إذ تكشف التجارب على الأرض أن الفوضى غالبًا ما تتخذ مسارات غير متوقعة، وتنتج قوى محلية أو ديناميات اجتماعية خارجة عن السيطرة، ما يجعل النتائج الفعلية بعيدة عن التخطيط الاستراتيجي المأمول.

كما يمكن أن تستغل هذه الفوضى قوى خارجية لم تشارك مباشرة في التخطيط العسكري أو الاستراتيجي، فتتحول إلى أدوات لنفوذها الخاص بما يتجاوز قدرة المخططين الأصليين على السيطرة ، ومثال على ذلك توجيه إيران لبعض المكوّنات الشيعية في العراق، حيث استغلت الانقسامات الداخلية والفوضى القائمة لتعزيز حضورها السياسي والأمني، مستفيدة من الفراغ الذي أحدثته هشاشة الدولة المركزية وعدم قدرة القوى المحلية على فرض سلطة موحدة.

إن طبيعة الفوضى تتجسد في تراجع قدرة الدولة على فرض القانون والنظام، انتشار الانقسامات الداخلية، وظهور قوى غير رسمية أو موازية للسلطة. في هذه المرحلة، يصبح الإطار التقليدي للقرار السياسي ضعيفًا أو مشوشًا، ما يتيح للفواعل الجدد فرصة لإعادة تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي، النقطة الأخرى : الفوضى كفرصة استراتيجية

- **إعادة ترتيب السلطة** : الفوضى تسمح للقوى المحلية أو الخارجية بإعادة توزيع النفوذ، سواء عبر تشكيل كيانات سياسية جديدة، من خلال دعم أحزاب معينة، أو تعزيز وجود جماعات مسلحة تتحكم بمناطق محددة.
- **إعادة بناء مؤسسات الدولة** : في مرحلة ضعف الدولة المركزية، يمكن استغلال الفوضى لإدخال إصلاحات، إعادة هيكلة الوزارات، أو تطوير نظام سياسي أكثر توافقًا مع الواقع الجديد.
- **إعادة صياغة التحالفات الاجتماعية والسياسية** : تتيح الفوضى المجال لإعادة رسم التحالفات بين المكونات الاجتماعية، الطوائف، والعشائر، ما يؤدي إلى تشكيل قاعدة دعم جديدة للمؤسسات أو القوى الناشئة.
- **استثمار الفراغ السياسي والاقتصادي** : في غياب سلطة مركزية قوية، يمكن للقوى المؤثرة استثمار الفراغ في خلق شبكات نفوذ اقتصادية وسياسية، أو توجيه الموارد بطريقة تعزز مصالحها.

رغم أن الفوضى يمكن أن يُنظر إليها نظريًا كفرصة لإعادة البناء وإعادة ترتيب موازين القوى، إلا أن الواقع العراقي منذ عام ٢٠٠٣ يوم الناس هذا كشف عن صورة مختلفة تمامًا. ففي حين كان من الممكن أن تُستثمر الفوضى كأداة لإعادة تشكيل المشهد السياسي والاجتماعي، بما يخدم استقرار المؤسسات ويواكب الواقع الجديد، إلا أن الفوضى تحولت عمليًا إلى حالة من الاضطراب العميق، بعيدة عن أي ضبط أو توجيه

استراتيجي، مما أعاق إمكانية استخدامها كأداة لإعادة البناء أو إعادة ترتيب القوى، وأدى إلى اعتقاد بعض المراقبين بأنها فوضى متعمدة تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية خفية، إذ تصاعدت الانقسامات الداخلية، وامتد النفوذ العشائري والميليشيوي بصورة غير منضبطة، وتكوّنت تحالفات متناقضة، كل ذلك أدى إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي بدل أن يصبح الفوضى أداة لإعادة الهيكلة البناءة.

لكن من كان يتوقع أن تطبيق (الفوضى الخلاقة سيؤدي إلى :

١. **تدهور مؤسسات الدولة :**
- تصبح الحكومة عاجزة عن فرض القانون والنظام.
- تنهار أجهزة الأمن والقضاء والإدارة العامة، ما يؤدي إلى شلل الدولة في تقديم الخدمات الأساسية.

٢. **تصاعد العنف والصراعات الداخلية :**
- الانقسامات الطائفية والعرقية تتحول إلى صراعات مسلحة مفتوحة.
- ظهور المليشيات والفصائل المسلحة كقوى موازية للدولة، ما يزيد من قوة النفوذ غير الرسمي ويضعف الدولة المركزية.

٣. **استغلال القوى الخارجية :**
- الدول أو الجهات الخارجية تستغل الفراغ والفوضى لتوجيه الصراعات بما يخدم مصالحها، سواء عبر الدعم العسكري أو السياسي لجماعات معينة، أو عبر التأثير الاقتصادي والثقافي.

٤.**ضعف الشرعية والولاء الوطني**

- مع انتشار الفوضى، يزداد انقسام المجتمع بين ولاءات محلية وطائفية، ويضعف شعور المواطنين بالانتماء للدولة المركزية.
- هذا يؤدي إلى زيادة النفوذ الرمزي للمرجعيات الدينية، العشائر، والفصائل المسلحة على حساب سلطة الدولة.

٥. **تدهور الاقتصاد والخدمات:**

- الفوضى المستمرة تعطل النشاط الاقتصادي، توزيع الموارد، والبنى التحتية.
- السكان يصبحون أكثر اعتمادًا على قوى محلية أو شبكات اجتماعية لتأمين احتياجاتهم، ما يزيد من قوة النفوذ غير الرسمي.

ومن المعلوم أن عدم السيطرة على الفوضى يحولها من فرصة لإعادة البناء إلى حلقة مفرغة من الانهيار والفوضى المستمرة، حيث:

- تنهار الدولة المركزية مؤسساتياً وسياسياً.
- تتفاقم الصراعات الداخلية.
- يزداد تدخل القوى الخارجية واستغلالها للفراغ.
- تضعف الهوية الوطنية ويزداد الولاء للكيانات غير الرسمية مثل العشائر والفصائل والمراجع الدينية.

كما أن الفوضى غير المسيطر عليها تؤدي إلى تفكك الدولة والمجتمع، بينما الفوضى الخاضعة لإدارة ذكية يمكن أن تتحول إلى أداة لإعادة البناء وإعادة ترتيب القوى السياسية والاجتماعية.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق ، فبعد سقوط نظام صدام حسين، انفتحت بوابة الفوضى في العراق على مصراعيها ، في البداية، بدا أن الفوضى تمثل فرصة لإعادة البناء؛ حيث استطاعت المرجعية الدينية الشيعية، العشائر، والمليشيات المسلحة أن تعيد ترتيب نفوذها، وتشكل تحالفات جديدة، وتوجه العملية السياسية بما يخدم مصالحها، خاصة في المحافظات الجنوبية والوسطى.

لكن الدولة لم تتمكن من السيطرة على هذه الفوضى، فحدثت عواقب واضحة:

- تفكك مؤسسات الدولة وضعف أجهزة الأمن والقضاء.
- تصاعد العنف الطائفي والصراعات بين المكونات المختلفة.
- ظهور مليشيات وفصائل مسلحة كقوى موازية للدولة تتحكم بالأمن والخدمات المحلية.
- تدخل قوى خارجية لاستغلال الفراغ والفوضى لتحقيق مصالحها.
- ضعف الولاء الوطني واعتماد السكان على المرجعية والعشائر والفصائل المسلحة لتأمين حياتهم اليومية.

نتيجة لذلك، تحولت الفوضى من فرصة لإعادة البناء إلى حلقة مستمرة من الانقسامات والتفكك، حيث بقيت الدولة المركزية عاجزة عن فرض سيطرتها الكاملة، بينما استمرت القوى غير الرسمية بالتمدد والنفوذ بشكل مباشر وفعّال على الصعيد السياسي والاجتماعي.

سادساً : التعلم من التاريخ :

يقدم التاريخ للدول والمجتمعات دروسًا قيمة حول كيفية إدارة الانقسامات، والفوضى، والقوى غير الرسمية، كما أن فهم أسباب الصراعات السابقة، واستراتيجيات القوى الداخلية والخارجية، وعواقب عدم السيطرة على الفوضى، يمكن أن يساعد في تجنب تكرار الأخطاء وبناء مستقبل أكثر استقرارًا ، لذا فيمكن القول أن أهمية التاريخ تتمثل بالآتي :

- **فهم ديناميكيات الانقسامات الداخلية** : إنَّ دراسة كيف تم استغلال الانقسامات الطائفية والعرقية في الماضي، تساعد على بناء استراتيجيات لاحتوائها أو إدارتها قبل أن تتحول إلى أداة تفكيك للدولة.
- **التقدير الحقيقي للقوة الرمزية للمرجعيات** : يوضح التاريخ أن المرجعيات الدينية والعشائرية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على السياسة والمجتمع، حتى دون سلطة تنفيذية ، وإدراك هذا يمكن أن يساهم في إيجاد آليات للتعاون أو الموازنة بين الدولة والمراجع الاجتماعية.
- **تجنب التدهور الناتج عن الفوضى** : إن دراسة مراحل الفوضى السابقة تساعد على تطوير خطط لإدارتها بشكل يحولها من تهديد إلى فرصة للبناء، بدلًا من السماح لها بالتحول إلى حلقة مفرغة من الانهيار والانقسامات.
- **استخدام الخبرات السابقة لتطوير مؤسسات الدولة** : ضرورة مراجعة كيف فشلت أو نجحت المؤسسات الحكومية سابقًا يعطي إرشادات

لتصميم مؤسسات أكثر مرونة وفاعلية، قادرة على مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية.

إن التعلم من التاريخ يعني استخلاص الدروس من التجارب السابقة لفهم ديناميكيات الانقسامات، والقوة الرمزية للمرجعيات، والفوضى، والشبكات الاجتماعية، وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فيوضح التاريخ المعاصر بعد ٢٠٠٣ أن عدم التعلم من هذه الدروس يؤدي إلى تفكك الدولة ، وتوسع النفوذ غير الرسمي، بينما الاستفادة من الخبرات السابقة يمكن أن تساعد في إدارة الفوضى، تعزيز الدولة المركزية، وبناء مستقبل سياسي واجتماعي أكثر استقرارًا.

لقد بنى برنارد لويس نظرية **(الفوضى الخلاقة)** على فهم عميق للتاريخ السياسي والاجتماعي للدول العربية والإسلامية، مستفيدًا من التجارب السابقة للدول التي عانت من الانقسامات الداخلية وضعف الدولة المركزية ، ومن خلال دراسة التاريخ، لاحظ برنارد لويس أن الانقسامات الطائفية والعرقية والسياسية لم تكن مجرد أحداث عشوائية، بل كانت عوامل أساسية يمكن استغلالها لتفكيك الدولة أو إعادة ترتيب السلطة وفق أهداف محددة، كما أن التجارب التاريخية أظهرت له قوة المرجعيات الدينية والاجتماعية في توجيه السلوك الاجتماعي والسياسي حتى دون سلطة تنفيذية، وهو ما جعله يركز على الدور الرمزي للمرجعية والعشائر في التأثير غير المباشر على صناع القرار والمجتمع المدني.

استفاد برنارد لويس أيضًا من أمثلة انهيار الدولة المركزية في التاريخ، حيث لاحظ أن ضعف مؤسسات الدولة يخلق فراغًا يسمح للقوى المحلية أو الخارجية بإعادة بناء المشهد السياسي والاجتماعي وفق مصالحها، مع إبقاء بعض القوى غير الرسمية على النفوذ في المناطق الحيوية ، ومن هذا المنطلق، ربط برنارد

لويس بين الفوضى وإعادة البناء، معتبرًا أن الفوضى ليست تهديدًا فقط، بل يمكن أن تكون فرصة لإعادة ترتيب القوى ، وتطبيق تغييرات استراتيجية على بنية الدولة والمجتمع، كما شهدت التجارب التاريخية بعد الحروب الأهلية أو الأزمات السياسية الكبرى.

ولقد أتاح التاريخ بالنسبة له توقع النتائج المحتملة، مثل توسع نفوذ المليشيات والفصائل المسلحة، وتدخل القوى الخارجية، وارتفاع دور المرجعيات والعشائر في ظل غياب السيطرة المركزية ، كل هذه الاستنتاجات التاريخية أعطت نظرية الفوضى الخلاقة مصداقية عملية، وساعدته على صياغة نموذج يمكن تطبيقه على واقع معاصر مثل العراق بعد عام ٢٠٠٣، حيث تجسدت هذه الديناميكيات بشكل ملموس من خلال انهيار الدولة المركزية، استثمار الانقسامات الداخلية، صعود النفوذ الرمزي للمرجعية والعشائر، وانتشار الفوضى التي استُغلت كأداة لإعادة ترتيب القوى السياسية والاجتماعية.

يتبيّن مما مرَّ أن نظرية **(الفوضى الخلّاقة)** ، كما يعرضها برنارد لويس تستند إلى توظيف الانقسامات الداخلية، مع الاعتماد على القوة الرمزية التي تمثلها المرجعيات الشيعية في دعم مسار التفكك التدريجي للدولة. وفي الوقت نفسه فإنها ترتكز على الاستخدام الاستراتيجي للشبكات الاجتماعية في التأثير غير المباشر في صنع القرار السياسي ، وتُعامل الفوضى — في هذا السياق — بوصفها فرصة لتعظيم المكاسب وإعادة تشكيل التوازنات، مع استحضار الدروس التاريخية لتوجيه السياسات وإعادة ترتيب المشهدين السياسي والاجتماعي. وكل هذا العراق بعد عام ٢٠٠٣ نموذجًا حيًا لتطبيق هذه النظرية، حيث يمكن رؤية كل هذه العناصر تتفاعل بشكل ملموس على الأرض.

لقد استُغلت الانقسامات الطائفية والعرقية والسياسية لتفكيك العراق ، فيما لعبت المرجعية الدينية والعشائر دورًا رئيسيًا في توجيه المجتمع والسياسة دون امتلاك سلطة رسمية تنفيذية.

إنَّ الفوضى التي أعقبت انهيار النظام السابق لم تكن حالة عشوائية محضة، بل تحولت إلى ساحة لإعادة توزيع موازين النفوذ، وتشكيل تحالفات جديدة، واستثمار الفراغين السياسي والاقتصادي. كما جرى توظيف الشبكات الاجتماعية — التقليدية منها كالعشائر والطوائف، والحديثة مثل منصات التواصل الرقمي — بصورة استراتيجية لتوجيه الرأي العام، وحشد الجماهير، وتعزيز الضغط على صُنّاع القرار.

لقد أظهرت التجربة العراقية أيضًا أن التأثير غير المباشر على السياسة، سواء عبر المرجعية أو العشائر، يمكن أن يكون أكثر قوة وفعالية من النفوذ الرسمي، إذ يسمح بتوجيه القرارات وإعادة ترتيب الأولويات دون مواجهة مباشرة مع الدولة المركزية. ومع ذلك، أظهرت التجربة أيضًا عواقب عدم السيطرة على الفوضى، حيث أدى استمرارة الانقسامات وانتشار الفوضى إلى تفكك المؤسسات، تصاعد العنف، توسع النفوذ غير الرسمي، وتدخل القوى الخارجية، ما جعل العراق يعيش في حلقة مستمرة من الاضطرابات وعدم الاستقرار.

كان اعتماد برنارد لويس على المعطيات التاريخية عنصرًا جوهريًا في بناء هذه النظرية وصياغة مرتكزاتها الأساسية، فقد أتاح له فهم التجارب السابقة للدول العربية والإسلامية، خاصة في كيفية استغلال الانقسامات الداخلية، وقوة المرجعيات الشيعية ، وضعف الدولة المركزية، والفوضى، لتطوير نموذج يمكن تطبيقه على الواقع المعاصر. وهذا النموذج يوضح أن الفوضى ليست مجرد تهديد، بل يمكن أن تتحول إلى أداة استراتيجية لإعادة البناء وإعادة ترتيب القوى

إذا ما أُديرت بحكمة، أما إذا تركت دون إدارة، فإنها تتحول إلى حلقة مفرغة من الانقسامات والتفكك.

خلاصة القول، دراسة إن **(الفوضى الخلاقة)** من منظور برنارد لويس ، مع تطبيقها على العراق، تقدم رؤية شاملة لفهم كيفية استغلال القوى الداخلية والخارجية للانقسامات والفوضى لإعادة تشكيل السلطة والمجتمع .وهي دعوة لفهم التاريخ بدقة، لتحويل الفوضى من تهديد محتمل إلى فرصة لإعادة بناء الدولة، وإدراك أن إدارة الانقسامات، الشرعية الرمزية، والشبكات الاجتماعية ليست خيارًا ثانويًا بل ضرورة لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمعات المعقدة.

الفصل السابع

الشيعة

وهندسة الفوضى الخلاقة

تمهيد :

برزت في المشهد السياسي والاجتماعي للعراق – بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ – الفوضى كعامل رئيسي ، أعادت تشكيل خريطة النفوذ والسلطة. وقد لعبت الطائفة الشيعية، عبر المرجعية الدينية والعشائر، دورًا مركزيًا في هندسة هذه الفوضى واستثمارها لصالح إعادة ترتيب المشهد السياسي والاجتماعي، و لم يكن دور الشيعة مجرد مشاركة ضمن القوى المحلية، بل كان نتيجة لتراكمات تاريخية واجتماعية أعطتهم قوة رمزية وقدرة على التأثير غير المباشر على صناع القرار، وتحريك المجتمع وفق مصالح محددة.

هذا الفصل يسلط الضوء على الكيفية التي استخدمت فيها المرجعية الشيعية والقوى العشائرية نفوذها الرمزي والاجتماعي في سياق الفوضى الخلاقة، وكيف ساهم هذا الدور في تفكيك العراق وتفتيته، والتحكم في الموارد والمناطق الحيوية، كما يستعرض الفصل العلاقة بين القوة الرمزية للشيعة والفوضى التي اجتاحت البلاد، موضحًا كيف تحول النفوذ المجتمعي إلى أداة استراتيجية ساهمت في تفكيك الدولة المركزية وإعادة رسم الخارطة السياسية للعراق.

من خلال هذا التحليل، يتّضح أن دور الشيعة في سياق الفوضى الخلّاقة لم يكن نتاجًا لحراك عشوائي أو فعلًا تلقائيًا، بل جاء نتيجة تفاعل معقّد بين البنى الاجتماعية والسياسية، والشرعية الرمزية، والانقسامات الداخلية. ومن ثمّ فإن تحليل هذا الدور يُعدّ مدخلًا أساسيًا لفهم الديناميكيات التي تلت سقوط النظام السابق، وتفسير استمرار حالات الفوضى والتحولات السياسية حتى الوقت الحاضر.

لم تقتصر الهندسة الشيعية للفوضى على السياسة والمؤسسات الرسمية، بل امتدت إلى التأثير على البنية الاجتماعية والثقافية للعراق، عبر توظيف شبكات العشائر والمرجعية في الضغط على المجتمع المدني، وتوجيه الولاءات الطائفية بما يضمن استمرار هيمنة النفوذ الشيعي على القرار الوطني. هذا التمركز الاستراتيجي – على الرغم من أنه منح الشيعة قوة سياسية رمزية – إلا أنه جاء على حساب وحدة العراق، ومصالح الطوائف الأخرى، والاستقرار الوطني، حيث أصبح المجتمع العراقي يعيش في حلقة مستمرة من الانقسامات والتوترات الطائفية، الأمر الذي انعكس على الأمن والخدمات والاقتصاد.

بالتالي، يظهر أن دور الشيعة في الفوضى الخلاقة لم يكن مجرد حراك سياسي، بل كان استراتيجية مدروسة استغلت الفوضى لإعادة بناء النفوذ السياسي والمادي على حساب الدولة والمكونات الأخرى .هذا الفصل سيحلل بالتفصيل كيف تم تنفيذ هذه الهندسة، ما هي الآليات التي استخدمها الشيعة، وكيف انعكس ذلك على المشهد العراقي بعد ٢٠٠٣، ليكون فهم هذا الدور مفتاحًا لفهم الديناميكيات السياسية والاجتماعية التي ما زالت تؤثر على العراق حتى اليوم.

وسأقدم لك استعراضًا تحليليًا موضوعيًا لما يمكن تسميته الفوضى داخل الشيعية في العراق بعد ٢٠٠٣، دون تعميم أو استهداف طائفي، وإنما بوصفها ظاهرة سياسية داخل مكوّن كبير أثّرت على الدولة العراقية ككل. سيكون العرض مركزًا، تاريخيًا، عميقًا، وسرديًا.

أولاً : الفوضى السياسية :

بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، دخل البيت الشيعي في العراق مرحلة من الفوضى السياسية المعقدة والمتشابكة، حيث لم يكن هناك مشروع موحد أو قيادة مركزية تجمع القوى المختلفة، فقد ظهرت عدة مراكز نفوذ متنافسة، شملت المرجعية الدينية في النجف، والأحزاب التقليدية مثل الدعوة والمجلس الأعلى، والتيار الصدري، والمليشيات المسلحة التابعة لهذه الأحزاب ، والتي نمت بسرعة بعد الاحتلال، كل من هذه القوى كان يمتلك رؤى وأهدافًا مختلفة حول مستقبل الدولة، مما أدى إلى صراع دائم على النفوذ والسيطرة.

لم يقتصر التنافس على المناصب البرلمانية والوزارية، بل امتد إلى مؤسسات الدولة، حيث تسابقت الأحزاب والفصائل للسيطرة على الوزارات الحيوية مثل الداخلية والنفط والمالية، بالإضافة إلى مناطق النفوذ في المحافظات الجنوبية ، مثل الموانئ والمنافذ الحدودية ، ومع تزايد تأثير الميلشيات الشيعية، أصبح هناك ازدواج في السلطة: سلطة الدولة الرسمية مقابل سلطة الميلشيات، مما أضاف بعدًا أمنيًا وعسكريًا للفوضى السياسية.

كما لم تقتصر الفوضى على البعد السياسي فقط، بل امتدت إلى المجال الاقتصادي، حيث نشأت شبكات مالية ومقاولاتية مرتبطة بالأحزاب والفصائل، استغلت الموارد العامة والمنافذ الاقتصادية لتعزيز نفوذها بدلاً من تطوير الدولة، ما ساهم في استدامة حالة الفوضى وتعميق التشرذم داخل البيت الشيعي.

وعلى الرغم من تعدد القوى الشيعية وتباين مصالحها، فإن المرجعية الشيعية استطاعت، بما تمتلكه من ثقل رمزي واجتماعي، أن تستثمر حالة الفوضى لتوسيع نطاق تأثيرها وتعزيز حضورها في المشهد السياسي والاجتماعي، فقد حولت بعض التحولات والصراعات الداخلية إلى فرص لإعادة فرض دورها كمرجعية موجِّهة، ولتعزيز موقعها في إدارة التوازنات داخل البيت الشيعي.

وفي الوقت نفسه، ساهمت التدخلات الخارجية — الأميركية والإيرانية — في تعميق الانقسامات، ما أتاح للمرجعية مساحة أوسع للتحرك بوصفها قوة ضابطة أو موازِنة، وهو ما منحها نفوذًا إضافيًا في بيئة تتنازعها الولاءات الداخلية والإقليمية.

نتيجة كل هذه العوامل كانت بيتًا شيعيًا يعيش فوضى داخلية مستمرة، تجعل من الصعب على أي قوة داخلية تشكيل مشروع وطني متماسك، بينما ساهم هذا الصراع في استمرار هشاشة الدولة العراقية وتفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية على مستوى البلاد.

وقد واجهت المرجعية الشيعية في النجف تحديًا مزدوجًا: المحافظة على دورها الروحي والرمزي من جهة، والتأثير على السياسة والمجتمع من جهة أخرى، بشكل عام، لم تصدر المرجعية أو مرجعياتها فتوى مباشرة تقول بوجوب تفكيك الدولة أو استغلال الفوضى لمصالح محددة، لكنها لم تمنع بشكل واضح بعض الممارسات السياسية والفصائلية التي ساهمت في خلق الفوضى، خاصة عندما كانت هذه الممارسات تصب في مصلحة حماية الطائفة أو تعزيز نفوذها في المشهد السياسي.

وبالتالي، يمكن القول إن المرجعية شرعنت الفوضى بشكل ضمني وغير مباشر من خلال:

- **إضفاء الشرعية الرمزية على الفصائل** : منحها الغطاء الديني والسياسي لممارسة النفوذ دون التورط المباشر في أعمال عنف أو فساد.
- **توجيه المجتمع السياسي والاجتماعي** : ركز الخطاب الديني أحيانًا على حماية المصالح الشيعية والرد على ما اعتبر تهديدًا للطائفة، ما ساعد على استثمار الانقسامات والفوضى دون أن يكون هناك تصريح رسمي بممارسات معينة.
- **التحفظ المباشر** : كانت المرجعية في بعض الحالات، تحاول تهدئة النزاعات بين الأحزاب والفصائل، لكنها لم تملك أدوات فرضية قوية لمنع كل التجاوزات، مما أتاح استمرار الفوضى بشكل فعلي على الأرض.

على سبيل المثال، لعبت المرجعية دورًا في القبول الضمني لفصائل مسلحة شيعية مثل كتائب بدر، جيش المهدي، وعصائب أهل الحق، ورغم وجود هذه الفصائل خارج الإطار الرسمي للدولة، إلا أنها استفادت من الغطاء الشرعي الذي توفره المرجعية الشيعية لتوسيع نفوذها العسكري والسياسي، سواء في بغداد أو في المحافظات الجنوبية ، وكان لهذه الفصائل دور مباشر في السيطرة على المنافذ الحدودية، المؤسسات

الأمنية، والوزارات الحيوية، ما ساعدها على تكريس نفوذها على حساب الدولة والمكونات الأخرى.

كما ساعدت المرجعية ضمنيًا في استمرار الصراعات بين الأحزاب الشيعية، مثل الصراع بين المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وحزب الدعوة، والتيار الصدري. على الرغم من وجود خطاب مرجعي يدعو إلى ضبط النزاعات، فإن ضعف القدرة على فرض هذا التوجيه وغياب أدوات إلزامية، سمح بانتشار النفوذ الموازٍ والتمرد السياسي، ما أفرز فوضى مؤسسية مستمرة.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد دعمت المرجعية شبكات العشائر والقوى المجتمعية الشيعية بشكل غير مباشر، من خلال إشارات رمزية أو تصريحات عامة حول حماية مصالح الطائفة، مما شجع بعض القوى على استغلال الفوضى لتعزيز سيطرتها على الموارد الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك المنافذ الاقتصادية، الموانئ، وقطاع المقاولات.

لقد تجسد هذا السماح الضمني أيضًا في الفترة التي أعقبت انسحاب القوات الأمريكية جزئيًا، حيث برزت الفصائل المسلحة الشيعية في السيطرة على المدن الجنوبية وإدارة بعض الخدمات المحلية، ما أعطى المجتمع الشيعي إحساسًا بالاستقلالية والأمن النسبي، لكنها في الواقع كانت استغلالًا للفوضى على حساب الدولة الموحدة وبقية الطوائف العراقية.

وعلى الرغم من الفوضى والتنافس الداخلي داخل البيت الشيعي بعد ٢٠٠٣، كانت هناك نقطة تلاقي مهمة بين المرجعية الدينية والقوى السياسية والميليشيات المسلحة، تمثلت في مصالح مشتركة محدودة لكنها

استراتيجية، فقد أدركت جميع الأطراف أن حماية الطائفة والمجتمع الشيعي في ظل انهيار الدولة المركزية كانت أولوية قصوى، فشكلت هذه الحاجة قاعدة للتوافق المؤقت، فالمرجعية قدمت الغطاء الرمزي والديني، ما منح القوى السياسية والفصائل شرعية أمام المجتمع الشيعي، بينما استفادت المرجعية من وجود هذه القوى لضمان حماية مناطق النفوذ والحفاظ على مصالح الطائفة.

كما ارتبطت هذه المصالح بالبعد السياسي، حيث استخدمت الأحزاب والفصائل النفوذ المرجعي لتعزيز موقفها في الحكومة والبرلمان، والسيطرة على المناصب الحيوية والمناطق الاقتصادية ، وفي المقابل، كانت المرجعية تتغاضى غالبًا عن هذه السيطرة طالما لم تمس بصورة الطائفة أو مصالحها الأساسية، مما خلق توافقًا مؤقتًا بين النفوذ الرمزي والمصالح المادية.

حتى على المستوى الإقليمي والدولي، وجد المرجعون والسياسيون أرضية مشتركة في مواجهة النفوذ الخارجي، سواء كان أمريكيًا أو إيرانيًا، وحرصوا على حماية استقلال القرار المحلي ضمن الحدود الممكنة، مع الحفاظ على مصالح الطائفة في المشهد السياسي الجديد.

باختصار، المرجعية الشيعية لم تصدر فتوى واضحة بتطبيق الفوضى، لكنها سمحت ضمنيًا بممارسات سياسية وعسكرية ساهمت في الفوضى واستغلالها من قبل بعض القوى، دون أن تتحمل المسؤولية المباشرة عنها.

وإذا عدنا إلى يرنارد برنارد لويس في كتاباته وأبحاثه حول الشرق الأوسط، ركز برنارد لويس على الفوضى كأداة استراتيجية يمكن استخدامها لإعادة ترتيب الدولة والمجتمع، خاصة في سياق الانقسامات الداخلية والطائفية. من هذا المنظور، كان ينظر إلى ممارسات القوى المحلية، بما فيها الفصائل الشيعية والمرجعية، على أنها وسائل طبيعية لاستثمار الانقسامات التاريخية والاجتماعية، وليس بالضرورة كأفعال أخلاقية أو وطنية.

ولقد كان واعيًا لهذه الممارسات واستثمار الانقسامات والطائفية، لكنه تناولها من زاوية تحليل استراتيجي للفوضى الخلاقة، وليس من منظور نقد أخلاقي أو وطني. أي أن ما حصل في العراق بعد ٢٠٠٣ يمكن تفسيره ضمن النظرية العامة للفوضى الخلاقة التي صاغها، حتى لو تحولت الفوضى في الواقع إلى ما يمكن وصفه بـ"استغلال أناني للنفوذ"، وهو ما لم تكن النظرية تأخذ بالاعتبار تأثيره الأخلاقي أو الاجتماعي الكامل.

وبعد أن تمكنت القوى السياسية والفصائل الشيعية من السيطرة على المناصب الحيوية والمناطق الاقتصادية والمراكز السياسية، ظهرت آثار واضحة على المستويين الداخلي والخارجي، أظهرت هشاشة الدولة واستمرار الفوضى.

لقد أدت الهيمنة الشيعية على العراق إلى نتائج كارثية على المستوى السياسي .

فداخلياً أدى ذلك إلى :

١. **تفكيك الدولة المركزية:** إن الهيمنة الشيعية على الحكومة والوزارات الحيوية مثل الداخلية والنفط أدت إلى ضعف المؤسسات الرسمية، وانتشار ازدواجية السلطة بين الحكومة والفصائل المسلحة، ما جعل الدولة عاجزة عن فرض القانون والنظام.

٢. **استمرار الانقسامات الطائفية:** لقد كان لسياسات السيطرة والتفضيل الطائفي نتائج وخيمة ، إذ تفاقم التوتر بين المكونات العراقية، خاصة السنة والأقليات، مما عزز شعور التهميش والغضب لدى هذه المكونات وأدى إلى ظهور حركات مقاومة ومليشيات مقابلة.

٣. **الفساد الاقتصادي واستغلال الموارد:** إن الهيمنة على المنافذ والمشاريع الاقتصادية أوجد شبكات فساد واسعة مرتبطة بالأحزاب والفصائل الشيعية، مما أضعف قدرة الدولة على توزيع الموارد بشكل عادل، وخلق شعورًا بالظلم الاجتماعي والاقتصادي.

٤. **ضعف الشرعية الوطنية:** سيطرة الطائفة الشيعية على مفاصل الدولة مما عزز الانقسامات، وجعل القرارات السياسية مرتبطة بالمصالح الطائفية أكثر من كونها مصالح وطنية، وقد أدى هذا إلى انعدام ثقة المواطن العراقي بالدولة ومؤسساتها.

أما النتائج النتائج الخارجية :

١. **تفاقم النفوذ الإقليمي:** هيمنة القوى الشيعية على السلطة سهلت التدخل الإيراني في السياسة العراقية، حيث دعمت طهران بعض الأحزاب والفصائل لتعزيز نفوذها، مما قلل من استقلالية القرار العراقي وأضعف القدرة على إدارة علاقات متوازنة مع دول الجوار.

٢. **تدهور العلاقات مع المكونات العربية السنية:** إن السياسات التفضيلية للطائفة الشيعية أدت إلى توترات مع دول الجوار العربي، خاصة السعودية والدول الخليجية، التي رأت في العراق مركز نفوذ شيعي محتمل يهدد مصالحها الإقليمية.

٣. **تأثير على الاستقرار الإقليمي:** لقد جعلت هذه الانقسامات الداخلية والتنافس الطائفي : العراق بيئة غير مستقرة، مما أثر على الأمن الإقليمي، وخلق حواضن للتطرف والعنف، سواء داخليًا أو عبر الحدود، مثل انتشار المليشيات أو الدعم لفصائل مسلحة في مناطق النزاع المجاورة.

ولعل أخطر نقطة في هذا الموضوع ، هي السيطرة الإيرانية السياسية على القوى الشيعية :

فقد وجدت إيران فرصة ذهبية لتعزيز نفوذها داخل العراق، خاصة عبر القوى السياسية والفصائل الشيعية ، ولم تكن هذه الهيمنة مجرد علاقة سياسية سطحية، بل تحكمًا استراتيجيًا معقدًا شمل السياسة والجيش

والاقتصاد معًا ، فقد دعمت طهران الأحزاب الشيعية المختلفة، مثل المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وحزب الدعوة، بالتمويل والتدريب والدعم اللوجستي، مما ساعدها على ضمان سيطرة هذه الأحزاب على مفاصل الدولة بعد الاحتلال مباشرة، كما أمنت الميلشيات الشيعية المسلحة المدعومة من إيران، مثل كتائب بدر وعصائب أهل الحق وحزب الله العراقي ، أدوات لتنفيذ إرادتها على الأرض من خلال السيطرة على المحافظات الجنوبية ومناطق النفوذ الاستراتيجية، وهو ما خلق سلطة موازية أضعفت مؤسسات الدولة المركزية ، وجعلت الحكومة عاجزة عن فرض القانون والنظام.

وعلى المستوى الديني والاجتماعي، استثمرت إيران شبكات المدارس والحوزات المرتبطة بها لتوجيه الخطاب السياسي والديني بما يخدم مصالحها، وخلقت ولاءات مزدوجة بين الولاء للدولة العراقية والولاء لإيران، مما زاد تعقيد المشهد السياسي الشيعي ، وقد انعكس هذا النفوذ على القرارات السياسية، حيث ساعد في تشكيل الحكومات وتوزيع الوزارات والتحالفات بما يخدم المصالح الإيرانية أحيانًا على حساب المصلحة العراقية ، كما ساهم في تعزيز شعور الطوائف الأخرى بالتمييز، وزيادة الانقسامات الطائفية داخل المجتمع العراقي.

أما على المستوى الإقليمي، فقد سمحت الهيمنة الإيرانية على البيت الشيعي لطهران بزيادة نفوذها في العراق والمنطقة، بما في ذلك التأثير على المواقف تجاه الولايات المتحدة ودول الخليج، كما أثارت هذه السيطرة مخاوف عربية ودولية من تحول العراق إلى دولة تحت النفوذ الإيراني،

مما زاد التوترات الإقليمية وأدى إلى تدخلات احتوائية أحيانًا ، علاوة على ذلك، أسهم الدعم الإيراني للمليشيات المسلحة في العراق في توسيع النفوذ العسكري إلى خارج الحدود، وخلق بيئات خصبة للصراعات في سوريا ولبنان، وربط العراق بسلسلة من النزاعات الإقليمية، الأمر الذي انعكس سلبًا على الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها.

وفي الوقت نفسه، ساهمت التدخلات الخارجية — سواء الأميركية أو الإيرانية — في تعميق الانقسامات، ما أتاح للمرجعية مساحة أكبر للتحرك كقوة ضابطة وموازنة، ومنحها نفوذًا إضافيًا في بيئة متشابكة بين الولاءات الداخلية والمصالح الإقليمية.

بالتالي، يمكن القول إن الهيمنة الإيرانية على الشيعة لم تؤثر فقط على المشهد السياسي الداخلي، بل كانت أيضًا أحد أهم العوامل التي ساهمت في استمرار الفوضى، وتفكيك الدولة المركزية، وتعميق الانقسامات الطائفية، وزيادة التدخلات الإقليمية، رغم أنها نجحت في تعزيز النفوذ الشيعي الذي كانت تهدف إليه طهران منذ البداية.

إن الهيمنة السياسية الشيعية على العراق لم تؤدِّ فقط إلى تفكيك مؤسسات الدولة واستمرار الانقسامات الداخلية، بل ساهمت أيضًا في زيادة النفوذ الإقليمي، وضعف الشرعية الوطنية، وتفاقم التوترات مع المجتمع الدولي والدول المجاورة، و ما حدث يعكس التباين بين النظرية والواقع : وبينما كانت **الفوضى الخلاقة** التي طرحها برنارد لويس كفرصة لإعادة

البناء، تحولت على الأرض إلى استغلال أناني للنفوذ على حساب الدولة والوحدة الوطنية.

بهذا الشكل، يظهر تنفيذ الفوضى الخلاقة في العراق ليس مجرد نظرية مطبقة، بل تجربة عملية توضح كيفية استغلال الانقسامات الداخلية، والنفوذ الرمزي، والمصالح المشتركة، والدعم الخارجي لصالح مجموعة محددة، وهو ما يفسر استمرار حالة الانقسام والفوضى حتى اليوم، ويشكل درسًا عمليًا في فهم العلاقة بين : القوة الرمزية، السياسة، والانقسامات الاجتماعية في السياقات الطائفية.

ثانياً : الفوضى الاجتماعية :

تتجلّى الفوضى الاجتماعية في العراق كسردٍ متصل تتشابك فيه الذاكرة التاريخية مع الصدمات السياسية، ويظهر المجتمع فيه كجسدٍ أنهكه التمزق وتنازع الولاءات وانهيار المنظومات التي تمنحه الاستقرار. وتبدأ ملامح هذه الفوضى من اللحظة التي تفككت فيها البُنى التقليدية التي كانت تشكّل شبكة الأمان الاجتماعي ، تراجعت والطبقة الوسطى تبخرت تحت وطأة الحروب والعقوبات، والمؤسسات التي كان يفترض أن تهذّب الخلافات تحوّلت إلى كيانات عاجزة أو مسيّسة. وفي الفراغ الذي نشأ، تمددت قوى بديلة ذات خطاب هووي وطائفي، تفرض حضورها ليس بوصفها خيارات اجتماعية، بل كملاذ اضطراري للفرد الباحث عن حماية.

ومع انهيار النظام السابق، تراجع حضور الطبقة الوسطى والمثقفة في الحياة العامة، وتقلص دورها في التأثير على القرار الاجتماعي والسياسي، في حين ارتفعت مكانة العشيرة والتقاليد البالية، لتصبح القوى التقليدية المهيمنة على ممارسات المجتمع اليومية والسياسية ، وقد أسهم هذا التحول في إعادة رسم التوازنات الداخلية، وإضعاف نفوذ النخب المثقفة، مما منح الولاءات القبلية والمحلية مساحة أوسع لتشكيل المشهد الاجتماعي والسياسي، وإعادة إنتاج هياكل السلطة بطرق تقليدية غالبًا ما تتناقض مع متطلبات الحداثة والدولة المدنية.

لقد تهاوت الدولة كمنظومة قانون وأمن، وانتقل العراق فجأة من دولة مركزية صارمة إلى واقع بلا سلّم واضح للسلطة ، وفي ظل هذا الفراغ وجد المجتمع نفسه محاصرًا بانهيار الثقة: المواطن لا يثق بمؤسسات الدولة، ولا يطمئن إلى الجماعات الخارجة عليها، ولا يشعر بالأمان في المساحات المشتركة. وتحوّل الشارع العراقي إلى مساحة صراع رمزي بين جماعات تتنافس على الهوية قبل أن تتنافس على السلطة، وكل جماعة تبني سرديتها الخاصة وتخلق (آخرًا) تواجهه. ومع الوقت صار الانتماء الطائفي أقوى من الانتماء الوطني، وصار الخوف أقوى من القانون، وصار الولاء للفصيل والعشيرة أقرب إلى الحماية من الولاء للدولة.

ومع امتداد هذه الفوضى، تآكلت الروابط الأفقية بين الأفراد، وتراجعت قيم العمل الجماعي، وأصبح الفساد أكثر من مجرد ظاهرة إدارية بل أسلوب تفكير وسلوك يومي، ولم يعد المجتمع قادرًا على إنتاج الثقة، لأن كل فرد يشعر أنه يعيش في بيئة متقلبة لا يمكن توقعها، وأن القانون مجرد احتمال.

ومع تصاعد الهجرة الداخلية والخارجية تكسرت البنى العائلية والاقتصادية، وضاعت الحدود بين ما هو عام وما هو خاص، وأصبح المجتمع يدور في حلقة من القلق المزمن.

وهكذا تبدو الفوضى الاجتماعية في العراق ليست حدثًا طارئًا، بل حالة تراكمية تتداخل فيها آثار الاستبداد مع آثار الاحتلال، وتلتقي فيها الانقسامات السياسية مع الانقسامات الطائفية، ويتجاور فيها العنف المادي مع العنف الرمزي، حتى أصبح المجتمع يعيش في حالة توتر دائم، يبحث عن الاستقرار لكنه لا يجد الأدوات التي يمكن أن تصنعه.

ومنذ لحظة سقوط الدولة عام ٢٠٠٣ وجد المجتمع الشيعي نفسه أمام فراغ هائل لم يكن مستعدًا له ، فقد كان هذا المجتمع لعقود طويلة محكومًا بضبط مركزي صارم، وحين انهار هذا الضبط بصورة مفاجئة انفجرت داخله تناقضات مكبوتة، وتصارعت روايات متعددة حول القيادة والشرعية والهوية ، وبدأ المشهد يتشكل كفسيفساء متنافرة: مرجعيات دينية تبحث عن دور جديد، أحزاب مسلحة تنشأ من رحم المقاومة أو من بقايا المنفى، طبقات شعبية تندفع بلا حماية، وفضاء عام فقد فيه القانون قدرته على السيطرة.

وبرزت أولى مظاهر الفوضى في تعدد مراكز السلطة داخل البيت الواحد، فبدل أن يكون المجتمع الشيعي كتلة موحّدة، ظهر واقعٌ يتنازع فيه الخط الوطني مع الخط العقائدي، ويتزاحم فيه قرار المرجعية الدينية مع قرار الفصيل المسلح، ويُصادم فيه خطاب النجف خطاب قوى أخرى تمتد مرجعيتها خارج حدود العراق، إن هذا التعدد لم يكن مجرد خلاف سياسي،

بل أصبح صراعًا على النفوذ داخل الشارع الشيعي نفسه، وعلى حق تمثيل (الشيعة) أمام الدولة وأمام العالم.

ثم جاءت الميليشات المسلحة لتجعل المشهد أعقد وأكثر هشاشةً في بنيتها الداخلية ، فقد وُلدت بعضها للدفاع الشعبي في لحظات الانهيار، بينما تشكل البعض الآخر كأجنحة حزبية تسعى لترسيخ سلطة موازية للدولة ، ومع غياب مركز أمني موحّد، صار لكل منطقة لونها المسلح، ولكل مدينة بنية قواها الخاصة، حتى تشكلت داخل المجتمع الشيعي (جزر أمنية) ، منفصلة وقواعد نفوذ لا تخضع جميعها لقيادة واحدة. ومع الوقت تغيرت قواعد السلوك الاجتماعي؛ فالأفراد باتوا يلجأون للفصيل بدل الشرطة، وللحزب بدل المؤسسة، وللزعيم المحلي بدل الدولة.

وقد تجلّت الفوضى كذلك في التنافس الحاد بين الأحزاب الشيعية التي خرجت من الظل إلى الضوء دفعة واحدة ، فكل حزب يحمل ذاكرة منفى، ورؤية أيديولوجية، وشبكة مصالح. ومع غياب العقد الاجتماعي الناظم، تحوّل التنافس إلى صراع على الوزارات والموارد والمناطق والنفوذ الشعبي. وامتدت آثار هذا الصراع إلى الشارع، حيث بدأ الانقسام بين جماهير الأحزاب يُضعف الروابط التقليدية في المدن الجنوبية ويحوّل الولاء السياسي إلى هوية اجتماعية جديدة.

ومع هذا كلّه ظهر ملمح آخر للفوضى وهو انكشاف الطبقات الشعبية . فقد اندفعت أعداد كبيرة من الشباب إلى الانخراط في الفصائل بحثًا عن حماية أو رزق في ظل بطالة متفاقمة، بينما انجرفت فئات أخرى نحو اقتصاد الفساد والسوق السوداء، ومع تراجع دور الدولة في الخدمات

والأمن، أصبحت الأحياء الشعبية مسرحًا لصراعات النفوذ، وانتشرت فيها مظاهر التسلط المحلي، واستُبدلت القوانين الرسمية بقوانين الأمر الواقع.

ولم تكن الساحة الدينية بمعزل عن ذلك؛ فقد شهدت المرجعيات نفسها حالة حراك داخلي ، فبعض المرجعيات حاولت إعادة ضبط الشارع وتوجيهه، وبعضها تورط في شبكة المصالح السياسية، وأخرى اتخذت مسارًا أكثر انعزالًا ، ومع تعدد الأصوات المرجعية، تاه المكلف الشيعي، وتقلصت قدرة المؤسسة الدينية على الحفاظ على وحدة القرار الاجتماعي، وازدادت الهوة بين الخطاب الأخلاقي من جهة، وممارسات القوى التي تزعم الانتماء الديني من جهة أخرى.

وهكذا تتكشف مظاهر الفوضى في المجتمع الشيعي بعد الاحتلال كحالة مركبة: تعدد مراكز السلطة، تضارب الشرعيات، صعود الفصائل، تنافس الأحزاب، ضعف الدولة، انكشاف الفقراء، وارتباك المرجعيات .وكل ذلك جعل المجتمع يتحرك في دوائر متداخلة من القوة والقلق، حيث لا وجود لقائد واحد، ولا لمرجعية واحدة، ولا لقانون واحد، بل فسيفساء من القوى التي تتعايش أحيانًا وتصطدم غالبًا، وتعيد تشكيل الشارع الشيعي بصورة لم تكن ممكنة قبل لحظة الانهيار الكبير.

ويمكن ملاحظة مظاهر الفوضى الاجتماعية في المجتمع الشيعي بالآتي :

١. **تعدّد مراكز النفوذ داخل المجتمع** : بعد سقوط الدولة ظهر في المجتمع الشيعي أكثر من سلطة داخل الحي الواحد: سلطة حزب، وسلطة

فصيل مسلّح، وسلطة عشيرة، وسلطة مرجعية، وسلطة الدولة الرسمية ، هذا التعدد خلق ارتباكًا اجتماعيًا جعل الناس لا يعرفون إلى أي جهة يلجؤون، وفتح الباب لاحتكاكات داخلية وصراعات صغيرة تتحول أحيانًا إلى نزاعات.

٢. **تحويل الولاء الحزبي إلى هوية اجتماعية** : لم يعد الانتماء لحزب أو تيار مجرد خيار سياسي، بل أصبح هوية اجتماعية تُحدّد العلاقات والتوظيف والمكانة داخل المدن الشيعية. هذا خلق انقسامات بين عوائل وأحياء، وولّد حساسيات لم تكن موجودة سابقًا.

٣. **صعود الفصائل كسلطات موازية** : بشكل خاص بعد الفتوى الجهادية، توسع نفوذ الفصائل المسلحة داخل المجتمع، وصارت تمتلك القدرة على فرض أعراف اجتماعية، وتنظيم الأمن، وإدارة الموارد. ومع أن بعضها نشأ بدافع الدفاع الشعبي، إلا أن تضارب ولاءاتها خلق داخل المجتمع حالة من التعدد في السلطة والسلوك الاجتماعي.

٤. **انهيار منظومة الخدمات وتداعياته على المجتمع** : انهارت المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، المدارس، والمستشفيات أو ضعفت بشكل كبير ، وهذا دفع الناس إلى تشكيل اقتصاد بديل يعتمد على المولدات الأهلية، والوساطات، وعقود النفوذ، والذي أدى بدروه إلى انتشار الفساد المحلي وتآكل العلاقات التقليدية بين الجيران.

٥. **انتشار الفقر والبطالة** : لقد توسعت دائرة البطالة والفقر في مدن الجنوب والبصرة والعمارة والناصرية، فاضطرت آلاف الأسر للاعتماد على الرواتب الحزبية، أو الانخراط في المليشيات ، أو العمل في السوق السوداء ، وقد غيّر هذا نمط الحياة الاجتماعية وأضعف البنية التقليدية للعمل.

٦. **طغيان السلطة العشائرية** : عند سقوط الدولة المركزية في ٢٠٠٣ لم يكن الفراغ الأمني والسياسي مجرد غياب مؤقت للسلطة، بل تحوّل إلى انهيار شامل لمنظومة الضبط الاجتماعي التي كانت تمسك بتوازن المجتمع ، وفي هذا الفراغ تمدّدت العشيرة من كونها رابطة اجتماعية وثقافية، إلى أن أصبحت سلطة موازية، بل سلطة أعلى من الدولة في كثير من الأحيان ، ومع الوقت لم يعد العراقي يُسأل: من يحميك القانون؟ بل يُسأل: من يحميك ظهرك العشائري؟.

وكان هذا التحول نتيجة طبيعية لتراجع المؤسسات الرسمية: فقد انهارت الشرطة ، وأصبح القضاء عاجز، والدولة ضعيفة، والأحزاب منشغلة بالسلطة أكثر من انشغالها ببناء المجتمع ، في تلك المرحلة، تصدرت العشيرة المشهد بوصفها المؤسسة الأكثر استعدادًا وسرعة في تأمين الحماية الفورية ، ومع انهيار الثقة بالحكومة، وجد العراقي نفسه مجددًا محتجزًا في حلقة الانتماءات التقليدية: العائلة، الفخذ، العشيرة... حيث صار كل فرد يحمل سلاحه، ويتخذ قراره بعيدًا عن أي سلطة مركزية.

ومع مرور الوقت لم تعد العشيرة مجرد إطار لحل النزاعات بل تحولت إلى سلطة منفلتة ترسم حدودها بالقوة ، فظهرت (الدكّات العشائرية) كإعلان صريح بأن قوة السلاح هي الحكم الأخير، وأن كرامة العشيرة فوق أي نص قانوني ، فأُطلقت النار على أبواب البيوت والمحلات، ليس لأن الدولة غائبة فقط، بل لأن العشيرة صارت ترى نفسها أعلى من الدولة ، وأصبح (الفصل العشائري) مؤسسة اقتصادية ضخمة، تُطلب فيه مبالغ فلكية تدفع كثير من العائلات إلى بيع ممتلكاتها أو الهجرة أو الاحتماء بحزب أو فصيل.

ولم تعد الأسواق ولا الجامعات ولا المستشفيات ولا الدوائر الحكومية بمنأى عن هذه السلطة، فأي احتكاك بسيط قد يتحول إلى نزاع عشائري، وأي خلاف قد يصبح قضية شرف، وأي كلمة قد تُفسّر على أنها (تجاوز) يستدعي تدخل الرجال ورفع السلاح ، فصار الخوف هو الحاكم غير المعلن في مدن الجنوب وريف بغداد وأطراف البصرة والعمارة والناصرية. ومع كل حادثة، كانت هيبة الدولة تتآكل أكثر، وتُسجّل العشيرة نقطة جديدة في صعودها.

والأخطر من ذلك أن الأحزاب السياسية نفسها استثمرت هذا النفوذ ، فبعضها تحالف مع العشائر، وبعضها سلّحها، وبعضها استخدمها في الانتخابات لترهيب الخصوم أو حشد الأصوات ، ومع هذا التزاوج بين الحزب والعشيرة، أصبحت الدولة أكثر هشاشة ؛ لأن السلطة لم تعد واحدة بل عشرات السلطات المتداخلة، وكل واحدة تحكم جزءًا من الأرض وجزءًا من المجتمع.

كما أن القضاء نفسه أصبح يتحرك تحت ضغط العشائر ؛ قاضٍ يتلقى تهديدًا، وشرطي يُمنع من تنفيذ حكم، ومدير دائرة يُحاصر منزله بسبب قرار إداري ، وفي بيئة كهذه ينهار مبدأ العدالة، ويصبح القانون وجهة نظر، ويصبح الحق ملك الأقوى لا صاحب الحق.

ولم تكن هذه **الفوضى** عودة إلى الماضي، بل انزلاق إلى ما هو أكثر خطورة: إلى مجتمع تمزقه العشائر، وتتنازع فيه الأسلحة، ويُفرض فيه القانون بقوة السلاح، لا بقوة الدولة، والنتيجة أن العراق يعيش اليوم حالة فريدة: دولة موجودة على الورق، لكن السلطة الحقيقية موزعة بين العشائر والفصائل والأحزاب ، وكل هذا يجعل **طغيان السلطة العشائرية** أحد أخطر مظاهر الفوضى التي تعيق العراق عن النهوض، لأن المجتمع حين يُحكم بالعرف والسلاح لا يستطيع أن يبني دولة حديثة، ولا اقتصادًا مستقرًا، ولا مجتمعًا سليمًا.

ثالثاً : الفوضى الدينية :

عقب سقوط الدولة المركزية برزت ظاهرة جديدة في البيئة الشيعية، يمكن وصفها بـ الفوضى الدينية، وهي حالة تفكك في النظام المرجعي والطقوسي والرمزي الذي كان يحكم المجتمع لعقود طويلة ، فقد كانت المرجعية قبل الاحتلال مؤسسة هرمية واحدة، صلبة، متماسكة، تتحكم بدوائر الفتوى والخطاب والطقوس ، أمّا بعد ٢٠٠٣ فقد انهار هذا الاحتكار التقليدي، فظهرت تعددات، وانقسامات، وأصوات جديدة تتنافس على الشرعية والاتباع والثروة والسلطة.

وبدأت هذه الفوضى أولًا مع انفلات الخطاب الديني، فقد خرج الوعظ من الإطار التقليدي للمراجع الكبار إلى الميادين المفتوحة ، وظهرت منابر جديدة لا تخضع لضبط معرفي أو فقهي، وأصبح بإمكان أي خطيب أو معمّم أن يتصدر المشهد ويطرح خطابات متطرفة، أو خرافية، أو سياسية بحتة دون أن يواجه رادعًا ، وتحوّلت الشعائر من طقس ديني منضبط إلى ساحة للتنافس الشعبي بين المناطق والعشائر، كل منها يريد أن يثبت (هويته الدينية)، فتضخمت ممارسات اللطم والضرب والزحف والأنماط التعبيرية الشعبية إلى حدود غير مسبوقة.

ثم جاءت موجة تعدد المرجعيات لتكشف الانقسام الداخلي، فلم تعد النجف تمثل الصوت الوحيد، بل ظهرت مراجع محلية في المدن الجنوبية، وبعضهم دون دراسة حوزوية رصينة، لكنهم وجدوا البيئة مناسبة لفرض أنفسهم ، فقد اتسع السوق الديني، وأصبح الولاء للمرجع مرتبطًا بالدعم المالي، أو الانتماء الحزبي، أو النفوذ المسلح ، وهكذا تحولت المرجعية من مؤسسة روحانية إلى لاعب اجتماعي – سياسي، تتنازع فيه ولاءات الجماهير وتستثمر الحالة الانفعالية في الشارع.

وإضافة إلى ذلك، شهد المجتمع صعود ظاهرة المعممين الجدد أو ما يسميه البعض (رجال دين الميديا) ، وأصبح الخطاب الديني يُصنع على الفيسبوك واليوتيوب أكثر مما يُصنع في الحوزة ، وانتشرت الفتاوى غير المنضبطة، والروايات الضعيفة، والقصص الغيبية، ومعها ازداد حضور السحر والرقية والخرافات في البيوت ، ونتيجة لذلك ظهرت أسواق كاملة

للتمائم والأحراز والاستشفاء الغيبي، وصار كثير من الشباب يلجأ إلى هذه الممارسات بدلًا من الطب أو الوعي العلمي.

وترافقت هذه التحولات مع تسييس الدين داخل الطائفة نفسها ، فقد دفع غياب الدولة لصالح الأحزاب المسلحة إلى استخدام الرموز الدينية لتبرير نفوذها وحروبها الداخلية ، وصار لكل فصيل (مرجع) يغطّي حركته، ولكل حي حسينية تربي جمهورها على خطاب خاص، حتى أصبح الدين واحدًا من أهم أدوات الصراع الاجتماعي ، ومع الوقت تحوّلت الطقوس الكبرى– مثل عاشوراء والزيارة الأربعينية – إلى مناسبة لإظهار القوة الحزبية عبر مواكب عملاقة تموّل من موارد طائلة، بدلًا من أن تكون شعائر روحية خالصة.

وزاد الأمر تعقيدًا مع توسع الاقتصاد الديني، فقد استثمرت جهات عديدة في العقارات الوقفية، والنذور، والزائرين، والتبرعات، والزيارات المليونية (أو هكذا توصف!) ، وأصبح الدين مصدرًا للثروة والنفوذ، مما خلق طبقة دينية – اقتصادية جديدة، لها مصالح تُغذي الاحتقان والتنافس داخل المجتمع ، ونتيجة لذلك ظهرت اتهامات متبادلة بين المرجعيات حول المال، وأصبح الاتباع ينظرون إلى الدين أحيانًا من زاوية المنفعة لا من زاوية الإيمان.

كما برزت الفوضى الفقهية، حيث بدأت فتاوى متناقضة تظهر حول القضايا السياسية والاجتماعية ، مثل : المشاركة في الانتخابات، والقتال، والولاء الخارجي، وقضايا النساء، والعلاقات الاجتماعية، والتعامل مع الدولة ، وقد زادت هذه التناقضات من انقسام المجتمع الشيعي نفسه بين

خطوط متعددة، بعضها قومي، وبعضها إيراني الهوى، وبعضها مدني، وبعضها ميليشياوي.

ونتيجة لهذا كله تشكّل في المجتمع عددٌ من الطبقات الدينية المتصارعة:

- طبقة المرجعية التقليدية التي تحاول الحفاظ على مركزيتها.
- طبقة الأحزاب التي تستثمر الدين سياسيًا.
- طبقة رجال الدين الجدد الذين استغلوا الإعلام لفرض حضورهم.
- طبقة المجتمع البسيط الذي يعيش حالة اضطراب بين هذه الخطابات المتضاربة.

ومع الوقت، صار الدين نفسه ساحة للفوضى، لا لكونه دينًا، بل لكونه فقد الضابط المركزي الذي كان يحكمه. تشتت الولاءات، وتغيرت وظيفة الحوزة، وبرزت فتاوى متضاربة، وتشوهت الشعائر، وتضخم الاقتصاد الديني، وازدادت الخرافة، وارتفعت العصبيات الطقوسية، حتى تحوّل الدين من وحدة هُوية إلى عامل انقسام داخلي.

وهكذا بدأت الفوضى الدينية مع التضخم الطقوسي، وهو إحدى أبرز مظاهر الهدر، فقد تحولت الشعائر من ممارسة رمزية إلى مشاريع اقتصادية تبتلع مليارات الدنانير سنويًا، توسّعت المجالس والمواكب والحسينيات بأعداد غير مسبوقة، وأصبح لكل حي ومجموعة وعشيرة مجلسها الخاص، ولكل مجلس نذوره ونفقاته الخاصة، وبدلاً من توجيه هذه الأموال إلى التعليم أو الصحة أو البنية التحتية، ذهبت إلى تضخيم طقوس

صوتية وبصرية تعتمد على مكبرات الصوت والموائد والمواكب والخدمات الموسمية الضخمة.

وقد تفاقم الأمر مع الزيارات المليونية التي صارت تُدار بلا تخطيط اقتصادي أو تنظيمي، فبدل أن تكون مناسبة روحية، أصبحت استهلاكًا مفتوحًا للموارد: ملايين الوجبات، آلاف المواكب، أطوال هائلة من الطرق تُترك لتتلف بعد الزيارة، وكتل ضخمة من النفايات تحتاج إلى شهور لمعالجتها، ومع غياب الدولة، تحولت هذه المواسم إلى مشاريع لمجموعات محلية تستثمر الشعائر لتثبيت نفوذها، مما جعل الهدر جزءًا من المنافسة الاجتماعية نفسها.

ثم جاءت الفوضى المرجعية لتضيف طبقة أخرى من الاستنزاف ، فتعدد المرجعيات أنتج تعدد الصناديق والزكوات والخمس والجبايات الدينية، ومع كل مرجع جديد تنشأ شبكة مالية جديدة، ومكاتب جديدة، ونفقات جديدة ، ولم يعد المال الديني يذهب لمشاريع تعليم أو بحث أو دعم اجتماعي كما في الماضي، بل توزع بين المكاتب والمواكب والأتباع، وأحيانًا ذهب إلى بناء نفوذ سياسي ومسلّح. وهكذا تحوّل الدين إلى اقتصاد موازٍ خارج رقابة الدولة، يبتلع جزءًا كبيرًا من دخل الأسر الشيعية سنويًا.

ومن أبرز مظاهر الفوضى كذلك صعود رجال الدين غير المؤهلين. فقد امتلأت الساحة بمعممين بلا دراسة منهجية، لكنهم تبوؤوا منابر ومكاتب دينية بفضل الانفلات الاجتماعي ودعم الأحزاب والسلاح ، وقد قدّم هؤلاء خطابًا خرافيًا قائمًا على الرؤى والكشوفات والكرامات، مما عزز ثقافة الاستنزاف المالي : بيع الأحراز، دفع الأموال لطرد الجن، شراء التمائم،

جلسات (الطب الروحاني) ، النذور غير المنضبطة... وكل ذلك يكلّف الأسر مبالغ ضخمة تذهب إلى أفراد وليس إلى مؤسسات علمية أو اجتماعية.

وإضافة إلى ذلك، نشأت صناعة كاملة حول المراقد والعتبات .فقد توسعت المشاريع العمرانية بشكل متكرر، بعضها ضروري وبعضها استعراضي، تُصرف فيه ملايين الدولارات على مساحات رخامية فاخرة وأقسام إدارية ومجمعات وفنادق تسيطر عليها جهات دينية أو ميليشياوية، ومع غياب الشفافية تحولت بعض العتبات إلى مراكز اقتصادية مغلقة لا يعرف أحد مقدار أرباحها ولا كيفية توزيعها، بينما تستنزف ميزانيات الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما أدت المنافَسة بالشعائر الحسينية بين المدن والقبائل إلى إهدار موارد ضخمة ، فتنافست النجف وكربلاء والبصرة والعمارة على إقامة أكبر موكب، وأطول مسيرة، وأضخم ضيافة، وأكثر عدد من الرايات، وأكبر عدد من اللطّامين والزائرين ، وما دام الهدف هو الاستعراض، لا الجودة، فإن الهدر يصبح جزءًا من (الهيبة الدينية الاجتماعية) .

وحتى على المستوى الفردي، تسببت الفوضى الدينية في إفقار المجتمع، فالأسر تُجبَر معنويًا على دفع أموال سنوية ضخمة للنذور والخمس ولتجهيز المجالس، كما يشعر الكثيرون أن مكانتهم الاجتماعية مرهونة بمقدار ما يدفعونه ، ومع تدهور الاقتصاد، أصبح الطقس الديني واجبًا اجتماعيًا ثقيلًا يلتهم جزءًا من رواتب الموظفين والكسبة، ويسبق في أولويته الصحة والتعليم والسكن.

والأخطر من ذلك كله : إنّ هذه الفوضى لم تُبدّد المال فحسب، بل شلّت طاقة الإنسان وأعاقت قدراته الكامنة ، فقد انخرط آلاف الشباب في مؤسسات دينية حزبية أو في مواكب وحسينيات ، بدلًا من التعليم أو المهارات أو العمل المنتج ، وبدل أن تكون المؤسسات الدينية محركًا للعلم والتنمية كما كان تاريخيًا، أصبحت بيئة ترعى البطالة المقنّعة وتكدّس الطاقات في نشاطات موسمية.

ومع مرور الوقت، تحوّلت الفوضى الدينية إلى بنية راسخة في المجتمع، تستهلك موارده، وتعيد توزيعها على أساس الولاء لهذه الشعائر، لا على أساس الحاجة أو المصلحة العامة ، فهي فوضى تجمع بين القداسة والمصلحة، وبين العاطفة والاقتصاد، وبين الشعار والإهدار، حتى غدت واحدة من أعقد صور الفوضى الخلاقة التي أعادت تشكيل المجتمع الشيعي بعد ٢٠٠٣.

ولم تكن هذه الفوضى الدينية بمعزل عن الفوضى السياسية، بل تتغذى منها وتتعمق ، وبسبب غياب الدولة واستخدام القوى الخارجية لبعض المرجعيات والطقوس كأدوات لتوسيع نفوذها، والنتيجة مجتمع شيعي يعيش تعددية دينية غير منضبطة، وانقسامًا داخليًا يجعل الدين نفسه جزءًا من معركة الهوية والنفوذ بعد ٢٠٠٣.

أما فيما يتعلق بفوضى الشعائر والطقوس الدينية :

أولاً : **مظاهر الفوضى كانت في تضخم المواكب والاحتفالات الدينية** : لم تعد الشعائر مقيدة بمكان أو زمن محدد، بل توسعت لتصبح مشاريع ضخمة تستهلك مبالغ هائلة على الزينة، الصوتيات، الموكب، الوجبات،

والخدمات اللوجستية، وأصبح كل حي، عشيرة، أو فصيل سياسي يملك مجلسه ومواكبته الخاصة، ويتنافس في عرض أعداد المشاركين، وسعة الميزانية، وقوة الاستعراض، بما يحوّل الاحتفال الديني إلى منافسة على النفوذ والهيبة.

ثانيًا: **ظهرت تعدد المرجعيات وصعود الخطابات المحلية المتنوعة،** ما أدى إلى تناقضات في التعليمات والفتاوى، وزيادة الحيرة بين المواطنين، وخلق حالة من الانقسام بين الأتباع حول كيفية أداء الشعائر وطرق الاحتفال بها. هذا التعدد أفرز فوضى رمزية تجعل الولاء للمرجع أو الفصيل أكثر تأثيرًا من الولاء للوحدة الطقسية أو للطقوس الدينية نفسها.

ثالثًا، **برزت الفوضى الاقتصادية المرتبطة بالطقوس،** وتجمع هذه من النذور والخمس والصدقات والمواكب ، وغالبًا ما تُصرف على بناء مواكب أو ترفيع هيبة فصيل معين أو مكتب ديني، وليس على تنمية المجتمع. هذا الهدر أدى إلى تفاقم الفقر النسبي في بعض المناطق، وزيادة التنافس غير المنتج بين العشائر والمناطق على الاستعراض الديني.

رابعًا: **ساهمت ظهور رجال دين غير مؤهلين أو مدعومين سياسيًا في تعميق الفوضى** : فقد أصبح هؤلاء يشغلون المساجد والمواكب ويقدمون خطابات متطرفة أو متناقضة، ويروجون للخرافات والترهات، ويستثمرون الطقوس لمصالح شخصية أو حزبية ، ونتيجة لذلك أصبح الطقس الديني أداة للنفوذ الاجتماعي والسياسي أكثر من كونه ممارسة روحية، وبدأت الولاءات الطقسية مرتبطة بالقوة والحزب لا بالإيمان الشخصي أو المجتمع.

خامسًا : **أدى هذا الوضع إلى تشظٍ في إدارة الأماكن المقدسة والمراقد:** فالتوسع في مشاريع البناء والاستثمار في المراقد، غالبًا غير منظمة، وأُسست على الولاءات الحزبية والمناطقية، وأصبح كل مكتب أو فصيل يسيطر على جزءٍ من الموارد، بما يعكس صراع النفوذ بدل توجيه الطقوس لخدمة المجتمع الديني والثقافي.

أخيرًا، **ولدت هذه الفوضى تأثيرات اجتماعية سلبية عميقة،** غدا الشباب والأسر مرغمين على دفع مبالغ باهظة للمواكب والنذور، بينما تنخرط الأحياء في سباق محموم لانتزاع موقع رمزي أعلى. وتحت هذا الضغط المتواصل لصيانة المظاهر الطقسية، يُستنزف المجتمع وتُسحب طاقاته بعيدًا عمّا هو أهم: التعليم، والعمل، ومسارات التنمية الحقيقية ، ومع تضاعف هذه المظاهر، أصبح الطقس الديني عامل تفكيك داخلي في المجتمع، يُغذي الانقسامات ويزيد هشاشة الروابط الاجتماعية.

لكن ما هو دور المرجعيات الشيعية في الحد من هذه الفوضى؟

بعد ٢٠٠٣ أصبحت المرجعيات الشيعية أحد أهم الفاعلين في صياغة المشهد الديني والاجتماعي والسياسي في العراق، ليس لأنها أصدرت قرارات مباشرة بالفوضى، بل لأن حضورها الرمزي الهائل تداخل مع مصالح القوى السياسية الشيعية، ومع ضعف الدولة، ومع بروز مراجع جديدة متنافسة، فنتج عن ذلك فوضى مُقنّعة تتغذى على القداسة وتتحرك في مساحة فراغ الدولة.

وكانت النجف – تاريخيًا – تميل إلى الانضباط والزهد والابتعاد عن السياسة، لكن ما إن سقط النظام الحاكم ، وانهارت مؤسسات الدولة حتى وجدت نفسها في موقع لم تخطط له: ملايين من الناس يطلبون موقفها في كل صغيرة وكبيرة، وأحزاب شيعية تبحث عن شرعية، وميليشيات تحتاج غطاءً، ومرجعيات ناشئة تريد أن تأخذ حصّتها من السلطة والنفوذ، ومن هنا بدأت الفوضى تتشكّل داخل البيت الديني ذاته.

وأول مظاهر هذه الفوضى كان تعدد المرجعيات وتكاثرها بلا ضوابط، ففي ظل غياب مركزية صارمة، ظهرت عشرات المراجع الصغار ، بعضهم بلا تاريخ علمي راسخ، وبعضهم مدعوم من أحزاب أو من جهات خارجية، وكل منهم أسّس مكاتبه وخطابه وطقوسه وتمويله الخاص، ولم يكن هذا التعدد مجرد إثراء فكري، بل فتح أبوابًا واسعة للانقسام الديني، وصارت الجماهير الشيعية موزّعة بين مرجعيات تختلف في الموقف السياسي والتمويل والأسلوب والشعائر ، مما أنتج حالة من التشتت الديني الذي يغذّي التوتر الاجتماعي.

ومن جانب آخر ، وجدت بعض المرجعيات نفسها مجبرة – أو راغبة – في التعامل مع القوى السياسية والميليشيات .فالأحزاب احتاجت الغطاء الديني لتثبيت شرعيتها في المجتمع، والمرجعيات احتاجت قوة هذه الأحزاب ونفوذها لضبط حضورها الميداني، أو لحماية مؤسساتها، أو لضمان تأثيرها. ومع أن هذا التعاون كان في كثير من الأحيان غير معلن، إلا أنه أدى إلى تداخل عميق بين الدين والسياسة جعل المرجعية جزءًا من منظومة المصالح، لا مجرد سلطة روحية فوقها.

ولأن المرجعيات لم تكن قادرة على ضبط هذا التمدد الهائل للطقوس والمواكب والعتبات، فإنها – بقصد أو دون قصد – منحت شرعية ضمنية لكل ما نشأ تحت اسم الدين. فالأحزاب بنَت حسينياتها الخاصة، والميليشيات أسست مواكبها وطقوسها، وظهرت طبقة كاملة من (رجال الدين الجدد) الذين اكتسبوا مكانتهم عبر الولاءات السياسية لا عبر الدراسة الحوزوية، وفي بعض الأحيان ، كانت المرجعية تتبرأ من هذه الحالات، لكنها لم تستطع إيقافها، وبهذا التحفظ غير الحاسم عززت الفوضى بدلًا من الحد منها.

إضافة إلى ذلك، ساهمت المرجعيات – بشكل غير مباشر – في إهدار الموارد عبر تشجيع بيئة دينية غير منضبطة اقتصاديًا، لقد كانت الموارد المالية المتحصّلة من الخُمس والصدقات والمواكب والنذور والمناسبات الكبرى تتسرّب كليًا خارج سلطة الدولة ورقابتها، لتشكّل اقتصادًا موازياً لا يخضع لأي ضبط أو محاسبة ، وتذهب إلى مشاريع طقسية أو مؤسسية بلا رؤية اقتصادية، أو تُهدر في مواسم ضخمة، أو تُستثمر سياسيًا، والكثير من هذه الأموال لم يعُد إلى المجتمع على شكل تنمية، بل تحوّل إلى اقتصاد طقسي مغلق يتضخم سنويًا.

وكما زادت المرجعيات – عبر صمتها أو خطابها الحذر – من تثبيت ثقافة الخرافة والكرامات والتفسير الغيبي للأحداث .فعندما يصبح المجتمع غارقًا في خطاب الشعائر والرؤى والولاءات الطقسية، تفقد الدولة حضورها، وتضيع الأولويات، ويضيع معها المال العام والخاص، ويُترك الشباب لخطابات غير منضبطة تحركهم عاطفيًا بدل أن توجههم معرفيًا.

وهكذا، ومع مرور السنوات، صار دور المرجعية جزءًا من بنية الفوضى نفسها، فلم تكن المرجعية هي من يصنع الفوضى، لكنها أصبحت – دون أن تريد – حجر الزاوية الذي تستند إليه القوى الفاعلة في تكريسها . وبدل أن تكون قوة ضابطة، تحولت بفعل الظروف وتراكم المصالح إلى قوة رمزية تغطي جزءًا من هذه الفوضى، أو على الأقل تعجز عن مواجهتها. والنتيجة هي مشهد ديني متشظٍّ، متخم بالشعائر، مستنزِف للموارد، تقوده سلطات متعددة تتنافس جميعها باسم الدين، بينما الدولة تقف على الهامش بلا قدرة على التنظيم أو الرقابة.

لقد أصبحت المرجعية جزءًا من منظومة القوى التي استفادت من الفراغ الاجتماعي والسياسي ، فقد صمتت عن تجاوزات بعض الفصائل، أو تدخلها الجزئي فقط في مواقف محددة، وأعطت شرعية ضمنية لهذه القوى لمواصلة ممارساتها، سواء في استغلال النفوذ، أو الهيمنة على الموارد، أو التحكم في الشعائر الدينية. كما ساهمت تعددية المراجع في تعزيز الانقسام الداخلي بين الجماهير، إذ أصبح الولاء للمرجع أو الفصيل السياسي أهم من الولاء للقانون أو للوحدة الوطنية.

باختصار، يمكن القول إن المرجعية، رغم امتلاكها سلطة رمزية هائلة، ساهمت في إنتاج وإدامة الفوضى من خلال تدخلها الانتقائي، وعدم قدرتها أو رغبتها في فرض ضبط شامل، مما جعل المجتمع الشيعي يعيش حالة من الانقسام، والهيمنة الميليشياوية، وإهدار الموارد، واستغلال الدين في

السياسة، بدلاً من أن تكون الحاضنة لضبط هذه الظواهر أو توجيه المجتمع نحو الاستقرار والتنمية.

وعندما نُعيد قراءة ما جرى في العراق بعد ٢٠٠٣، ونتأمل تفكك المجتمع، وتنازع الولاءات، وصعود الهويات الجزئية، ندرك أن الفوضى لم تكن حدثًا عرضيًا، بل حالة صُنعت واشتغلت عليها عوامل داخلية وخارجية، حتى أصبحت شبيهة تمامًا بما يصوّره برنارد لويس ومن تبنّى فكرته من أن الفوضى يمكن أن تكون (أداة لإعادة صياغة المنطقة)، فإذا كانت الفوضى السياسية تستهدف الدولة، فإن الفوضى الاجتماعية تستهدف المجتمع نفسه، وتجعله هشًا، قابلًا للابتلاع، قليل المقاومة، كثير الانقسام، سهل التوجيه.

وبهذا المعنى، تصبح البيئة الاجتماعية الشيعية بعد ٢٠٠٣ نموذجًا واضحًا لكيف تُحوَّل الفوضى من ظاهرة عارضة إلى أداة هندسية تغيّر شكل المجتمع.

فحين تضعف الدولة، وتتناهبها الأحزاب، وتتصارع الفصائل، ينهار السقف الذي كان يوحّد الناس، ويُرفع بدلًا عنه سقف جديد: سقف الطائفة والحزب والعشيرة. هذا الانزياح في المرجعية الاجتماعية ليس خطأً بريئًا، بل هو جوهر الفوضى الخلاقة :أن يُعاد ترتيب المجتمع من الداخل بناءً على مراكز قوة جديدة، لا على بنية الدولة.

لقد ظهر أول مبدأ للفوضى الخلّاقة في تعدد مراكز النفوذ داخل المجتمع الشيعي :فالحزب أصبح دولة، والفصيل أصبح قضاءً، والعشيرة أصبحت وزارة داخلية، والمرجعية صارت مرجعًا أعلى يتدخل حين يريد

ويتغيب حين يريد، هذا (التشظّي) في السلطة اليومية أنتج مجتمعًا يعيش في حالة (لا يقين دائم)، وهو أحد الشروط الأساسية التي تجعل الفوضى قابلة للاستثمار سياسيًا.

ثم تمددت السلطات الموازية داخل الأحياء؛ فمن يدير الأمن مليشيات ، ومن يدير الوظائف أحزاب ، ومن تدير النزاعات وتطبق قاونها الخاص : عشائر ، ومن تدير المقاولات شبكات اقتصادية. إن هذا التشتت الاجتماعي لم يكن مجرد نتيجة، بل تحول إلى (حالة بنيوية) تضع المجتمع في وضع يسمح لأي لاعب خارجي بأن يتدخل بسهولة، لأن الدولة لم تعد هي الباب الوحيد.

وفي هذا المناخ ظهرت هويات فرعية متضخمة :الهوية الطائفية، ثم الهوية الحزبية، ثم الولاء للفصيل أو المحور الإقليمي. وهذه الهويات تعمل كأدوات تفتيتية تمنع تشكل أي قوة اجتماعية كبرى يمكن أن تقاوم المخطط الأكبر. وهنا يظهر مبدأ آخر من مبادئ الفوضى الخلّاقة :استبدال الهوية الوطنية بهويات صغرى متصارعة.

وترافق ذلك مع الطغيان العشائري، الذي أعاد المجتمع العراقي إلى ما قبل الدولة الحديثة. فالعشيرة تحكم بالقوة، وتحتكر السلاح، وتفرض الفصل، وتتصادم مع الدولة عند أول نزاع. هذه الظاهرة لا تعكس ضعف الدولة فقط، بل تعكس نجاح فكرة تفتيت المجتمع إلى وحدات صغيرة تخضع لمنطق القوة البدائية، لا لمنطق القانون. وهذا بالضبط ما يجعل الفوضى أكثر فاعلية: أن يعيش المجتمع في ظل أعراف لا مركزية تحكمها المصالح والنفوذ لا القانون.

كما انتشرت المخدرات والجريمة المنظمة، وهي أحد مؤشرات الفوضى الاجتماعية المتعمدة؛ فالمجتمع المدمن، المرهق اقتصاديًا، المحاصر بالخوف والبطالة، يصبح مجتمعًا غير قادر على المقاومة، ولا على الوعي السياسي، ولا حتى على الحفاظ على نسيجه الداخلي. إنه مجتمع يُدار من فوق، لا من داخله.

ولم تكن المرجعية الدينية بعيدة عن هذا المشهد؛ فمع قدرتها الرمزية الضخمة، ترددت أحيانًا، وتدخلت أحيانًا، وسكتت أحيانًا. هذا السكون أو التدخل الانتقائي ساهم — من حيث يدري البعض أو لا يدري — في استمرار الفوضى؛ لأن المجتمع كان يبحث عن جهة "تثبّته"، لكنه وجد قيادة تمسك بالخيوط من بعيد، توازن بين مصالحها ومصالح القوى السياسية، مما جعل الفوضى الاجتماعية تستمر تحت سقف شرعية رمزية.

وبهذا المعنى يمكن القول إن الفوضى الاجتماعية داخل المجتمع الشيعي لم تكن مجرد اختلال اجتماعي، بل كانت — في رؤوس من صمّموا الفوضى الخلاقة — المرحلة الأكثر حساسية:

- تفكيك المجتمع نفسه، لا الدولة فقط.
- كسر منظومة الثقة الداخلية.
- خلق بيئة يعيش فيها المواطن في حالة توتر دائم.
- فرض أنماط جديدة من الولاء.
- ومنع تشكل مجتمع موحّد يمكنه بناء مشروع وطني.

وهكذا تتكامل الصورة:

- فوضى سياسية في بغداد.
- فوضى أمنية في المدن.
- فوضى اجتماعية في الجنوب.
- فوضى اقتصادية في الدولة.
- فوضى قيمية في النفوس.
- فوضى دينية في الطقوس.

وكلها تعمل معًا لتصنع عراقًا مُهلهلًا، منقوص السيادة، منقسمًا، يسهل التحكم به من الداخل والخارج ، وهذا بالضبط هو جوهر الفوضى الخلاقة كما تصوّرها برنارد لويس ونفذتها قوى متعددة: ليس إعادة البناء، بل إعادة التفكيك.

ليس الخلق، بل إعادة توزيع الخراب ، وليس الإصلاح، بل هندسة الهشاشة.

هذه هي الصلة العميقة بين مظاهر الفوضى الاجتماعية وبين الفكر الذي زعم أن الفوضى يمكن أن تكون مدخلًا لبناء شرق أوسط جديد؛ لكنها في العراق تحولت إلى فوضى مُستدامة لم ينتج عنها سوى مزيد من التآكل، ومزيد من الضياع، ومزيد من السيطرة الخارجية.

خلاصة الكلام في هذا الفصل :

بعد كل ما تم عرضه، يظهر بوضوح أن المجتمع الشيعي في العراق بعد ٢٠٠٣ دخل في مرحلة غير مسبوقة من الفوضى الشاملة، التي شملت

: السياسة، الطقوس الدينية، الاقتصاد، والهياكل الاجتماعية، وجعلت الطائفة نفسها ساحة للصراع الداخلي والخارجي. ولم تكن هذه الفوضى مجرد نتيجة طبيعية لانهيار الدولة، بل كانت نتيجة تراكب عوامل متعددة: فراغ السلطة، تعدد المرجعيات، تصاعد النفوذ السياسي للأحزاب والميليشيات، وتنافس العشائر والمكونات المحلية على الموارد والهيبة.

لقد لعبت المرجعيات الشيعية دورًا مزدوجًا في هذه المرحلة؛ فمن جهة، امتلكت السلطة الرمزية التي كان يمكن أن تضع ضوابط، وتعيد ترتيب الأمور، وتحد من التنافس غير المنضبط بين الفصائل والأحزاب. لكنها من جهة أخرى، وبسبب تدخلها الانتقائي أو صمتها في كثير من المواقف، أصبحت جزءًا من هندسة الفوضى نفسها، إذ أعطت الشرعية الرمزية لممارسات متعددة ساهمت في الانقسام الداخلي واستغلال الموارد، سواء من خلال الطقوس الدينية، أو المواكب، أو المراقد، أو النذور والأموال الطقسية.

أما الطقوس الدينية، فقد تحولت من وسيلة للتلاحم الروحي والاجتماعي إلى أداة للصراع والمنافسة: مواكب ضخمة، مناسبات موسمية تتنافس فيها العشائر والفصائل على التفوق الرمزي، ولاءات دينية مرتبطة بالميليشيات أكثر من الإيمان، وانتشار رجال دين جدد مدعومين سياسيًا، كل ذلك أنتج فوضى طقسية أرهقت المجتمع وأهدرت الموارد، وأصبحت جزءًا من المنظومة التي تعمّقت فيها الانقسامات داخل الطائفة نفسها.

كما أن الفوضى الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الشيعي أظهرت أن الانقسامات الداخلية والهويات الفرعية أصبحت أكثر قوة من الولاء

الوطني أو الاجتماعي، وأن الطائفة نفسها صارت معرضة للاستغلال من قبل قوى خارجية وداخلية، سواء عبر النفوذ الإيراني، أو الأحزاب الميليشياوية، أو مصالح الفصائل المحلية. الفوضى إذن لم تكن حالة عابرة، بل أداة هندسية أعادت تشكيل المجتمع وفق مصالح ضيقة، على حساب الوحدة الوطنية والاستقرار العام.

وفي المجمل، يمكن القول إن ما جرى بعد الاحتلال ليس مجرد انهيار عابر، بل هندسة مدروسة للفوضى داخل المجتمع الشيعي، حيث تتداخل السياسة بالدين، والاقتصاد بالطائفة، والعشيرة بالمرجعية، لتنتج مجتمعًا هشًا، قابلًا للسيطرة، ومجزأً على نفسه. والنتيجة هي أن الفوضى الخلاقة، كما تم تطبيقها في العراق، لم تخلق البناء أو الإصلاح، بل أعادت ترتيب الخراب بطريقة منهجية، معتمدًا على الانقسامات الداخلية للشيعة وأدواتهم الاجتماعية والدينية نفسها.

هذه الخاتمة تلخص الدور المركب للشيعة، للمرجعيات، للطوائف الداخلية، وتوضح كيف تحولت كل مظاهر المجتمع إلى أدوات في معادلة الفوضى الخلاقة، مما يجعل هذا الفصل نقطة محورية لفهم التحولات الاجتماعية والدينية والسياسية بعد الاحتلال، وربطه بالهندسة الداخلية للفوضى التي تكشّف كل أبعادها في العراق الحديث.

ولعل أبرز مظاهر الفوضى التي أشرف عليها الشيعة بقصد أو بدون قصد :

١. انهيار الدولة المركزية :

- فقدان السيطرة على المجتمع.
- فراغ أمني وسياسي يسمح للصراعات الداخلية بالتصاعد.

٢. **المرجعيات الشيعية :**

- سلطة رمزية كبيرة :إمكانية ضبط السلوك الاجتماعي والطقوسي.
- تدخل انتقائي :ضبط بعض المواقف فقط، وصمت عن تجاوزات أخرى.
- نتيجة التدخل :شرعية ضمنية لممارسات الفوضى، وعدم القدرة على منع الانقسامات.

٣. **السياسة والفصائل :**

- صعود الأحزاب والميليشيات الشيعية.
- استخدام الدين والمرجعية كغطاء للسلطة والنفوذ.
- التنافس على الهيمنة السياسية والموارد بين الفصائل.

٤. **فوضى الطقوس الدينية :**

- توسع المواكب والمناسبات الموسمية بشكل كبير وغير منضبط.
- تضارب التعليمات والفتاوى بسبب تعدد المرجعيات.
- ظهور رجال دين جدد مدعومين سياسيًا، واستغلال الشعائر للمصالح.

٥. **الموارد والاقتصاد الطقسي :**

- الأموال المجمعة من النذور والخمس والصدقات تُصرف على بناء مواكب، توسعات عتبات، واستعراض القوة.
- الهدر الكبير للموارد الشخصية والعامة.
- تراجع الاستثمار في الخدمات الأساسية والتنمية المجتمعية.

٦. **الفوضى الاجتماعية :**

- انقسام المجتمع الشيعي بين عشائر، مرجعيات، ومجالس مختلفة.
- الولاء للمرجع أو الفصيل السياسي أهم من الولاء الوطني أو الاجتماعي.
- انتشار ثقافة الاستعراض الطقوسي والولاءات المزدوجة: دينية وسياسية.

٧. **النتيجة النهائية: الفوضى الخلاقة داخل المجتمع الشيعي:**

- المجتمع هش، متفكك، مستنزف الموارد، وغارق في التنافس الرمزي.
- الدين والطائفة والسياسة أصبحوا أدوات في معادلة الفوضى.
- الفوضى لم تُستخدم للبناء أو الإصلاح، بل لإعادة ترتيب الخراب بطريقة منهجية.

الفصل الثامن

الفوضى المقصودة

تمهيد :

ما أشار إليه برنارد لويس بنظرية الفوضى الخلاقة ، كان يقدّمها كمفهوم عام لإعادة بناء الدولة والمجتمع عبر استثمار الفوضى، لكن التجربة العراقية بعد ٢٠٠٣ تُظهر أن ما حدث فعليًا لم يكن إعادة بناء حقيقية، بل استغلال الفوضى لإضعاف الدولة ، وإعادة توزيع النفوذ السياسي والاجتماعي.

فلم يشهد العراق عملية إعادة بناء شاملة وفق رؤية استراتيجية واضحة، بل أصبح مثالًا على ما يمكن تسميته الفوضى المقصودة أو الفوضى المستمرة، حيث استُغلت الانقسامات الداخلية والشرعية الرمزية للمرجعية والعشائر لصالح أطراف محلية ودولية، بينما بقيت الدولة المركزية عاجزة عن فرض سلطتها أو إدارة الفوضى.

بعبارة أخرى، الفوضى التي عناها **برنارد لويس** كفرصة لإعادة البناء، في الواقع العراقي، كانت أداة لإعادة هندسة السلطة وتحقيق مصالح محددة، وليس لتطوير مؤسسات الدولة أو تحسين حياة المواطنين، هذا يشير إلى أن تطبيق النظرية في العراق كان استغلالًا للفوضى ، وليس تحقيقًا للفوضى الخلاقة بالمعنى الإيجابي الذي صاغه برنارد لويس .

منذ أن طُرِح مفهوم **(الفوضى الخلّاقة)** في الخطاب السياسي الأميركي، بدا المصطلح أقرب إلى شعارٍ مموّه يبرّر تحولات عميقة في بنية الشرق الأوسط. وقد بدا العراق، بعد ٢٠٠٣، النموذج الأكثر وضوحًا لتطبيق هذا المفهوم، حيث جرى تفكيك دولته المركزية، وإعادة تشكيل نظامه السياسي والاجتماعي على أسس طائفية، تحت شعار بناء «ديمقراطية جديدة» تولد من قلب الفوضى.

لكن مع مرور السنوات، تبيّن لكثير من الباحثين أن ما حدث لم يكن مجرد فوضى «مفاجئة» مرتبطة بعملية إسقاط النظام، ولا فوضى «خلاقة» تُبنى عليها دولة أفضل، بل أقرب إلى فوضى مقصودة التي تمّ هندستها بخطوات دقيقة، ثم تُركت لتتفاعل داخل المجتمع حتى تنضج آثارها. فالمؤشرات التي ظهرت خلال سنوات الاحتلال وما بعدها – من تفكيك مؤسسات الدولة، وصعود القوى الطائفية، وتضخم المليشيات، وتزاحم المرجعيات، وتآكل الهوية الوطنية – لا توحي بوجود مسار بناء منظم، بل تشير إلى أن الفوضى نفسها كانت هدفًا بحد ذاتها، أو على الأقل كانت أداة لتغيير التوازنات الإقليمية والسياسية والاجتماعية.

و برنارد لويس ، الذي يعد أحد أهم العقول التي ساهمت في تشكيل الرؤية الأميركية للشرق الأوسط، لم يُخفِ في كتاباته اعتقاده بأن إعادة رسم المنطقة لا يمكن أن تتم إلا عبر تفكيك الهياكل القديمة أولًا، وأن المجتمعات المنقسمة ينبغي أن تعاد صياغتها من خلال صدمات كبرى تهزّ بنيتها التقليدية. وما حدث في العراق، بالنسبة لكثيرين، كان ترجمة حرفية لهذا المنظور:

عادة تشكيل النظام السياسي وفق موازين جديدة ← صعود قوى بديلة ← خلق فراغ ← إشعال التنافسات الطائفية ← تفكيك الدولة.

لكن ما يجعل الأمر أكثر تعقيدًا هو أن الفوضى التي انطلقت بعد ٢٠٠٣ لم تقف عند الحدود التي توقعها المنظرون ، فقد دخلت على الخط قوى داخلية – خصوصًا من بعض القوى السياسية الشيعية – استثمرت هذا الفراغ لتوسيع نفوذها، وتثبيت سلطتها، وإعادة تشكيل المجتمع وفق مصالحها، ما جعل فوضى

الاحتلال تتضاعف بفوضى سياسية ومرجعية واجتماعية داخلية. وهكذا تحولت «الفوضى الخلاقة» من مشروع خارجي إلى فوضى مركّبة شاركت في إدارتها أطراف خارجية وفاعلون محليون.

ومع توالي الأعوام، تلاشى الجدل حول ما إذا كانت الفوضى خلّاقة أم مصطنعة، ليبرز سؤال أشد إقلاقًا: مَن الجهة التي وجدت في الفوضى فرصة للتمدد وجني المكاسب؟.

فالنتائج كانت واضحة: دولة منهكة، مجتمع متشظٍّ، مليشيات تتسيد المشهد، مرجعيات تتزاحم على الشرعية، اقتصاد يتآكل، وولاءات تتنازع بين الداخل والخارج. وهذه النتائج لا تتوافق مع مشروع بناء دولة حديثة، بل مع إعادة تشكيل دولة ضعيفة يسهل التحكم بها وتوجيهها.

وبذلك، تظهر الصورة كأن العراق لم يكن ساحة لفوضى «عفوية» ناتجة عن انهيار مفاجئ، بل لسيرورة طويلة من الهندسة المقصودة للفوضى، شاركت في صناعتها قوى دولية رأت فيها فرصة لإعادة رسم خرائط النفوذ، وقوى محلية رأت فيها فرصة للصعود والسيطرة وبناء نفوذها الطائفي والسياسي.

وفي النهاية، تبتعد الفوضى التي شهدها العراق عن أي بعد «خلّاق»، لأنها لم تُنتج نظامًا أفضل، ولم تُرسِ دولة مستقرة، بل عمّقت الجروح الاجتماعية، ودفعت المجتمع نحو مسارات من الاستنزاف الطويل. وهكذا، تصبح «الفوضى الخلاقة» مجرد لافتة خطابية تغطي واقعًا أقرب إلى

الفوضى المقصودة التي بُنيت بعناية، ثم تُركت لتتحول إلى قدر يومي يعيشه العراقيون حتى اليوم.

لكن السؤال المحوري الذي يطلح هنا :
لماذا تم اختيار العراق تحديدًا لتطبيق مشروع الفوضى الخلّاقة؟

لم يكن اختيار العراق عام ٢٠٠٣ قرارًا سياسيًا لحظيًا، بل كان نتيجة قراءة تاريخية طويلة، امتدت من فجر الدولة الإسلامية إلى الحرب الباردة. فالعراق عبر التاريخ لم يكن دولة هامشية، بل كان دائمًا **قلب المشرق،** وموضع التوازن الذي إذا اختلّ اهتزّت المنطقة بأسرها. ولهذا بالضبط أصبح – في نظر برنارد لويس وصنّاع القرار الغربيين– الحلقة الأهم لبدء مشروع إعادة تشكيل الشرق الأوسط.

وللاجابة عن عن التسائل .. نستعرض أهمية العراق كبلد محوري في العالم الإسلامي :

أولاً : العمق التاريخي والحضاري :

من الصعب الحديث عن اختيار العراق بوصفه ميدانًا لتطبيق الفوضى الخلّاقة دون العودة إلى عمقه الحضاري الذي يتجذّر في آلاف السنين. فالعراق لم يكن مجرد دولة معاصرة مرّت بظروف سياسية مضطربة، بل كان مركزًا تاريخيًا تشكّلت فيه أولى المدن، وأول الشرائع، وأولى المعارف

الإنسانية ، ومعلوم أن الامتداد الحضاري الذي يبدأ من سومر وأكّد، مرورًا بإرث بابل وآشور، وصولًا إلى العصر الإسلامي الذي شهد تحوّل بغداد إلى مركز حضاري عالمي، يرسّخ حقيقة أن أي تحول يطرأ على العراق — سواء كان سياسيًا أو اجتماعيًا — ينعكس بوضوح على المشهد الإقليمي بأسره.

لقد شكّل العراق عبر تاريخه الطويل محور التقاء طرق التجارة، ومنبعًا للثروات، ومركزًا علميًا وروحيًا وثقافيًا. هذا الموقع الجغرافي الفريد والثراء الحضاري جعل القوى الكبرى تدرك أن العراق ليس مجرد بلد يمكن زعزعته فحسب، بل بلد يؤثر اضطرابه في توازن المنطقة كلها. فحين يختلّ العراق، يختلّ محيطه، وحين يُعاد تشكيله، يُعاد تشكيل الإقليم.

لذلك رأى منظرو **(الفوضى الخلاقة)** – وفي مقدمتهم برنارد لويس – أن العراق يمتلك من الرمزية ما يجعله التجربة الأنسب ، فالعراق ليس دولة هامشية يمكن أن تمرّ فوضاها دون ضجيج، بل هو دولة ذات ثقل تاريخي يجعل الفوضى فيها قادرة على إحداث إعادة ترتيب شاملة في المنطقة. ومن زاوية أخرى، فإن هذا العمق الحضاري الهائل حوّل العراق إلى مركز صراع دائم بين القوى المتعاقبة، إذ كانت كل قوة ترى في السيطرة عليه خطوة للتفوّق على خصومها.

وما جعل العراق أكثر قابلية لهذه الفوضى هو أنّ إرثه التاريخي لم يكن فقط مصدر قوة، بل مصدر هشاشة أيضًا، فالتعددية العرقية والدينية والمذهبية التي تعد من أهم ملامح حضارته جعلته مكانًا سهل الاشتعال إذا غابت الدولة وتعطلت المؤسسات ، فالحضارات المتراكمة لم تُنتج

مجتمعًا موحدًا على الدوام، بل أنتجت خلفها طبقات اجتماعية وثقافية ودينية واسعة تحتاج إلى إدارة دقيقة، وهي إدارة لم تكن حاضرة بين ٢٠٠٣ وما بعده.

وهكذا اجتمع العمق التاريخي مع الحساسية الجغرافية والموروث الحضاري الضخم ليجعل العراق بيئة مثالية لتجربة الفوضى ، فالعراق بلد إذا اهتزّ، أحدث شقوقًا تتسرب منها التغيرات إلى دول الجوار، وإذا انهار النظام فيه امتد أثر الانهيار إلى الشرق والغرب، وإذا أُعيد تشكيله وفق رؤية جديدة تغيّر معه وجه المنطقة كلها، ومن هنا جاءت قناعة أصحاب مشروع الفوضى الخلاقة بأن العراق هو نقطة البداية التي إذا نجحت تجاربها أمكن تعميمها، وإذا اشتعلت فوضاها أمكن توجيه تداعياتها بما يخدم القوى التي تقف خلف تلك الرؤية.

وكان برنارد لويس ينظر إلى العراق بوصفه قطعة مركزية في لوحة الشرق الأوسط، لا يمكن فهم المنطقة دون فهم تاريخ هذا البلد. فالعراق، في نظره، ليس مجرد مساحة جغرافية تقف بين إيران وسوريا والخليج، بل هو خزان حضاري ضخم يمتد تأثيره إلى آلاف السنين. وكان برنارد لويس يدرك أن العراق هو الأرض التي انبثقت منها أولى الشرائع والمدن، ومنها وُلدت فكرة الدولة، وفيها ظهرت واحدة من أعظم التجارب الإمبراطورية الإسلامية حين باتت بغداد القلب النابض للعالم في العصر العباسي.

هذا الثقل الحضاري منح العراق – من وجهة نظر برنارد لويس – نوعًا من القوة الرمزية التي تشكّل جزءًا من وعي شعوب المنطقة. فالعراق كان دائمًا حاضرًا في الذاكرة الإسلامية كمرجع للعلم والعمران والثقافة، مما

جعله، في تقديره، دولة لا يمكن تجاهلها عند الحديث عن أي إعادة تشكيل للخريطة السياسية في الشرق الأوسط. كان يعتقد أنّ النفوذ في الشرق الأوسط لا يكتمل دون التأثير في العراق، وأن أي مشروع لإعادة ترتيب المنطقة يجب أن يبدأ من هذه البقعة تحديدًا، لأنها نقطة الارتكاز التي تلتقي عندها مصالح الشعوب والقوى الإقليمية.

وكان برنارد لويس ينظر أيضًا إلى هذا العمق التاريخي باعتباره مصدرًا مزدوجًا: مصدر قوة ومصدر هشاشة في الوقت نفسه. فالعراق، في تصوره، يحمل تراكمات حضارية هائلة شكّلت شعبًا متنوعًا في قومياته ومذاهبه وهوياته، وهذا التنوع — إذا غابت عنه الدولة — يمكن أن يتحول إلى وقود للصراعات. لذلك رأى برنارد لويس أنّ العراق يحتضن عناصر فوضى كامنة يمكن استخدامها لتفكيك المنطقة ثم إعادة تركيبها بطريقة جديدة تخدم مصالح القوى الكبرى.

ومما زاد العراق أهمية عند برنارد لويس هو موقعه الجغرافي الحساس، إذ كان يرى أنّ العراق يقع في قلب منطقة شديدة التنافس، تحيط بها إيران من الشرق وتركيا من الشمال والخليج من الجنوب وسوريا من الغرب. ومعنى هذا — بحسب رؤيته — أن تغيّرًا واحدًا في العراق ينعكس تلقائيًا على الممرات التجارية، والتوازنات العسكرية، والامتدادات المذهبية، والتحالفات السياسية في المنطقة. العراق، بالنسبة له، هو حجر الدومينو الأكبر، وإذا سقط أو تغيّر، فإن سلسلة كاملة من التغييرات ستتبع سقوطه.

ومن هنا تبلورت لدى برنارد لويس قناعة بأن العراق مناسب تمامًا لتطبيق **(الفوضى الخلّاقة)** ، فعمقه التاريخي يجعله مؤثرًا، وتعقيده

الاجتماعي يجعله هشًا، وموقعه الجغرافي يجعله مفتاحًا، وثرواته الطبيعية تجعل السيطرة عليه ذات قيمة استراتيجية كبرى. لذلك كان العراق، في تقييمه، فرصة تاريخية لإعادة تشكيل المنطقة عبر تفكيك إحدى أهم دولها ثم إعادة تشكيل محيطها على أسس تتوافق مع الرؤية الغربية الجديدة للعالم بعد الحرب الباردة.

يُعد العراق من أقدم مراكز الحضارة الإنسانية، فهو مهد الزراعة والكتابة الأولى، ومهد حضارات عظيمة مثل السومرية والبابلية والآشورية. هذه الأرض لم تكن فقط حاضنة للثقافات، بل كانت جسرًا بين الشرق والغرب، وقلبًا نابضًا للتجارة والفكر والسياسة في منطقة الهلال الخصيب. على مر العصور، شكلت أنهار دجلة والفرات شرايين حياة للشعوب، مما منح العراق موقعًا استراتيجيًا يجعل منه محورًا للصراعات والتحالفات الكبرى.

لقد رأى برنارد لويس أن العراق يمثل "نقطة تقاطع بين القوة الرمزية الداخلية والتأثير السياسي الخارجي"، حيث أن الفوضى أو الاستقرار فيه له انعكاسات مباشرة على المنطقة بأسرها. كما يشير إلى أن العمق التاريخي للعراق، بما في ذلك تعدد المكونات الإثنية والطائفية، يضاعف من تعقيد المشهد السياسي، لكنه أيضًا يمنح القوى الخارجية فرصة للتدخل والتحكم عبر استغلال الانقسامات الداخلية.

وبالمقابل : لقد اعتبر اليمين الأمريكي المتصهين العراق بمثابة "محطة رئيسية للانتقام من الحضارة الإسلامية"، حيث يمثل العراق، بعمقه التاريخي والحضاري الممتد من سومر وبابل وآشور وصولًا إلى العصر

الإسلامي وبغداد العباسية، رمزًا محوريًا للعالم الإسلامي بأسره. فزعماء هذه التيارات ربطوا بين زعزعة استقرار العراق وبين توجيه رسالة رمزية قوية للعالم الإسلامي، مفادها أن القوى الخارجية قادرة على ضرب قلب حضارة طالما شكلت مصدر فخر ومركز إشعاع ثقافي وسياسي للمسلمين.

كما تشير التحليلات إلى أن التركيبة المعقدة للعراق، من تعدد المكونات العرقية والطائفية إلى الانقسامات الاجتماعية التقليدية، قد زادت من سهولة استغلال الفوضى داخليًا، مما منح القوى الأمريكية المتشددة فرصة للسيطرة، وإعادة تشكيل المشهد السياسي، وحتى ضرب النسيج الاجتماعي والثقافي بطريقة تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى. وهكذا لم يكن الغزو والتدخل مجرد حملة عسكرية، بل عملية رمزية معقدة لاستهداف مركز حضاري، وترك أثر نفسي وسياسي واسع على الشعوب الإسلامية، وإعادة رسم موازين القوة في المنطقة بما يخدم مصالح التوسع والنفوذ الخارجي.

بهذا الجمع بين التاريخ والحضارة من جهة، والتحليل السياسي المعاصر من جهة أخرى، يظهر العراق كدولة ليست فقط غنية بماضيها الثقافي، بل كحاضنة لصراعات وحسابات استراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي.

ثانياً : الدور اليهودي في إضعاف العراق :

لم يكن العراق يومًا مجرد مساحة جغرافية في خارطة الشرق الأوسط، بل كان دائمًا العصب التاريخي والثقافي للمنطقة، ومفترق الطرق بين آسيا والبحر المتوسط، وموطن أولى الإمبراطوريات التي صاغت ملامح السياسة والاقتصاد والدين في العالم القديم. هذا الإرث الضخم جعل العراق في نظر القوى الدولية أكثر من دولة، بل عقدة جيوسياسية يتحكم استقرارها—أو اضطرابها—في موازين القوى الإقليمية.

ومع دخول القرن العشرين ثم الواحد والعشرين، لم يغب العراق عن بؤرة اهتمام إسرائيل والولايات المتحدة. فبالنسبة لدوائر صنع القرار في تل أبيب وواشنطن، كان وجود عراقٌ قوي وموحد—بموقعه وثرواته وعدد سكانه—قادرًا على تشكيل محور إقليمي منافس أو حتى معادٍ ، ومن هنا برزت أطروحات تتحدث عن : "ضرورة منع تشكّل قوة عراقية مركزية" عبر إضعاف الدولة، أو إعادة تشكيل بنيتها الداخلية بما يحدّ من قدرتها على لعب أي دور موازن في المنطقة.

في هذا المناخ الفكري ظهر برنارد لويس ، المؤرخ اليهودي البريطاني–الأمريكي المعروف بتأثيره في الدوائر السياسية الأمريكية. صحيح أن برنارد لويس لم يقدّم خطة سياسية مباشرة لتفكيك العراق، لكنه وضع إطارًا فكريًا عامًا يقوم على قراءة الانقسامات العرقية والطائفية في الشرق الأوسط باعتبارها **(شروخًا كامنة)** يمكن أن تتحول إلى أدوات لإعادة رسم المنطقة ، ومن هنا جاء توصيفه الشهير لما سُمّي لاحقًا بـ (الفوضى الخلاقة) أو (الفوضى الموجّهة)، وهي فكرة لا تنادي بصناعة

الفوضى لذاتها، بل باستثمار الفوضى والاختلالات الداخلية لإعادة ترتيب الخرائط السياسية.

وقد وجدت هذه الأفكار صدى لدى مجموعة من المسؤولين الأمريكيين، خاصة بعد حرب ٢٠٠٣، حيث اعتبر بعضهم – مثل بول بريمر، ودونالد رامسفيلد، وديك تشيني – أن إعادة تشكيل العراق تتطلب تفكيك البنية المركزية للدولة القديمة، وبناء نظام جديد يستند إلى الهويات الفرعية ، وبغض النظر عن نوايا واضعي هذه السياسات، فإن التطبيق العملي لها أدى إلى تعزيز الانقسامات الطائفية والإثنية، وخلق واقع سياسي مبني على المحاصصة، مما جعل الدولة أقل تماسكًا وأكثر عرضة للتأثير الخارجي.

أما بالنسبة لإسرائيل، فقد رأى عدد من الكتّاب والباحثين الاستراتيجيين فيها، منذ الثمانينيات، أن العراق الموحّد والقوي يشكل خطرًا محتملاً على الأمن الإسرائيلي ، وفي بعض الأدبيات الإسرائيلية – مثل ورقة أوديد ينون عام ١٩٨٢ – طُرحت تصورات عن الشرق الأوسط مستقبلاً يقوم على "دول مجزّأة على أسس طائفية وإثنية". لم تكن هذه الورقة سياسة رسمية لإسرائيل، لكنها كشفت الاتجاه الذهني السائد لدى بعض النخب حول أن تفتيت الدول العربية الكبرى قد يجعل البيئة الاستراتيجية أكثر قابلية للسيطرة.

ومع الاحتلال الأمريكي للعراق، وظهور فراغ السلطة، تلاقى على الأرض ما كان يُكتب في النظريات: إرث حضاري ثقيل، مجتمع متعدد الهويات، صراع قوى إقليمية – إضافة إلى سياسات أمريكية خاضعة لرؤية

ترى أن إعادة تشكيل النظام العراقي يجب أن تمر عبر مسار طويل من "التفتيت ثم إعادة التركيب."

وبهذا يصبح العراق– دون مبالغة – نموذجًا مركزيًا لالتقاء ثلاثة مستويات من التفكير:

١. العمق التاريخي والحضاري الذي يجعل استقرار العراق جزءًا من استقرار المنطقة.
٢. المقاربات الإسرائيلية التي ترى أن العراق القوي يشكّل تهديدًا استراتيجيًا طويل المدى.
٣. الرؤية الفكرية ل برنارد لويس والتي تبنّى بعض ملامحها مسؤولون في الإدارة الأمريكية خلال مرحلة ما بعد الغزو.

والنتيجة أن العراق تحوّل، في نظر هؤلاء، من دولة ذات تراكم حضاري وثقل جيوسياسي، إلى ساحة لإعادة رسم المنطقة عبر آليات الفوضى، سواء كانت (خلاقة) كما يسمونها، أو (مقصودة) كما يصفها خصوم تلك الاستراتيجيات.

ويمكن تلخيص الخدمة التي قدمها برنارد لويس لإسرائيل من خلال نظرية (**الفوضى الخلاقة**) : بأنها كانت إطارًا فكريًا واستراتيجيًا مبررًا لاستغلال الانقسامات الداخلية في الدول العربية، بما في ذلك العراق، لتعزيز مصالح إسرائيل الإقليمية. إليك التفاصيل بشكل موسّع وسردي:

١. **تسليط الضوء على الانقسامات الطائفية والإثنية:** ركّز برنارد لويس على التاريخ الطويل للشرق الأوسط، وأوضح كيف أن الانقسامات بين العرب الشيعة والسنة، وبين العرب والأكراد، يمكن أن تكون نقاط ضعف طبيعية للدولة المركزية، وقد قدم هذا التحليل لإسرائيل مبررًا نظريًا لفكرة أن دولاً مثل العراق يمكن أن تُضعف من الداخل، ما يقلّل من احتمال تشكيل قوة عراقية موحّدة تهدد الأمن الإسرائيلي.

٢. **إطار لتبرير سياسات "تفكيك الدولة:"** من خلال وصفه للانقسامات العميقة في المجتمعات العربية، وفر برنارد لويس أداة فكرية لصانعي القرار لتبني سياسات تقوم على الاستفادة من هذه الانقسامات، بمعنى آخر، نظرية **(الفوضى الخلاقة)** ، لم تُوجّه مباشرة إلى إسرائيل، لكنها أصبحت مرجعًا استراتيجياً غير رسمي لدعم فكرة إضعاف الدول العربية الكبيرة عبر الانقسام الداخلي.

٣. **تحويل التاريخ إلى أداة استراتيجية:** أعطى برنارد لويس للأوساط السياسية الأمريكية والإسرائيلية رؤية تقول إن التاريخ والثقافة الداخلية للدول يمكن أن يُستغلا كأدوات لإعادة رسم خرائط القوة، وقد ساعد هذا إسرائيل على رؤية العراق ودول أخرى كـ"ميدان صراع داخلي محتمل" يمكن توجيهه بحيث يصب في مصالحها، بدلاً من مواجهة الدولة بشكل مباشر.

٤. **مساعدة غير مباشرة في التخطيط طويل المدى:** إن الأفكار التي طرحها برنارد لويس لم تكن خطة عملية للتقسيم، لكنها وفرت إطاراً فكرياً لتبرير تدخلات مستقبلية .فكرته حول استثمار الانقسامات

الداخلية أصبحت مرجعًا للسياسات التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية بعد غزو العراق ٢٠٠٣، وهو ما كان يخدم أهداف إسرائيل الإستراتيجية بشكل غير مباشر.

ثالثاً : الشيعة لا يمثلون خطراً على المشروع الصهيوني :

رغم سيطرة الشيعة على مؤسسات الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، لم يشكل ذلك تهديدًا حقيقيًا للمشروع الصهيوني، فالمجتمع الشيعي نفسه لم يكن كتلة موحدة، بل مجموعة من الأحزاب والزعامات المتنافسة، وهي منشغلة بالصراع على السلطة داخليًا مع السنة والأكراد، مما أدى إلى استهلك معظم الموارد والجهد السياسي. كما أن الكثير من القوى الشيعية العراقية كانت مرتبطة بالتحالفات الأمريكية أو الإقليمية، مما جعل أي تحرك عدائي تجاه إسرائيل غير واقعي.

أما على المستوى العسكري، فلم يمتلك العراق بعد الغزو أي جيش موحد أو أدوات قوة قادرة على تهديد إسرائيل ، من هذا المنطلق، كانت السيطرة الشيعية على الدولة جزءًا من الفوضى الداخلية التي وصفها برنارد لويس في نظريته للفوضى الخلاقة، فبدلاً من أن تصبح قوة مواجهة، تحولت الدولة إلى كيان هشّ، أقل قدرة على الموازنة الإقليمية وأكثر عرضة للنفوذ الخارجي، بما يخدم مصالح إسرائيل بشكل غير مباشر.

أما من الناحية العقائدية، فالطائفة الشيعية بالمجمل لا تشكل تهديدًا مباشرًا للمشروع الصهيوني. كما أن العقيدة الشيعية – كما تمثلها أغلب الزعامات العراقية – تركز على الولاية المحلية والدينية والاجتماعية،

وليست موجهة نحو مشروع توسعي أو عدائي تجاه إسرائيل. ولم يكن هناك أي تعاليم أو اجتهادات عراقية شيعية تُصوّر إسرائيل كعدو عقائدي يجب محاربته، بخلاف بعض الفصائل الإقليمية الشيعية مثل إيران، التي تستند إلى رؤية سياسية دينية مختلفة.

أما في العراق، تميل القيادة الشيعية إلى التركيز على إدارة شؤون الدولة الداخلية وحماية مصالحها المحلية، والانشغال بصراعاتها الطائفية مع السنة والأكراد ، وقد جعل هذا الانشغال الداخلي أي تهديد عقائدي تجاه المشروع الصهيوني **غير قائم عمليًا**، ويعزز الفكرة بأن السيطرة الشيعية على الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ لم تترجم إلى خطر ديني أو عقائدي على إسرائيل، بل على العكس، أضعفت قدرة الدولة على مواجهة أي تهديد خارجي.

إن التركيز الشيعي على الصراع الداخلي مع السنة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم يكن مجرد نزاع محلي، بل كان له آثار بعيدة المدى على وضع السنة في العالم الإسلامي، فسيطرة الشيعة على مؤسسات الدولة وإشغالهم بالنزاعات مع السنة المحليين استنزفت الموارد والطاقة السياسية، وجعلتهم منشغلين بصراعات السلطة الداخلية بدل الانخراط في القضايا الإقليمية الكبرى. نتيجة لذلك، ضعفت قدرة السنة العراقيين على الحفاظ على نفوذهم السياسي أو الدفاع عن مصالحهم، وهو ما انعكس على توازن القوى بين السنة والشيعة في المنطقة بشكل أوسع.

تظهر الأمثلة بوضوح في الصراعات التي شهدتها العراق بعد الاحتلال الأمريكي:

• **تفشي الميليشيات الطائفية الشيعية** التي استهدفت مناطق سنة بغداد والأنبار والموصل، ما أدى إلى نزوح جماعي للسنة وخلق فراغ أمني واسع.

• **إقصاء السنة من المناصب الحكومية الحساسة**، خاصة في الجيش والشرطة والإدارة، مما قلل من قدرتهم على التأثير السياسي أو الدفاع عن مجتمعاتهم.

• **الهجرة والنزوح السني إلى الدول المجاورة**، مثل الأردن وسوريا، الذي أضعف الحضور السني في العراق وزاد من عزلة المجتمعات السنية داخليًا وخارجيًا.

هذه الانقسامات الداخلية لم تؤثر فقط على السنة في العراق، بل أضعفت حضور السنة في العالم الإسلامي ككل .فضعف السنة العراقيين أزال أحد أبرز ركائز القوة السنية في الشرق الأوسط، وجعل المجتمعات السنية أكثر هشاشة أمام النفوذ الإقليمي، بما في ذلك النفوذ الإيراني الشيعي، وهو ما يترك مساحة أكبر للقوى الأجنبية، بما فيها إسرائيل والولايات المتحدة، لاستثمار هذه الفوضى الموجهة لتعزيز مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

في الوقت ذاته، كانت الميليشيات الشيعية – مع توفر الدعم الحكومي والمرجعيات – تتعامل مع السنة على أنهم (بيئة خصم)، وجدت الميليشيات الطائفية الفرصة سانحة لتوسيع نفوذها عبر عمليات اغتيال منظمة طالت

آلاف الضباط والكوادر العسكرية السابقة، خاصة الطيارين و ضباط الدفاع الجوي و القيادات المهنية في الجيش السابق.

وكان القسم الأكبر من هؤلاء الضباط من السنة بحكم تركيبة الجيش العراقي قبل الاحتلال، وهذا ما جعل الاستهداف يبدو وكأنه موجّه ضد مكوّن كامل، رغم أنّ دوافعه تعود غالبًا إلى خليط من الثأر السياسي، والطائفية، والرغبة في منع أي قوة سنّية محترفة من إعادة بناء مؤسسات الدولة.

ومن دون الحاجة لأي اتفاقات أو اتصالات، فإن نتائج هذا الواقع كانت تصب– موضوعيًا – في مصلحة إسرائيل، فوجود صراع طائفي حاد، وانخراط قوى شيعية مسلحة في معارك داخلية وإقليمية ضد المكوّن السني، خلق بيئة دولية ترى المنطقة العربية كمجموعة كيانات متصارعة لا تمتلك مشروعًا موحدًا ولا قدرة على تشكيل تهديد حقيقي.

وقد وجدت إسرائيل، التي بنت استراتيجيتها منذ عقود على تفكيك ما حولها، أن انهيار المكوّن السني في العراق، ثم إضعافه في سوريا، ساهم في:

- تفريغ بيئة المقاومة التاريخية في المشرق العربي.
- تحويل الصراع من عربي–إسرائيلي إلى صراع شيعي–سني.
- تآكل الهوية الجامعة التي كانت ترفع فلسطين رمزًا موحدًا.
- انشغال القوى الإقليمية ببعضها بعيدًا عن الصراع معها.

وبهذا المعنى، لم تكن تلك الميليشيات الشيعية (تعمل لإسرائيل)، لكنها – من حيث النتيجة – قدّمت خدمة استراتيجية ضخمة لها تمثلت :تدمير القوة السنيّة السياسية والاجتماعية في قلب المشرق، وإغراق المنطقة في طائفية ممتدة سمحت لإسرائيل بأن تُعيد ترتيب موقعها وإقامة تحالفات جديدة وتظهر باعتبارها (الطرف المستقر) وسط بحر من الفوضى.

باختصار، لم تقتصر **السيطرة الشيعية على العراق** على النزاع المحلي وحده، بل أصبحت آلية دقيقة لإضعاف السنة داخليًا وإقليميًا على حد سواء. ومع كل عملية تهجير، وكل ضربة استهدفت الضباط والكوادر السنّية، كان العراق يتحول تدريجيًا من دولة مركزية قوية إلى **ساحة لتصفية النفوذ وإعادة رسم موازين القوى الطائفية** في العالم الإسلامي. وفي هذا الفراغ الممتد، استفادت قوى خارجية من الفوضى، إذ أتيح لها استنزاف القدرات السنّية وإضعاف المقاومة المحتملة، بينما تحولت البلاد إلى ساحة صراع داخلي طويل الأمد، خدم بشكل غير مباشر الاستراتيجيات الإقليمية لدول مثل إسرائيل وإيران والمحور الغربي، دون أن تضطر إلى خوض مواجهة مباشرة.

رابعاً : العراق دولة محورية :

العراق ليس مجرد دولة عربية على الخريطة، بل نقطة محورية في ميزان القوى الإقليمي، ويعود ذلك لعدة أسباب مترابطة على المستويات التاريخية والجغرافية والسياسية:

أولاً، يمتلك العراق عمقًا حضاريًا وتاريخيًا استثنائيًا؛ فهو مهد الحضارات الإنسانية الأولى مثل السومرية والبابلية والآشورية، ومركز للزراعة والكتابة والتجارة منذ آلاف السنين، وهو ما منحه مكانة رمزية وسياسية بارزة في المنطقة. هذا التاريخ الطويل جعل العراق قلبًا نابضًا، ليس فقط للأمة العراقية، بل للمنطقة بأسرها، حيث يشكل نموذجًا لتفاعل الثقافات والديانات والحضارات.

ثانيًا، العراق يمتلك موارد طبيعية هائلة، أهمها النفط الذي يشكل شريان الحياة للاقتصاد الإقليمي والعالمي. السيطرة على العراق أو التأثير في سياساته تمنح أي قوة خارجية قدرة مباشرة على توجيه موازين الطاقة والاقتصاد في الشرق الأوسط، وهو ما يرفع من أهميته الاستراتيجية لأي لاعب دولي أو إقليمي.

ثالثًا، العراق جغرافيًا يقع عند تقاطع خطوط النفوذ الإقليمي، بين إيران من الشرق، والسعودية وسوريا من الغرب، وتركيا من الشمال، والخليج العربي من الجنوب. هذا الموقع يجعله بوابة للتحركات الإقليمية والتوازنات العسكرية والسياسية، ويضفي على أي سلطة تسيطر عليه قدرة على التأثير في نزاعات المنطقة الكبرى.

رابعًا، العراق مكون من جماعات طائفية وإثنية متعددة :الشيعة، السنة، الأكراد، والمكونات الصغيرة الأخرى. هذا التنوع، على الرغم من كونه سببًا للصراعات الداخلية، يمنح الدولة العراقية إمكانات كبيرة للتأثير الإقليمي، لأن أي قوة تسيطر على العراق أو تتعامل معه بفعالية يمكنها الاستفادة

من هذه الانقسامات لصالح أهداف استراتيجية، أو منع خصومها من بناء محور قوة موحد.

من هذا المنطلق، يصبح العراق أكثر من مجرد دولة؛ إنه مفتاح استقرار الشرق الأوسط أو نقطة ضعفه، وكل تحرك داخلي أو خارجي فيه يمكن أن يغير موازين القوى الإقليمية. السيطرة عليه، أو حتى إضعافه، ليست مجرد هدف محلي، بل استراتيجية مركزية للقوى الإقليمية والدولية، بما يجعل العراق عنصرًا محوريًا في أي حسابات للنفوذ والهيمنة في المنطقة.

وكان برنارد لويس يهدف إلى تهميش العراق ليس عبر العمل المباشر على الأرض، بل من خلال إطار فكري واستراتيجي يتيح للقوى الخارجية استغلال الانقسامات الداخلية للبلاد، فقد ركّز برنارد لويس في تحليلاته على **الانقسامات الطائفية والإثنية بين الشيعة والسنة والأكراد**، معتبرًا أنها نقاط ضعف طبيعية يمكن تحويلها إلى أدوات لإضعاف الدولة مركزياً. بطرح هذه الرؤية، قدم **مبررًا فكريًا لصانعي القرار الأمريكي والإسرائيلي** لاتباع سياسات تقوّض سلطة الدولة العراقية المركزية، وتحوّل العراق من دولة محورية في المنطقة إلى كيان هشّ يعاني من صراعات داخلية مستمرة.

من خلال هذه النظرية، أصبح من الممكن تطبيق سياسات عملية، مثل:

- تفكيك الجيش العراقي وإلغاء مؤسساته الأمنية، ما أفرغ الدولة من أدواتها الأساسية للحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي.

- إعادة هيكلة الحكومة على أساس طائفي وإثني، ما أضعف قدرات الدولة على الحكم الموحد وأشعل الصراعات بين المكونات العراقية.
- تمكين الميليشيات والفصائل المحلية، مما جعل البلاد غارقة في فوضى داخلية دائمة، ولم تسمح لأي سلطة مركزية حقيقية بالظهور.

بهذه الطريقة، كان هدف برنارد لويس من منظور تحليلي هو تحويل العراق من قوة تاريخية ومركزية إلى دولة ضعيفة غير قادرة على التأثير الإقليمي، بحيث يصبح التحكم فيه أو التأثير عليه سهلاً، ويقل تهديده للمصالح الإسرائيلية والأمريكية. وهكذا، ترافقت الرؤية الأكاديمية ل برنارد لويس مع سياسات عملية نفذتها الإدارة الأمريكية بعد ٢٠٠٣، ليصبح العراق ساحة تطبيقية لفكرة "الفوضى الخلاقة"، التي تهدف إلى الإبقاء على الدولة ضعيفة ومنقسمة داخليًا، بدل أن تكون قوة موحدة قادرة على فرض توازن إقليمي.

يمكن القول إن برنارد لويس كان رائدًا فكريًا للمشروع الطائفي في العراق، **بمعنى أنه قدّم** الإطار التحليلي والفكري الذي مهد الطريق لاستغلال الانقسامات الطائفية والإثنية في الدولة .من خلال دراسته للتاريخ العراقي والتركيب الاجتماعي للطوائف والمكونات المختلفة، أبرز برنارد لويس كيف أن العراق، بتنوعه الشيعي والسني والكردي، معرض لأن يتحوّل إلى ساحة فوضى موجهة يمكن استثمارها لإضعاف الدولة المركزية.

وبعد غزو العراق عام ٢٠٠٣، اتجهت الإدارة الأمريكية بشكل واضح إلى تبني الأفكار التحليلية التي طرحها برنارد لويس بشأن استغلال الانقسامات الطائفية والإثنية في البلاد. رأت الإدارة، بقيادة شخصيات مثل ديك تشيني، دونالد رامسفيلد، وبول ولفويتز، وبول بريمر، أن العراق يمكن التحكم فيه إذا تم إضعاف الدولة المركزية عبر منح السلطة لمكون واحد، وهو الشيعة، الذين يمثلون غالبية السكان. تم تطبيق هذا التوجه عمليًا من خلال سياسات عدة:

- **إعادة هيكلة الحكومة العراقية** بحيث أصبحت المناصب الرئيسية في الدولة تحت سيطرة الشيعة، مع تهميش السنة والأكراد.
- **تفكيك الجيش والأجهزة الأمنية** التي كانت تضم نسبة كبيرة من السنة، ما خلق فراغًا أمنيًا وعزز من هشاشة الدولة.
- **تمكين الميليشيات والفصائل الشيعية** على حساب الدولة المركزية، مما أدى إلى توسيع الفوضى الداخلية.

نتيجة هذا التوجه، أصبح العراق دولة مقسمة داخليًا وضعيفة سياسيًا وأمنيًا، مشغولة بصراعاتها الطائفية أكثر من كونها قوة إقليمية متماسكة. من منظور استراتيجي، هذا الوضع يخدم مصلحة إسرائيل والقوى الغربية، إذ يضعف قدرة العراق على أن يكون محورًا للنفوذ الإقليمي أو تهديدًا للمشروع الصهيوني.

بالتالي، يمكن القول إن تبني الإدارة الأمريكية لأفكار برنارد لويس حول منح مقاليد الأمور للشيعة كان أداة مركزية لإضعاف الدولة العراقية،

وتحويلها من قوة تاريخية واستراتيجية إلى كيان هشّ معرض للنفوذ الخارجي، تمامًا كما تنبأ برنارد لويس في إطار نظرية الفوضى الخلاقة.

خامساً : إسقاط العراق يُنهي مركز القوة العربي :

لقد شكّل العراق عبر عقود طويلة أحد أعمدة القوة العربية، بما يمتلكه من تاريخ عريق، وموارد هائلة، وموقع جغرافي استراتيجي، ووزن ديمغرافي وعسكري قادر على قلب موازين المنطقة. ولذلك، فإن إسقاط العراق لم يكن مجرد إسقاط دولة، بل إسقاط مركز قوة عربي كامل .فالعراق، بصفته دولة محورية تمتلك القدرة على موازنة إيران من الشرق وسوريا من الغرب والخليج من الجنوب وتركيا من الشمال، كان يمثل العمود الفقري لأي مشروع سياسي عربي ذي تأثير إقليمي.

لكن مع غزو العراق سنة ٢٠٠٣ وانهيار الدولة المركزية، تفككت مؤسسات الحكومية، وتفتت نسيجه الاجتماعي، وانهارت قدرته العسكرية، فتحول من دولة قيادة إلى ساحة صراع، وبغياب العراق عن موقعه الطبيعي في ميزان القوى، فقد العرب أحد أهم مصادر القوة والتوازن، مما فتح المجال أمام تمدّد النفوذ الإيراني، وتزايد الهيمنة الخارجية في المنطقة، وغياب أي مشروع عربي قادر على ملأ الفراغ أو الوقوف أمام الضغوط الإقليمية والدولية المتصاعدة.

وبهذا، فإن إسقاط العراق لم يكن استهدافًا لدولة بمفردها، بل ضربًا لمركز الثقل العربي، وتجريدًا للعالم العربي من قوة استراتيجية كان وجودها يشكل سدًا أمام مشاريع الهيمنة، ويمنح النظام العربي قدرة على الدفاع عن

مصالحه ، كما أن إضعاف العراق يعني عمليًا إضعاف القوة العربية مجتمعة، وفتح الباب أمام قوى غير عربية لإعادة تشكيل المنطقة وفق مصالحها الخاصة.

ولم يتمكن الشيعة في العراق من بناء دولة قوية كما فعل السنة، بسبب تراكم عوامل تاريخية واجتماعية وسياسية، فالمجتمع الشيعي كان دائمًا مجزأً جغرافيًا، يعيش أغلبه في جنوب العراق وبين مدن متفرقة، بينما السنة تمركزوا في الوسط والغرب وامتلكوا تماسكًا جغرافيًا أعطاهم القدرة على السيطرة على مؤسسات الدولة المركزية.

وقد تعرض الشيعة عبر التاريخ، للاضطهاد والتهميش، سواء في العهد العثماني أو خلال حكم البعث، ما حدّ من خبرتهم في الإدارة وبناء مؤسسات قوية، بينما امتلك السنة خبرة تاريخية في الحكم وإدارة الجيش والبيروقراطية والقضاء، ومع الغزو الأمريكي بعد ٢٠٠٣، ظل التركيز الشيعي منصبًا على الصراع مع السنة والأكراد، ما أضعف أي محاولة لبناء مؤسسات دولة متماسكة، وحوّل السلطة إلى شبكة ميليشيات وفصائل متنافسة أكثر من كونها جهاز حكم مركزي فعال.

كما لعب التدخل الخارجي، سواء الأمريكي أو الإيراني، دورًا في إضعاف أي مشروع شيعي لتأسيس دولة قوية وموحدة، عبر استثمار الانقسامات الداخلية ودعم ميليشيات محددة، ما جعل الدولة ضعيفة على المستوى السياسي والأمني، كل هذه العوامل مجتمعة جعلت الشيعة، رغم الغلبة العددية، غير قادرين على بناء دولة مركزية قوية كما فعل السنة في فترات سابقة، وبقيت الدولة العراقية هشّة ومنقسمة طائفياً.

ومن المفارقات أن المكون الشيعي لم يؤمن ببناء دولة، إذ لم يكن بناء دولة قوية مطمحًا حقيقيًا للمرجعيات الدينية في النجف، وخصوصًا مرجعية السيستاني ، فقد كان من مصلحة هذه المرجعيات ألا توجد سلطة مركزية قوية، حتى لو كانت شيعية، لأن أي قوة مركزية قوية كانت ستحدّ من النفوذ الديني والسياسي والاقتصادي الذي حصلت عليه المرجعيات عبر عقود من النفوذ المجتمعي والمكاسب المادية والمعنوية. فالمرجعيات استفادت من الفراغ السياسي وتعدد القوى الشيعية، إذ أن الدولة الضعيفة تمنحها قدرة أكبر على التأثير في السياسة دون أن تتحمل أعباء الحكم المباشر، وتتيح لها الحفاظ على شبكة مصالح اقتصادية واسعة ، تشمل جمع التبرعات، وإدارة الاضرحة، ومراقبة الفصائل المسلحة جزئيًا.

وفي واقع الأمر : لم يكن تأسيس دولة مركزية قوية هدفًا جوهريًا للمرجعيات الدينية في النجف، وخصوصًا المرجعية العليا المعاصرة، إذ نشأ لدى هذه المرجعيات إدراكٌ تاريخي بأن وجود سلطة قوية – حتى وإن كانت شيعية – سيشكل تهديدًا مباشرًا لنفوذها المتراكم دينيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. فقد أثبتت التجارب الممتدة منذ الدولة القاجارية ثم الفهلوية في إيران، وصولًا إلى النظام الملكي ثم البعثي في العراق، أن تقوية الدولة غالبًا ما انعكس على المرجعيات تضييقًا ومراقبة ومحاولات للحد من استقلالها.

وبناءً على هذا الإرث، رأت المرجعيات أن الحفاظ على دولة ضعيفة أو غير مكتملة البنية المؤسسية يضمن بقاء المجال الديني منفصلًا عن قبضة السلطة، ويسمح لها بالاحتفاظ بمساحة واسعة من الشرعية والتأثير،

فضلًا عن استمرار تدفق الموارد والمكانة الاجتماعية التي اكتسبتها عبر عقود طويلة من النفوذ الأهلي. وهكذا، لم يكن مشروع الدولة القوية، حتى بعد ٢٠٠٣، خيارًا جذابًا لها، إذ كانت الدولة القوية تعني بالضرورة نفوذًا دينيًا أضيق، وهيمنة سياسية لا تحتمل وجود سلطة موازية أو منافسة في التأثير.

وبهذا، أصبح ضعف الدولة، حتى تحت سيطرة الشيعة، في مصلحة المرجعيات، لأنه يحمي مصالحها ويمنحها دورًا أساسيًا في توجيه السياسة دون أن تواجه تحديًا من سلطة مركزية قوية، فالمكاسب المعنوية المتمثلة في السيطرة على المشهد الديني، والمكاسب المادية المتمثلة في الموارد الاقتصادية والنفوذ الاجتماعي، كانت حافزًا لاستمرار حالة الهشاشة المؤسسية في العراق، بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية على المدى الطويل.

ورغم أن العراق بلدٌ ذو أغلبية شيعية ، أو هكذا يشاع ، إلا أن إيران لعبت دورًا مركزيًا في إضعاف الدولة العراقية، وتحويلها إلى كيان هشّ غير قادر على ممارسة سلطة مركزية متماسكة، فالإيرانيون، وقد أحسنوا استثمار حالة الانقسام الطائفي، لم يتجهوا إلى دعم قيام مؤسسات عراقية قوية قادرة على إنتاج دولة مستقلة، بل عملوا على ترسيخ نفوذهم عبر رعاية ميليشيات شيعية محددة وتغذية التنافس بينها، بما يضمن بقاء القرار السياسي تحت تأثيرهم المباشر، وبفعل هذه الاستراتيجية، استمرت الدولة المركزية في حالة هشاشة بنيوية تمنعها من التحول إلى قوة قادرة على تجاوز حدود النفوذ الخارجي، وقد خلق هذا التدخل حالة من ازدواجية

الولاء؛ حيث كانت بعض القوى الشيعية العراقية مرتبطة بمصالح إيران أكثر من ارتباطها بالدولة العراقية نفسها، مما أضعف القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة وتعزيز سيادة الدولة.

كما ساهمت إيران في إطالة أمد النزاعات الطائفية بين الشيعة والسنة، مستغلة الصراعات الداخلية لصالحها، بحيث ظل العراق منشغلاً بخلافاته الداخلية بدل أن يكون قوة مركزية متماسكة. الدعم الإيراني للميليشيات الشيعية، من جهة، ساهم في تمكين المكون الشيعي، لكنه في الوقت نفسه أضعف مؤسسات الدولة، وحوّلها إلى مجموعة سلطات متفرقة تابعة لنفوذ خارجي، بدل أن تكون جهاز حكم قوي وموحد.

نتيجة هذا التدخل، بقي العراق دولة ضعيفة وهشة داخليًا، رغم سيطرة الشيعة على الحكومة، مما جعل أي مشروع لبناء دولة قوية مستحيلًا تقريبًا، وترك البلاد تحت تأثير النفوذ الإقليمي والخارجي، بما في ذلك النفوذ الإيراني، الذي لم يكن يهدف إلى قوة عراقية مستقلة، بل إلى استغلال الانقسامات لصالحه الإقليمي.

النتيجة هي أن اختيار العراق – لتطبيق الفوضى – لم يكن عشوائيًا، بل جاء لأنه كان يجمع كل العناصر التي تجعل "الفوضى الخلاقة" ممكنة:

أولًا: يمتلك العراق هشاشة في بنيته الاجتماعية، حيث تتداخل الطوائف والأقليات في شبكة معقدة من الولاءات المحلية والقبلية، ما يجعله عرضة للصراعات الداخلية.

ثانيًا : تكمن المشكلة في كثافة الانقسامات الداخلية بين الشيعة والسنة والأكراد والمكونات الصغيرة الأخرى، ما يعني أن أي تحرك سياسي أو عسكري يمكن أن يشعل صراعات مستمرة.

ثالثًا: كان العراق دولة قوية مركزية يمكن إسقاطها بضربة واحدة، سواء عبر الغزو العسكري أو تفكيك مؤسساتها، وهو ما حدث عمليًا في ٢٠٠٣.

رابعًا: يمتلك العراق ثروة ضخمة من النفط والموارد الطبيعية، مما يجعل السيطرة على مستقبله السياسي مفيدة اقتصاديًا واستراتيجيًا للقوى الخارجية.

خامسًا: يقع العراق في موقع جغرافي استراتيجي، فعنفه أو اضطرابه يرسل موجات تأثير إلى دول الجوار ويؤثر في توازن المنطقة بأسرها.

سادسًا: يمتلك العراق نخبة سياسية ودينية قابلة للاستثمار، من قادة سياسيين وزعماء طائفيين يمكن استغلالهم لتقسيم السلطة وتحويل الدولة إلى كيان هشّ. وأخيرًا، يحمل العراق تاريخًا طويلًا من الصراعات الطائفية والعرقية والسياسية يمكن إيقاظه بسهولة لإدامة الفوضى.

كل هذه العوامل مجتمعة جعلت العراق الحقل الأمثل لتطبيق نظرية الفوضى الخلاقة، حيث يمكن تدمير الدولة المركزية ، دون أن تتحول البلاد إلى قوة قادرة على مقاومة الهيمنة الإقليمية والدولية، وتحويلها إلى ساحة صراع داخلي دائم يخدم مصالح القوى الخارجية، بما في ذلك المشروع الأمريكي والإسرائيلي والإيراني في المنطقة.

وفي هذا الفصل "**العراق : الفوضى الخلاقة أم الفوضى المقصودة**" يعرض العراق كمثال حي على تجربة سياسية وفكرية، تجمع بين النظرية

والتطبيق، إذ لم يكن اختيارًا العراق عشوائيًا، بل كان يجمع كل العناصر التي تجعل الفوضى ممكنة :تركيب سكاني معقد من الشيعة والسنة والأكراد، وتاريخ طويل من الصراعات، وثروة ضخمة من الموارد الطبيعية، موقع جغرافي استراتيجي، ونخبة سياسية ودينية قابلة للاستثمار.

لقد رأى برنارد لويس أن هذه الخصائص تجعل العراق دولة يمكن إضعافها داخليًا بسهولة وتحويل الانقسامات الاجتماعية والطائفية إلى أداة سياسية .بالنسبة له، الفوضى ليست حدثًا عشوائيًا، بل أداة يمكن توظيفها لإعادة تشكيل الدولة والسيطرة على مستقبلها، بحيث تتحول من قوة مركزية قادرة على التأثير الإقليمي إلى كيان هشّ منقسِم داخليًا، ومنفتح للنفوذ الخارجي.

صحيح أن برنارد لويس لم يكن صانع قرار، لكنه قدم الإطار الفكري الذي اعتمدت عليه الإدارة الأمريكية بعد عام ٢٠٠٣ .فالسياسات التي تبنتها الإدارة، من حلّ الجيش وإعادة هيكلة الدولة على أساس طائفي، إلى تمكين ميليشيات محددة، تتوافق إلى حد كبير مع رؤيته حول استغلال الانقسامات الداخلية. وقد أدى ذلك إلى ما يمكن وصفه بفوضى مقصودة، فالدولة لم تنهار عن طريق الخطأ، بل نتيجة لتطبيق أفكار تحوّل العراق إلى ساحة صراع داخلي دائم، منشغلاً بصراعاته الطائفية أكثر من كونه قوة موحدة تستطيع الدفاع عن مصالحها وموازنة القوى الإقليمية.

ومن المفارقات أن وجود دولة مركزية قوية غير مرغوب فيه ، حتى داخل المكون الشيعي، ومن بعض المرجعيات في النجف، خاصة مرجعية السيستاني؛ لأن أي سلطة مركزية كانت ستحدّ من نفوذهم السياسي والديني

والمكاسب المادية التي حصلوا عليها عبر عقود. فاستمرار حالة الهشاشة يمنح المرجعيات القدرة على التأثير في السياسة وإدارة مصالحها دون مواجهة سلطة مركزية قوية، ويجعلها شريكًا غير مباشر في استمرار الانقسام والفوضى.

وبهذا، يتحول العراق في – نظر برنارد لويس – إلى نموذج حي للفوضى الخلاقة :دولة ذات أغلبية شيعية لكنها ضعيفة داخليًا، منشغلة بصراعاتها، معرضة للنفوذ الخارجي، ومقسمة على أساس طائفي، بينما القوى الخارجية والإقليمية تحقق أهدافها دون مواجهة عراقية مركزية.

وهكذا، يمكن القول إن الفوضى في العراق لم تكن عشوائية، بل مقصودة ومخطط لها فكريًا وسياسيًا، مستثمرة كل عناصر الضعف الداخلي لتحقيق أهداف استراتيجية أوسع.

الخاتمة

عبر صفحات هذا الكتاب، حاولنا تتبع الخط الفاصل بين التاريخ والتحليل السياسي، بين الدين والطائفة، وبين الفكرة والتطبيق، لنصل إلى فهم أعمق للكيفية التي تحولت بها الفوضى في العراق إلى أداة لإعادة تشكيل المشهد الإسلامي والعربي ، والعراق، بدوره التاريخي والحضاري، لم يكن مجرد دولة عادية، بل كان عمودًا استراتيجيًا في ميزان القوى العربي، وحاملًا لإرث حضاري طويل، بما يمتلكه ثروة طبيعية هائلة، وموقعًا جغرافيًا مركزيًا يجعل أي اهتزازه تأثيره ممتدًا على المنطقة بأسرها.

كان العراق عبر التاريخ قوة محورية، قادرًا على موازنة النفوذ الإقليمي بين دول الجوار المختلفة، ومؤثرًا في مسار الصراعات العربية والإسلامية الكبرى. ومع ذلك، أظهرت الأفكار التي طرحها برنارد لويس أن هذه القوة يمكن تحويلها إلى ضعف إذا تم استثمار الانقسامات الداخلية واستغلالها بشكل منهجي. لقد رأى برنارد لويس أن العراق، بتركيبته السكانية المعقدة، ووجود الانقسامات الطائفية بين الشيعة والسنة، وأهمية موقعه الجغرافي، وثروته النفطية، ونخبه السياسية والدينية، يجمع كل عناصر الدولة التي يمكن تحويل هشاشتها إلى أداة استراتيجية لإعادة تشكيل المنطقة.

ووفق رؤية برنارد لويس ، فإن الفوضى ليست حدثًا عشوائيًا، بل أداة يمكن توظيفها لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى ، فدولة مثل العراق، التي تمتلك مؤسسات مركزية قوية وتاريخًا طويلًا من الصراعات، يمكن إعادة هيكلتها أو تفكيكها بشكل منهجي، بحيث تتحول الدولة المركزية

القوية إلى كيان هشّ، منشغل بصراعاته الداخلية، ومعرض للنفوذ الخارجي والإقليمي، وهذا ما حدث فعليًا بعد غزو ٢٠٠٣.

لقد أصبح العراق بعد الغزو الأمريكي حقل تجربة عملي لتطبيق أفكار برنارد لويس حول الفوضى الخلاقة، فقد تم حل الجيش، وإعادة هيكلة الدولة على أسس طائفية، وتمكين ميليشيات محددة، وتسليم مقاليد الأمور للشيعة بشكل ظاهر، مع استمرار ضعف الدولة المركزية ، كل هذه الإجراءات لم تؤدِّ إلى بناء دولة قوية أو نظام ديمقراطي مستقر، بل إلى فوضى مقصودة، حيث أصبح العراق منشغلًا بصراعاته الطائفية أكثر من أي قدرة على ممارسة سلطة مركزية أو التأثير في توازن المنطقة.

حتى داخل المكون الشيعي، لم تكن مصالح الدولة القوية في صالح المرجعيات الدينية، وخصوصًا مرجعية السيستاني في النجف، فغياب السلطة المركزية القوية مكن المرجعيات من الحفاظ على نفوذها الديني والسياسي، وزاد من مكاسبها المادية والمعنوية، دون مواجهة قيود السلطة المركزية ، كل هذا الواقع خلق توازنًا بين مصالح المرجعيات المحلية والفوضى المستمرة، وهو ما ساهم في استمرار هشاشة الدولة وتفكيك قدرتها على الحكم الموحد.

إلى جانب ذلك، لعبت إيران دورًا مركزيًا في هذا الواقع، فدعمها للميليشيات الشيعية ، وسعيها للنفوذ المباشر في القرار السياسي العراقي ، جعلا الدولة العراقية ضعيفة ومتفرقة داخليًا، لقد أظهر التدخل الإيراني كيف يمكن للدول الخارجية استثمار الانقسامات الداخلية لمصلحة أجنداتها، حتى عندما تكون الدولة ضعيفة مهيأة لبسط سلطتها الداخلية،

وهو ما يتوافق مع رؤية برنارد لويس حول استثمار الفوضى لتحقيق أهداف استراتيجية.

ومن بين أكثر محاور الفوضى الخلّاقة حساسية وتعقيدًا هو الطريقة التي تعامل بها الغرب مع الشيعة في العراق بعد ٢٠٠٣، وكيف تم استثمار وجودهم ودورهم ومظلوميتهم التاريخية بوصفهم أداة لإعادة تشكيل الدولة العراقية، وليس بهدف تمكينهم أو بناء دولتهم. هذا الاستخدام لم يكن نابعًا من رغبة صادقة بإنصاف الطائفة، بل من حسابات واضحة ترى أن الطائفة الأكثر عددًا والأشد ارتباطًا بهويتها التاريخية ، يمكن استثمارها لإعادة هندسة مجتمع يعاني من صراعات كامنة منذ قرون.

لقد أدرك الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، أن الشيعة كانوا يحملون ذاكرة تاريخية طويلة من الإقصاء السياسي، وأن هذه الذاكرة يمكن توظيفها لخلق معادلة سياسية تبدو على السطح تصحيحًا للتاريخ، لكنها في الجوهر إعادة ترتيب للسلطة بما يخدم مشروع الفوضى وليس مشروع الدولة، ومع أن الشيعة يشكلون الأغلبية العددية ظاهرياً، فإن غياب وحدة المرجعية السياسية لديهم، ووجود طبقات هائلة من التنافس بين الأحزاب الدينية والمرجعيات، جعلهم مادة سياسية قابلة للاستثمار من قِبَل الغرب، ومحورًا مثاليًا في مشروع تفكيك العراق.

منذ الأيام الأولى للاحتلال، عملت الإدارة الأمريكية على إحياء ذاكرة المظلومية الشيعية بطريقة بدت مشجِّعة لهم، لكنها عمليًا كانت فتحًا لبابٍ جديد من الصراع. شعور الشيعة بأن (زمنهم قد حان) ، تماشى مع الرؤية الأمريكية التي تريد إعادة توزيع السلطة وفق منطق طائفي يؤدي إلى

إضعاف الهوية الوطنية الجامعة، وتعميق الانقسام السني–الشيعي، وتثبيت نظام محاصصة يضمن أن تبقى الدولة ضعيفة ومنقسمة.

ولم يكن التحالف الأمريكي مع القوى الشيعية وليد اتفاق عميق أو مشروع مشترك، بل كان تحالفًا تكتيكيًا قصير المدى، هدفه ضمان نجاح الغزو بأقل مقاومة ممكنة، واستخدام القوى الشيعية المحلية كبديل مباشر للسلطات السنية السابقة، وخلق نظام سياسي جديد يستند إلى تعدد مراكز السلطة لا إلى قوة الدولة، وبالفعل، رأت واشنطن أن الاعتماد على أحزاب شيعية منظمة هو أيسر طريق لتشكيل سلطة انتقالية، مع علمها المسبق أن هذه الأحزاب نفسها غير قادرة على بناء دولة قوية، لأنها متنافسة فيما بينها، مخترقة بنفوذ إيران، وتعتمد على الولاء الطائفي لا على برنامج دولة.

ولم يستخدم الغرب الشيعة داخل العراق فقط، بل استخدم نتائج صعودهم السياسي كرسالة جيوسياسية لبقية دول المنطقة، فقد استُخدم العراق نموذجًا لإعادة صياغة الصراع الإقليمي عبر خلق توجس سنّي واسع من صعود الشيعة، ودفع المنطقة نحو محورين متقابلين، وتحويل الانقسام الطائفي إلى عامل دائم لاستنزاف المنطقة ، ومنع توحدها، كما فهم الغرب جيدًا أن الشيعة ليسوا كتلة واحدة، وأن في داخلهم تيارات نجفية، وأحزاب مرتبطة بإيران، وميليشيات لا تخضع لسلطة الدولة، فتم العمل على تعزيز هذا التعدد بدل توحيده، والنتيجة كانت شيعة في السلطة، لكن بلا سلطة فعلية، ودولة شيعية في الظاهر، لكنها عاجزة في الجوهر.

ومن أهم أدوات الفوضى الخلّاقة كان **(تحييد)** أهل السنة عبر ضرب المؤسسات التي تمثلهم، وخلق فراغ سياسي رهيب، ودفع الشيعة لموقع الصدارة دون امتلاك أدوات الدولة، فكانت النتيجة أن السنة فقدوا مركز القوة السياسي، والشيعة حصلوا على سلطة بلا أدوات، والدولة أصبح عمرها هو عمر الأزمة نفسها.

باختصار، الغرب لم يتحالف مع الشيعة لبناء دولة شيعية قوية، بل استخدم الشيعة كأداة لإعادة هندسة العراق، وتمكين الفوضى، وتغيير ميزان القوى في الشرق الأوسط بما يخدم مصالحه، وكان يعرف أن الشيعة ليسوا كتلة متجانسة، وأن المرجعيات لا تريد دولة مركزية قوية، وأن النفوذ الإيراني سيعرقل أي مشروع دولة، وأن الطائفية ستمنع تشكيل جيش وطني قوي، فتظل الفوضى مستمرة.

من هنا يظهر العراق كنموذج حي يوضح أن الفوضى لم تكن عشوائية، بل مقصودة ومخطط لها، وأنها نتاج استغلال كل نقاط الضعف التاريخية والاجتماعية والسياسية، من هشاشة البنية الاجتماعية، وكثافة الانقسامات الطائفية، إلى النفوذ الخارجي والإقليمي، وقد حول هذا الاستغلال المكثف العراق من دولة مركزية قوية إلى كيان هشّ ومنقسم داخليًا، منشغل بصراعاته، معرض للنفوذ الخارجي، ومعرّض لاضطراب طويل المدى.

كما أظهرت صفحات هذا الكتاب أن تطبيق أفكار برنارد لويس على الأرض لم يكن مجرد تحليلات أكاديمية، بل أثر فعلي على واقع الدولة والمجتمع ، كما أن استراتيجيات الفوضى الخلاقة لم تقتصر على تمكين فصيل واحد أو تفكيك الجيش، بل امتدت لتشمل استغلال الصراعات

الطائفية، وإضعاف مؤسسات الدولة المركزية، وضمان أن يظل العراق غير قادرة على بناء دولة متماسكة ، كل هذه العوامل أسهمت في تحويل البلد إلى ساحة صراع مستمرة، وأدت إلى انهيار مركز القوة العربي، وهو ما أعاد رسم ميزان القوى في المنطقة لصالح قوى خارجية وإقليمية.

في النهاية، يظل العراق عبر هذا التحليل درسًا تاريخيًا وفكريًا مستمرًا، يكشف كيف يمكن للفكر الأكاديمي، مثل أفكار برنارد لويس ، أن يتحول إلى أدوات عملية لإعادة تشكيل الشرق الأوسط، وأن يصبح العراق، رغم غلبة الشيعة وعددهم، دولة هشّة منشغلة بصراعاتها الداخلية، ضعيفة أمام النفوذ الخارجي، ومتفرقة على أساس طائفي، هذا الواقع يعكس كيف يمكن أن تتحول الفوضى إلى استراتيجية، وكيف يمكن لتحليل فكري أن يجد تطبيقاته على الأرض، ويغير مجرى التاريخ الإقليمي والعالمي.

المحتويات